



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص. ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

7 أكتوبر

محكومون بالانتصار!

بعد عام كامل على طوفان الأقصى، وما تلاه من أحداث جسام في منطقتنا، وفي العالم بأسره، ما هي الاستنتاجات والخلاصات الأساسية؟

أولاً: محاولات الفصل والتمييز بين ما تقوم به «إسرائيل»، وبين سياسات واشتغلت، هي عمليات تضليل مقصودة، أو ناتجة عن قصر النظر؛ فنتنياهو ومعه بايدن وهاريس وغيرهم، ليسوا أكثر من موظفين كبار ضمن شركة واحدة، هي شركة أصحاب رأس المال المالي العالمي، المتمثل أولاً بالبنك الفيدرالي الأمريكي، وبأصحاب الشركات الكبرى والمافيات المركزية للمخدرات والاتجار بالبشر، وأصحاب المجمع الصناعي العسكري الأمريكي؛ الشركة التي تمثل مركز السلطة المشترك الأنغلو ساسوني الصهيوني.

ثانياً: النار المشتعلة في فلسطين، والآن في لبنان، لا تستهدفهما وحدهما، بل هي جزء عضوي من فوضى هجينة شاملة تستهدف منطقتنا كلها، منطقة غرب آسيا، أو وفقاً للتسميات الاستعمارية «الشرق الأوسط» أو «قوس التوتر». وظيفة هذه النار هي رفع سخونة هذه المنطقة، لتأمين الشرط اللازم لتفعيل التناقضات والمشكلات الداخلية باتجاه تفجيرها... وهذا كله ضمن صراع دولي، يحاول فيه المركز الغربي الدفاع عن هيمنته الدولية الدولارية المتراجحة، عبر إحراق منطقتنا بأسرها، لإيقاف التدرج نحو العالم الجديد، بتحالفتها وبملاقاتها ومنظوماته الجديدة على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي والمالي والثقافي.

ثالثاً: سواء جرت عملية طوفان الأقصى أم لم تجر، فإن المعركة كانت قادمة بكل الأحوال، بل وجارية في حقيقة الأمر؛ فـ «اتفاقيات أبراهام» و«صفقة القرن» و«الناتو العربي» و«خط الغاز العربي» و«خطوة مقابل خطوة»، كانت توطئة لتفجير الفوضى الشاملة، ولم تكن بأي حال من الأحوال «مسار سلام» كما يدعي المطبوعون من أنصارها. الفارق الأساسي، هو أن فضيلة طوفان الأقصى، وبعده جبهات الإسناد، هو أنه وضع المعركة على سكتها الصحيحة، أي كمعركة بين شعوب المنطقة ككل من جانبه، وبين الأمريكي والصهيوني ومشاريعهما التخريبية من الجانب المقابل.

رابعاً: التدرج في عملية التصعيد من غزة إلى الضفة فلبنان، ليس تعبيراً عن «أزمة نتيناهو السياسية الشخصية»، تحليلات من هذا النوع هي مسخ للحقائق واستغناء للشعوب وتضليل لها. بل وأكثر من ذلك، فإن هذا التدرج ليس مجرد تعبير عن الأزمة العضوية البنوية التي يعيشها الكيان بأبعادها المختلفة، بل وهو أيضاً تعبير عن أزمة الهيمنة التي يعيشها المركز الغربي بأسره، والذي لا يمكنه احتمال حرب مباشرة واسعة، يمكنه في الوقت عينه احتمال حرب مباشرة واسعة، ولذا نراه ينزل شيئاً فشيئاً نحو التصعيد، على أمل تحقيق تزامن مناسب يجري وفقه تفجير المنطقة من الداخل، وبأيدي أهلها، ليشكل ذلك مخرجاً لوظيفة الكيان «وربما ليس للكيان نفسه»، ومخرجاً للتراجع الغربي في عموم منطقتنا.

خامساً: بالتوازي مع العمل الغربي نحو الفوضى الهجينة الشاملة، نرى سعيًا معاكساً على المستوى الدولي والإقليمي، يتمحور حول إعادة ترتيب التحالفات وتركيزها ضد الهيمنة الغربية، ابتداءً من بريكس وشنغهاي، ومروراً بإستانا والتسوية السعودية الإيرانية والتسويات بين تركيا وعدد من الدول العربية، ووصولاً إلى الترابط بين العمل العسكري الاستنزافي الموجه ضد الكيان.

سادساً: إن الحديث عن تغير جغرافي سياسي كبير في منطقتنا، هو حديث مُحَقَّق؛ فنحن على مفترق طرق، بين التفتت والتجميع، بين سايكس بيكو والشرق الأوسط الجديد، وبين شرق عظيم بدأت ملامحه الأولى بالظهور، وأهمها: تصفية الوظيفة الصهيونية في منطقتنا...

سابعاً: على المستوى السوري، فإن كل نضال ضد الصهيوني هو ضمناً نضال للدفاع عن وحدة سورية، وضد الفوضى الهجينة الشاملة، ولكن المدخل الأكثر أهمية لذلك، هو استعادة وحدة الشعب والدولة، وإخراج القوى الأجنبية منها عبر حل سياسي شامل على أساس القرار 2254، بالضد من المصالح الغربية، وبالضد من مصالح تجار الحرب من كل الأطراف... عملية «سلق الضفدع الغربية» جارية على قدم وساق، وهي تتقدم مع كل يوم إضافي، وتحقق نجاحات نقطية تراكمية في كل الساحات، وهي محكومة بالوصول إلى نهاياتها، ونحن محكومون معها... بالانتصار!



شتاء بارد قادم وأصحاب القرار يتحركون:

تخفيض جديد لأجور السوريين!

[12]

شؤون عربية ودولية



المقاومة في لبنان وفلسطين أول خطوط دفاعنا وأكثرها تماسكاً!

17

شؤون محلية



تبشرنا الحكومة بأن عام 2025 سيكون أكثر سوءاً!

09

ملف «سورية 2024»



بين «قوس التوتر» و«الشرق العظيم»...

05

شؤون عمالية



لماذا لم تُشكّل اللجنة الوطنية للأجور؟

02

لماذا لم تشكل اللجنة الوطنية للأجور؟



بالرغم من أن قانون العمل رقم 17 لعام 2010 قد تم إصداره ليلانم مصالح المستثمرين وأرباب العمل وجاء متوافقاً والسياسات الاقتصادية الليبرالية للحكومات السورية، ومع إنه جاء محملاً بحق العمال والطبقة العاملة، إلا أن الحكومة لم تكتف بذلك بل عمدت إلى تجميد بعض نصوص القانون التي تنص على الحقوق الطبيعية والأساسية للطبقة العاملة، وعدم نقل تطبيقها على أرض الواقع وبقيت حبراً على ورق.

ج- أهمية العمل ودوره في تطوير الإنتاج.

د- ظروف العمل ومكانه.

هـ- المستوى العام للأجور في المحافظة.

إلا أن مصير هذه اللجنة ظلت حبراً على ورق ولم يتم تشكيل هذه اللجان ولم تعقد أي جلسات كما هو الحال في اللجنة الوطنية للأجور.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة لم تذكر يوماً هذه اللجنة ولم تعمل على تأسيسها ولم يطالبها أحد بعقد جلسات حتى القائمين على الاتحاد العام لنقابات العمال لم يتطرقوا يوماً لها، ولم يطالبوا الحكومة عبر كتبهم بضرورة تفعيل عمل هذه اللجنة، والتي بات انعقادها مهماً جداً في هذه المرحلة مع انتشار الفقر في أوساط الطبقة العاملة، والتي وصلت لحد المجاعة وانعدام الأمن الغذائي. ولو انعقدت هذه اللجان وبشرت عملها، وبالرغم من الغبن في طريقة تشكيلها، لكان استطاع الاتحاد العام لنقابات العمال فتح معركة زيادة الأجور مع أرباب العمل من خلال فتح جبهة جديدة تضغط باتجاه تحسين مزيد من الحقوق للطبقة العاملة، وعبر الاستفادة من بعض الإضرابات التي تحصل في بعض المعامل لتقوية صوته داخل هذه اللجان.

أصوات لأرباب العمل والحكومة، ومن المثير للجدل أن الدعوة لانعقاد هذه اللجنة محصور برئيس مجلس الوزراء، أو غالبية أعضاء اللجنة فقط عند الظروف الاستثنائية، وبما أن العمال ليس لهم سوى صوت واحد يمثلهم من خلاله الاتحاد العام لنقابات العمال، فليس بمقدورهم الدعوة لانعقاد اللجنة لوحدهم فقط.

والأهم من ذلك هو كيفية التصويت داخل اللجنة في حال انعقدت وقررت اتخاذ قرارات مهمة؛ فقد نص قانون العمل على أن القرارات تصدر بأغلبية الأصوات، ويرجح صوت الرئيس في حال تساوي الأصوات، وهو ما يجعل صوت العمال ضعيفاً وغير ذي قيمة في مواجهة الأغلبية من أرباب العمل والحكومة.

كما أن قانون العمل نص في المادة 71 منه على تشكيل لجان لتحديد الحد الأدنى للأجور في المهنة الخاضعة لاحكام قانون العمل، وتشكل هذه اللجان بقرار من الوزير في كل مديرية مختصة.

وتراعي اللجنة في المديرية المختصة عند تحديد الحد الأدنى للأجور الأمور التالية:

أ- الحد الأدنى العام للأجور.
ب- المؤهلات والخبرات اللازمة للقيام بالعمل.

ومن أهم تلك المواد مثلاً ما نص قانون العمل عليه في المادة 69 منه بشأن تشكيل اللجنة الوطنية للأجور والرواتب، وبذلك أبقيت قضية الرواتب في القطاع الخاص تابعة لمزاجية أرباب العمل من جهة، وللمراسيم الحكومية من جهة ثانية، ولم تعمل على تأسيس هذه اللجنة أساساً.

ومن المفترض أن تعقد اللجنة جلساتها مرة كل عام في الأسبوع الأول من شهر أيار، وبدعوة من رئيس مجلس الوزراء، وعلى أن تراعي اللجنة أثناء أداء مهمتها الأزمات الاقتصادية وهبوط النقد وسعر صرف العملة الوطنية والقوة الشرائية والمستوى العام للأسعار وغيرها من المتغيرات.

ومع أن قانون العمل مر على إصداره نحو أربعة عشر عاماً، ومع كل ما مر على الطبقة العاملة من أزمات اقتصادية وتدنى وتدهور للقيمة الشرائية للرواتب والأجور، والتي لم تعد تكفي اليوم سوى ليوم أو يومين في الشهر، لم تعقد هذه اللجنة أي اجتماع لأنها لم تتشكل أساساً كما ذكرنا.

مع أن تركيبة اللجنة مجحفة أيضاً بحق الطبقة العاملة ومن يمثلونها، فللعمال صوت واحد فقط مقابل ثمانية

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



العمال محكومون بالجوع... ولا بد من النضال لنيل حقوقهم

ترتفع وتيرة التصريحات التي يطلقها المسؤولون عبر وسائل الإعلام المختلفة، بتحسين الوضع المعيشي لعموم الفقراء إن سمحت الموارد بذلك، ومنهم العمال، عبر أشكال من الاقتراحات، منها خفض الأسعار وتعديل التعويضات المختلفة للعمال ومتممات الأجور، وتعديل قانون الحوافز الإنتاجية. وجرى التشديد على ذلك من قبل النقابات في اجتماع مجلسها الأخير وفي المذكرات التي أرسلتها للحكومة السابقة. ولكن لم يبل العمال من كل تلك الجهود المتواضعة التي قامت بها النقابات أي شيء يذكر، وبقي الحال على ما هو، بل أخذ يسير نحو الأسوأ، وبقيت الأمور في إطار القول لا الفعل، لأن القاعدة الإنتاجية الأساسية التي يمكن أن تغير واقع العمال إلى حال أفضل، أي المعامل، مصابة بالشلل أو التعطل سواء في القطاع العام أو الخاص، فكلاهما تتدهور أوضاعهما.

إن ذاك الكلام المعسول أصبح ثقيلاً على أسماع العمال لكثرة ترديده في كل مناسبة وغير مناسبة، وخاصة في المؤتمرات والاجتماعات العامة التي تعقد، ويحضرها «أصحاب» التصريحات أنفسهم. والآن سيسمع العمال من ذاك الكلام الكثير بمناسبة بدء الانتخابات النقابية، التي من المفترض أن تكون قاعدة ارتكاز في تغيير المواقف المعبرة عن مصالح العمال وحقوقهم وطرق الدفاع عنها إن وجد النقابيون إلى ذلك سبيلاً.

العمال يطرحون في مجالسهم سؤالاً مفاده: لماذا تصدق الحكومة في وعودها والتزاماتها تجاه أصحاب الأموال وأصحاب النعم، وتصدق عليهم ليزدادوا نعماً وثروة، ولا تصدق بوعودها معنا نحن العمال؟ أي عندما نحشرهم في الزاوية بمطالبنا المشروعة يتحدثون عن تحسين معيشتنا محاولين إقناعنا بصدق نواياهم - مجرد نوايا فقط من أجل زيادة أجورنا، أو تعديل حوافزنا الإنتاجية، وغيرها من القضايا المرتبطة مباشرة في إخراج وضعنا المعيشي من عنق الزجاجة.

الحكومة تعمل كل ما يجعل الناهبين المغتربين يغتنون أكثر والمفقرين يزدادون فقراً، ابتداءً من إلغاء الدعم تدريجياً، وليس انتهاءً برفع الأسعار، التي كان آخرها وليس آخرها رفع سعر مازوت التدفئة الذي يعادل ثمنه ما يقارب أجر عامل متقاعد خلال شهر.

العمال في مجالسهم يتساءلون عن سبب فقرهم، والآن عن سبب جوعهم، ومجرد طرحهم لهذا السؤال يعني اقترابهم من وعي الحقيقة المرة التي أوصلتهم إليها آلة النهب والاستغلال، وعي مصالحتهم ومصدر شقائهم، وبالتالي لا بد من ابتداء أدواتهم التي ستجعلهم قادرين على رسم معالم طريق تحسين حقوقهم المنهوبة، أي إنهم سيكتشفون من خارجهم ومن تجربتهم قوانين الصراع مع من يستغلهم ومن يوصلهم إلى حافة الجوع، ومن يحاول أن يجعل فقرهم وجوعهم أديباً، وهذا لن يطول، لأن درجة الضغط على معيشتهم عالية، ودرجة النهب والمنع لحقوقهم أصبحت مركزة بشكل عال، وأصبح يقر بها القاصي والداني، ولم تعد تفتد كل الكلمات المعسولة عن تحسين أوضاعهم، التي تقال لهم دون خطوات ملموسة ومحسوسة يفتتن بها العمال، وإلا فإن قانون الصراع دفاعاً عن المصالح سيكون حاضراً.

أهمية الضمان الاجتماعي كحق للعمال

تعاني الطبقة العاملة من ظروف عمل معقدة غير سليمة، وذلك حسب طبيعة وبيئة عمل كل مهنة، وتعاني بالأخص من الأجور غير المناسبة التي لا تؤمن المعيشة الكريمة للعامل، وعدم توفير وسائل الصحة والسلامة المهنية، بالإضافة إلى قوانين العمل غير المنصفة للعمال، وخاصة عمال القطاع الخاص، مما أفقد العمال الكثير من الحقوق العمالية وأدى إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة.

ظهرت فكرة الضمان الاجتماعي مع بدايات النهضة الصناعية وتطورها وتقدمها، مع زيادة الأخطار التي يتعرض لها العمال وتهدد سلامتهم وأمنهم المعيشي، ومع ظهور الحركة النقابية العمالية، والتي كانت تطالب بضرورة وجود تأمين اجتماعي للعمال، مثل الإجازة المرضية مدفوعة الأجر، وإصابات العمل وتأمين الشيخوخة وغيرها من الحقوق للطبقة العاملة، لمواجهة المخاطر التي تهدد العامل وضرورة تأمين الأمن له.

يعتبر الضمان الاجتماعي من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في المجتمع، لأنها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالواقع المعيشي من ظروف اقتصادية واجتماعية. أما من حيث الأولوية لدى العمال اليوم فهي حصولهم على أجر عادل يكفل لهم حياة كريمة تلبي المتطلبات المعيشية اللازمة لاحتياجات أسرهم وإعالتهم لها، هذا إضافة إلى حقهم في فرصة عمل لائقة ومناسبة لمكانيتهم وتطلعاتهم.

تناضل النقابات العمالية التي تمثل العمال قولاً وفعلاً في أرجاء المعمورة من أجل التأمين الاجتماعي المناسب للعمال وأسره وحمايتهم من البطالة والمرض والإصابة ومعالجة مشكلات الشيخوخة. وتضمنت الوثائق والتشريعات الدولية ووثائق اتحاد نقابات العمال العالمي أيضاً، بأنه لكل شخص في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، يوفر له الحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته، من خلال مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، وخاصة الماكل والملبس والسكن والعناية الطبية الضرورية. كذلك أكدت على حماية العمال من البطالة والمرض والعجز وبعض مشكلات الشيخوخة أو غيرها من الظروف الخارجة عن إرادته التي تفقده أسباب عيشه. من هنا ظهرت ضرورة وجود نظام اجتماعي يضمن للعمال الحماية والأمن، وأصبح أحد مقاييس التقدم

في كل الدول، وحسب ما يتضمن من تشريعات تساهم في تعزيز التكافل والحماية الاجتماعية للطبقة العاملة ويهدف إلى ضمان الأمن الاقتصادي للعامل وأسرته من المخاطر وأثارها، من خلال التعويض عن الأضرار الناجمة عن هذه المخاطر مثل تأمين العلاج للعمال المرضى والإصابات الناتجة عن حوادث العمل أو الأمراض المهنية، وتأمين المصاب بعجز جزئي وتمكينه من مزاولة عمل جديد يتناسب مع قدراته الجديدة بعد العجز، وتوفير الحماية لأسرة العامل

من بعده في حال الوفاة أو إصابته بعجز كلي. ومن جهة أخرى يساهم الضمان الاجتماعي في التنمية والسلم الأهلي في المجتمع. وتقع مسؤولية تطبيق الضمان الاجتماعي وحمايته في حياة العمال الأساسية على الحكومة والنقابات كممثلين للعمال سواء في قطاع الدولة أو القطاع الخاص. وعندما بدأت الحكومة بتبني السياسات الاقتصادية الليبرالية بدأت عمليات تقليص الحماية الاجتماعية، وتزايدت خلال السنوات الأخيرة من عمر الأزمة السورية الناتجة عن تلك السياسات الاقتصادية. وكانت منظمة العمل الدولية قد أكدت بأنه «لا بديل عن قيام الدولة بمسؤوليتها للحماية الاجتماعية بشكل مباشر ودون وسطاء، مثل الجمعيات الخيرية أو منظمات المجتمع المدني أو تبرعات أصحاب الأموال. وأن الحماية الاجتماعية الفعالة والشاملة ليست ضرورية فقط للعدالة الاجتماعية والعمل اللائق، بل وأيضاً لخلق مستقبل مستدام للعمال، وقادر على الصمود».

الطبقة العاملة



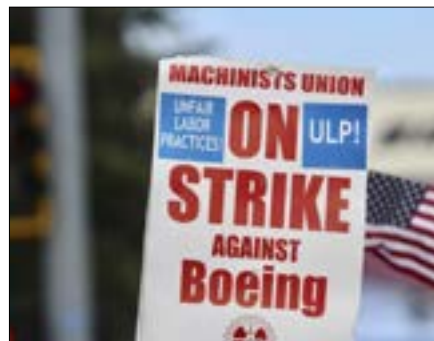
إضراب عمال موانئ ساحل أمريكا الشرقي يعطل حركة الشحن

بدأ عمال الموانئ على الساحل الشرقي وساحل الخليج في الولايات المتحدة الأمريكية إضراباً يوم الثلاثاء، في 1 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، مما عطل قرابة نصف حركة الشحن البحري في البلاد، وذلك بعد انهيار مفاوضات كان قد بدأت سابقاً بين العمال وأرباب العمل بشأن عقد عمل جديد بسبب خلاف على الأجور. وسيتسبب الإضراب في تعثر وصول السلع؛ بداية من المواد الغذائية إلى شحنات السيارات عبر عشرات الموانئ من ولاية «مين» وحتى ولاية «تكساس»، وقد حذر محللون اقتصاديون من أن هذا التعطل لحركة الشحن سيكلف اقتصاد الولايات المتحدة مليارات الدولارات يومياً ويهدد الوظائف ويقاوم التضخم، وفقاً لـ«رويترز».



المغرب: عمال مستشفى نواذيبو يدخلون في إضراب مفتوح

دخل عمال مستشفى نواذيبو في إضراب مفتوح عن العمل باستثناء الحالات المستعجلة وقسم التصفية للمطالبة بتوفير الوسائل والتجهيزات في المستشفى، وصرف علاوات التشجيع عن سنة و7 أشهر وعلاوة المددومة الليلية. وقال الدكتور أحمد القاسم - وهو أحد المضربين - لوكالة الأخبار المستقلة إن العمال بالفعل شرعوا في الإضراب صباح الثلاثاء (1 أكتوبر/تشرين الأول الجاري) بعد احتجاجات قرابة أسبوعين في المستشفى، وأودعوا إشعاراً بالدخول في إضراب في حال عدم الاستجابة لهم، مشيراً إلى أن مطالبهم هي صرف علاوات التشجيع عن 18 شهراً وعلاوة المددومة الليلية 3 أشهر وتحسين ظروف العمل وتزويد المستشفى بالتجهيزات، وهو ما لم يلقوا أي استجابة له.



إضراب عمال بوينغ الأمريكية يتصاعد

تتصاعد الأزمة العمالية في شركة بوينغ الأمريكية العملاقة لصناعة الطائرات، مع إعلان أكبر نقابة عمالية فيها، وهي رابطة عمال الماكينات والعمال الجويين، توقف مفاوضات تجديد العقد الجماعي. ويعاني نحو 33 ألف عامل نقابي من توقف العمل بمصانع بوينغ القريبة من سياتل، حيث تنتج الطائرات الأكثر مبيعاً، بما فيها «737 ماكس». كما سبب الإضراب خسائر فادحة للشركة، فكل يوم منه يكلفها نحو 100 مليون دولار كتقدير أولي، مما أجبر شركة بوينغ على اتخاذ إجراءات تقشفية واسعة، شملت إجازات بلا راتب لبعض العمال، وتجميد التوظيف في أقسام كثيرة، وخفض الإنفاق على السفر والترفيه للشركات التابعة.



مظاهرة داعمة لفلسطين في المغرب

أعلن «الاتحاد المغربي للشغل» عن أنه سيقوم بتنظيم وقفات احتجاجية للعمال تستمر لمدة 15 دقيقة أمام المقرات النقابية في جميع أنحاء البلاد، وذلك في يوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول، الإثنين المقبل، من أجل لتسليط الضوء على معاناة عمال فلسطين. هذا وتأتي هذه المبادرة في إطار اليوم العالمي للعمل اللائق، الذي يصادف السابع من أكتوبر، وتزامناً مع مرور عام كامل على حرب الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني ضد الفلسطينيين في قطاع غزة. وبين الاتحاد أن الاحتفال حرم العمال الفلسطينيين من حقوقهم في العمل وسبل العيش الكريم، ما يستدعي تذكير المجتمع الدولي بالمأساة المستمرة.

ما هي معايير العمل الدولية؟

من الأسئلة التي يحتاج العمال الإجابة عنها خلال سعيهم لتحصيل مطالبهم المشروعة: إلى أي مدى تتفق تشريعات العمل الوطنية مع المعايير الدولية للعمل؟ ولكن بالطبع قبل أن نجيب عن هذا السؤال فإن الأمر يتطلب أولاً أن نعرف هذه المعايير.

مفهوم معايير العمل الدولية

المعنى الأول لمعايير العمل الدولية يشير إلى الشروط والظروف الفعلية لاستخدام العمال ورفاهيتهم في مكان وزمان محددين، وبيان حالة قوة العمل التي تتم من خلال إحصائيات تشير إلى مستويات التعليم والمهارات الفنية، والأجور وساعات العمل... الخ. ويطلق على هذا النوع شروط العمل.

أما المعنى الثاني، فهو معياري أو توجيهي؛ فمعايير العمل تشترط ما ينبغي أن تكون عليه شروط وظروف العمل، وتحدد حقوق العمال الأساسية في التجمع والمفاوضات الجماعية... الخ. كما تشترط أيضاً معايير اجتماعية كمعايير الاستخدام والتدريب وإنهاء الاستخدام... الخ، وهي من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

فقواعد العمل المعيارية توضع على المستويين الدولي والوطني ومن هنا يطلق عليها معايير العمل الدولية ومعايير العمل الوطنية، واتفاقيات منظمة العمل الدولية في هذا السياق تضع المعايير الهامة التي نطلق عليها كذلك الحقوق الاجتماعية والتي من بينها: الحد الأدنى للأجور، وساعات العمل، والإجازات، والسلامة والصحة المهنية، والأمن الوظيفي، والضمان الاجتماعي، والحقوق العمالية ومعايير العمل الدولية والخدمات الاجتماعية، وهذه المعايير وضعت في الأساس من أجل تقوية قوانين العمل والتشريعات العمالية الوطنية.

ولا يخفى تصاعد خطر تدهور شروط العمل بسبب تزايد أعداد الدول المنتافسة في مستويات الدخل والأجور والتكاليف الكبيرة في الاقتصاد العالمي الذي يمثل تنوع العمل وشروط العمل. وكذلك بسبب تحرير الأسواق المالية وأسواق رأس المال مما أثار موجة من الاستثمارات الخارجية المباشرة والمضاربات. ونتج عن ذلك دخول بضائع مصنعة بأيدي عمالة رخيصة إلى أسواق الدول الأخرى ومنها الدول الغنية، ورخص الأيدي العاملة هنا بسبب تدني الأجور والمزايا. والأجور المنخفضة والمعايير الاجتماعية

المتدنية تعرقل جهود النقابات في الدول ذات الأجور المرتفعة من أجل تحسين شروط العمل. وتلك المعايير المتدنية تحفز انتقال الاستثمارات القائمة في الدول ذات الأجور المرتفعة والتعاقد محلياً لتوفير الإنتاج والخدمات. وبالنظر إلى تصاعد وتيرة العولمة يمكن القول بأن الحاجة إلى تطبيق معايير العمل الدولية قد زادت. وذلك بسبب اتساع الاتجاه نحو خفض الأجور، وإنهاء الاستخدام، وإضعاف اليات الحماية الاجتماعية... الخ.

توجهات قوى الليبرالية الجديدة

الليبرالية الجديدة والقوى السياسية الداعمة لها والملتزمة بأهدافها ترى أن تحسين شروط الاستخدام وشروط العمل يحدّد ضمناً عن طريق النمو الاقتصادي، والذي يمكن تحقيقه عن طريق الاتفاقيات الدولية، وأن النظام التجاري الحر هو الشكل الأمثل للتنمية الاقتصادية ومعها رفاهية العمال بما يعني أنه يمكن للدول النامية أن تجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية عبر تجاهل معايير العمل الدولية.

صحيح أن النمو الاقتصادي يساعد في تحسين شروط العمل، وهو شرط ضروري لكنه غير كاف، لأن الأمر يعتمد على توزيع عائد الإنتاج بين العمل ورأس المال، فزيادة عدم المساواة في توزيع الثروة يؤدي إلى تراكمها في قطب واحد في المجتمع يمثل الأقلية الطبقة فيه، بينما الأغلبية يتراكم لديها الفقر والبؤس والحرمان وتنتشر الأمراض الاجتماعية والأزمات الاقتصادية، وتتحول إلى أزمات سياسية وانفجارات أمنية، كما حدث في كثير من البلدان خلال العقود الماضية.

في مجال تطبيق معايير العمل الدولية وتفعيل دور منظمة العمل الدولية، عام 1995 أعادت منظمة العمل الدولية النظر بهذه المعايير، وكانت أبرز القرارات صدور الإعلان العالمي للحقوق الأساسية في العمل: الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية «الاتفاقيتان 87 و98»،

وحظر العمل القسري «الاتفاقيتان 29 و105»، والمساواة في الفرص والمعاملة «الاتفاقيتان 100 و111»، والحد الأدنى للسنة وحماية الطفولة «الاتفاقيتان 138 و182». وقد جاء هذا الإعلان نتيجة نقاش حول الصلة بين تحرير عملية التبادل التجاري وحماية حقوق العمال، باعتبار هذه الحقوق أساسية وينبغي اعتبارها ملزمة ولها أهمية خاصة في إطار العولمة، لأنها تسمح للعمال بالمطالبة بنصيب مشروع من

الثروة التي ينتجونها. شاركت الحركة النقابية الدولية وتشارك بفعالية في إطار منظمة العمل الدولية، وقد كانت معنية ومبادرة في المراجعات التي حصلت، والتي أشرفنا إليها، والهيم الأكبر للحركة النقابية في زمن العولمة كان ولا يزال: كيفية احترام معايير العمل الدولية في ظل المنافسة الدولية وتحرير الأسواق وتزايد مناطق الأسواق الحرة.

إصابات مميتة لأربعة عمال في معملٍ للألبان



تربيلونات دولار سنوياً في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن الضرر الذي يلحق بالصحة أكبر من التكلفة الاقتصادية. فوفقاً للمنظمة نفسها يموت 2,6 مليون شخص كل عام لأسباب تتعلق بالعمل.

وقياساً على ما جاء في تقديرات منظمة العمل الدولية حول إصابات العمل والصحة والسلامة المهنية، فإن واقع الصحة والسلامة المهنية والأمن الصناعي في معامل بلادنا ومنشأتها الإنتاجية شبه معدوم؛ حيث يعمل العمال في بيئة صناعية تنعدم فيها الوسائل الضرورية لحماية العمال من إصابات العمل والحوادث، التي تجري أحياناً كثيرة في المعامل نتيجة لغياب تلك الوسائل الضرورية المفترض تأمينها. ويؤيد ما نقول واقع أن معامل البطاريات تعتمد في صنعها على مادة الرصاص بشكل رئيسي وكذلك على الأكاسيد التي تبعث

تبنت منظمة العمل الدولية عام 2003 يوم 28 نيسان كيوم عالمي للتوعية العالمية بالصحة المهنية، تشمل أرباب العمل وممثلي الحكومات والنقابات. حيث يتعرض آلاف العمال سنوياً لحوادث العمل المختلفة من أمراض مهنية عديدة وإصابات عمل تتراوح بين العجز البسيط والكلّي وقد تصل إلى الموت.

محرر الشؤون العمالية

تدخل السلامة في كل مجالات الحياة، وتعتبر الصناعة أهم مجال تظهر فيه الحاجة إلى توافر وسائل السلامة بهدف منع أو تخفيض حوادث العمل، ومنع احتمالات الإصابة بالأمراض المهنية، وذلك نظراً لما يحيطها من أخطار بنسب أعلى مما يحيط غيرها، وهذا لا يعني عدم الحاجة إلى توفير أسباب السلامة في المجالات الأخرى.

بحسب تقديرات حديثة لمنظمة العمل الدولية، تبلغ تكاليف الحوادث والأمراض في مكان العمل نحو 3

دوماً للموت، وبعضهم جرح بسبب انفجار في أحد المحركات العاملة في المعمل. وهناك الكثير من الحوادث المماثلة يتعرض لها العمال في مهن أخرى لا يجري الكشف عنها مثل سقوط عمال البناء من ارتفاعات مختلفة أثناء العمل. إن وزارة العمل والشؤون

الأبخر، ولا يوجد في هذه المعامل من وسائل الوقاية ما يحمي العمال. وفي حادث وقع مؤخراً في معمل للبطاريات في المدينة الصناعية في عدرا، تعرض عدد من العمال لإصابات بليغة قد تكون مميتة. وكذلك تعرض مؤخراً عدد من العمال في معمل للألبان في مدينة

الاجتماعية وكذلك النقابات يتحملون مسؤولية مباشرة عن حماية العمال من الإصابات المختلفة التي يتعرض لها العمال، بحكم المسؤولية القانونية للوزارة والنقابات عن متابعة هذه الأمور، ولكن لا تجري متابعتها مع أصحاب المعامل والمنشآت المختلفة.

بين «قوس التوتر» و«الشرق العظيم»...



توالى على منطقتنا، منطقة غرب آسيا المسماة «شرقاً أوسطاً» في الأدبيات الاستعمارية، ومنذ نهاية المرحلة العثمانية ودخول الاستعمار الأوروبي، مجموعة من المشاريع الغربية المتعاقبة الشهيرة؛ من «سايكس-بيكو» و«وعد بلفور» إلى «حلف بغداد» إلى «قوس التوتر»، ووصولاً إلى «الشرق الأوسط الكبير» و«الشرق الأوسط الجديد» و«الناتو العربي» و«الاتفاقيات الأبراهيمية/صفقة القرن»، والآن يعود ننتيا هو ليعلم مجدداً عن البدء بتنفيذ خريطة جديدة، لشرق أوسط جديد.

■ مهند دليقان

ضمن الرسمة الاستعمارية، بوصفها بلطجي «الشرق الأوسط» الذي تطال يده أي محاولة لكسر طوق التبعية.

سابقاً: القواعد العسكرية الأمريكية، هي الأخرى عنصر ثابت في المعادلة، وخاصة في الدول الخليجية، للتحكم بمعدلات الطاقة من جهة، وبخطوط التجارة من جهة ثانية.

ما الجديد؟

حين يقول ننتيا هو: إنه هو، وكيانه، قد بدأ بـ«تنفيذ شرق أوسط جديد»، فهو محق في شيء واحد، هو أن حالة السكون النسبي لخرايط هذه المنطقة منذ سايكس بيكو، ومنذ قيام كيانه بعد ذلك، قد انتهت صلاحيتها، ولم يعد ممكناً استمرارها بأي حال من الأحوال؛ فهي لم تعد مناسبة لا لشعوب هذه المنطقة، ولا للاستعمار الغربي في مرحلة تراجعه وأزمته، ولا للقوى الصاعدة في مرحلة تقدمها... وبكلمة، باتت الخريطة الجغرافية السياسية لمنطقة غرب آسيا متخلفة عن مجرى التطور التاريخي، وهي متجهة نحو تغيير لا مفر منه... والمقصود هنا، ليس حدود الدول، ووجود الدول، بالمعنى القانوني الرسمي؛ فالتغيير ممكن مع بقائها على حالها، على الأقل ضمن الأفق التاريخي المنظور... والتغيير ممكن سلباً وإيجاباً مع بقاء هذه الحدود على حالها؛ أي أن حالة التجميع وحالة التفكيت، كلتاهما يمكن أن تحافظا على «الحدود الرسمية»؛ حالة التجميع عبر اتصالات واسعة بين شعوب ودول المنطقة وتخدم مصالح شعوب ودول المنطقة، وحالة التفكيت التي تدخل دولاً من المنطقة في «أحلاف» مع الغرب، هي في جوهرها عمليات انتداب معاصرة، تتضمن بالضرورة تقسيمات داخلية إضافية، وتسييداً لأمرء العشائر والقبائل والطوائف والقوميات، ضمن منطق

وباستخدام «الحكمة بأثر رجعي»، أي عبر النظر في التاريخ المتحقق للقرن العشرين وعشرين ونصف من القرن الواحد والعشرين، يمكننا القول: إن هذه المشاريع كلها، كانت خطوات متعاقبة ضمن اتجاه ثابت، معالمه الأساسية هي التالية:

أولاً: التفكيت المتسلسل للمنطقة؛ أي التفكيت ثم تفتيت المفتت.

ثانياً: «الدول الوطنية» نفسها، ولأنها كانت منقوصة الاستقلال اقتصادياً، وسياسياً في كثير من الأحيان، تحولت إلى مرحلة من مراحل التفكيت.

ثالثاً: الفوالق الدينية والطائفية والقومية، جرى ويجري استخدامها إلى الحد الأقصى كأدوات في تفتيت المفتت.

رابعاً: «التنمية» المتفاوتة المناسبة للهيمنة الاستعمارية، والتي ارتكزت إلى معادلة تنمية السواحل «بوصفها نقاط الاتصال مع ممالك أعالي البحار الغربية» وإهمال الداخل، تحولت إلى عامل تفتيت إضافي في قلب كل بلد من البلدان.

خامساً: التبعية التكنولوجية والديون ومقصر الأسعار وهجرة العقول، وبكلمة التبادل اللامتكافي؛ كان جزءاً عضوياً من عمليات ضرب أي استقلال اقتصادي، وتالياً أي تنمية حقيقية... وهذا بدوره كرس بني هشة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في كل دول المنطقة، وكرس معها أنظمة تستند إلى «السيطرة» بشكل أساسي، لا إلى «الهيمنة»؛ ففوة «الاستدامة» ها هنا، هي بالدرجة الأولى قوة القسر والبطش، وليست قوة التراضي والإقناع...

سادساً: «إسرائيل» مسلحة حتى أسنانها، ومتقدمة تكنولوجياً، كانت العنصر الأكثر ثباتاً

سيادة تجار الحروب وملوك الطوائف...

«قوس التوتر» و«الشرق العظيم»

يُنسب مصطلح قوس التوتر إلى بريجنسكي، ويقال: إنه ورد للمرة الأولى في مذكرة أرسلها للرئيس الأمريكي كارتر نهاية عام 1979 بخصوص حدثين كبيرين في حينه هما: الثورة الإيرانية، ودخول السوفييت إلى أفغانستان. يحدد بريجنسكي منطقة «قوس التوتر» جغرافياً، بالطريقة نفسها التي يتم تحديد «الشرق الأوسط» بها، لتمتد من أفغانستان وباكستان وإيران وتركيا، مروراً بالقسم الآسيوي من المنطقة العربية، ووصولاً إلى القرن الأفريقي ضمناً.

وأما السياسة التي ينصح بها بريجنسكي في التعامل مع هذه المنطقة، فكانت في حينه مرتكزة إلى معاداة السوفييت، والعمل على تقويض نفوذهم، ولكنها في الجوهر هي ذاتها المتبعة حتى اللحظة، والقائمة على العناصر السبعة التي ذكرناها أعلاه، وجوهرها بلطجة عسكرية «إسرائيلية»-أمريكية، وتفتيت للدول والشعوب باستخدام مختلف أنواع الفوالق، وتكريس للتبعية والتخلف والنهب ومعها القمع والتسلط الداخلي.

تعامل بريجنسكي وغيره من منظري الجغرافية السياسية مع هذه المنطقة كلها، كمنطقة عمليات واحدة مترابطة، ليس أمراً رغوبياً أو انتقائياً، بل هو انعكاس لحقيقة موضوعية هي: أن هذه المنطقة تكون إقليمياً جغرافياً اقتصادياً ثقافياً وروحياً واحداً، وتالياً؛ سياسياً واحداً... كذلك كان الأمر عبر التاريخ، وكذلك هو الآن.

مقابل «قوس التوتر»، يمكن للمراقب أن يرى الملامح الأولى لمخطط معاكس تماماً، يشمل المنطقة نفسها أيضاً، وهو مخطط تجميعي تنموي... يمكن أن نسميه اصطلاحاً بـ«الشرق العظيم».

يستند هذا المخطط إلى وحدة هذا الإقليم بأبعادها المختلفة، وإلى تحويل هذه الوحدة إلى واحة للتنمية، ليس من باب حسن الأخلاق أو سوئها، ولكن من باب الضرورات الموضوعية للتطور ضمن المنظومة الرأسمالية نفسها «مؤقتاً على الأقل»، والتي وصلت إلى انسداد أفق ملموس، وتعطل لعمليات إعادة الإنتاج بأشكالها البسيطة والموسعة... وضمن الضرورات الموضوعية لهذا الانسداد نفسه، الذي يفتح الباب نحو خلق الجديد على المستوى العالمي والإقليمي...

بهذا المعنى، فإن ما نراه في بريكس وشنغهاي على المستوى الدولي، وفي أستانا والتسوية السعودية-الإيرانية، وجملة التسويات بين تركيا ودول عربية عدة، هو بداءات المشروع المضاد لـ«قوس التوتر» / «الشرق الأوسط الجديد».

وبعبارة عن التحزبات الإثنية بالمعنى السياسي، فإن الترابط الذي نراه في عمليات الهجوم على الكيان ومناهضته، والعبارة من فلسطين إلى لبنان والعراق واليمن وإيران، حتى وأن جرت تسميتها من البعض «مشروعاً إيرانياً»، بل وحتى إن وجدت طموحات فعلية من هذا النوع عند إيران أو غيرها، إلا أن هذا الترابط في إطار التطور الموضوعي والتوازن الموضوعي للقوى في المنطقة والعالم، هو ترابط يشكل أحد بذور وملامح الشرق العظيم الذي سنتنظمه ثقافياً، جملة من القيم الأخلاقية والحضارية التي سيكون الإسلام بالضرورة أحد مكوناتها، وستنظمه مصلحة اقتصادية تنموية جامعة، مركزها هو إنهاء الاستعمار بشكليه القديم والحديث، العسكري والاقتصادي... وهذه الرسمة العامة تتطلب بالضرورة ليس فقط قيام الدولة الفلسطينية، بل وإنهاء الدور الوظيفي للكيان الصهيوني، بوصفه مستعمرة استيطانية فاشية وبلطجياً غربياً في منطقتنا...

مقابل «قوس التوتر» يمكن للمراقب أن يرى الملامح الأولى لمخطط معاكس تماماً يشمل المنطقة نفسها أيضاً وهو مخطط تجميعي تنموي... يمكن أن نسميه اصطلاحاً بـ«الشرق العظيم»

بعض ردود الفعل الدولية على أحدث استعراض لغطرسة الكيان

خلال الأسبوع الماضي، أعلن وزير خارجية الكيان، إسرائيل كاتس، الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، «شخصية غير مرغوب فيها»، وقال في تغريدة له يوم 2 تشرين الأول الجاري: «اليوم، أعلنت الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش شخصاً غير مرغوب فيه في إسرائيل، ومنعته من دخول البلاد. أي شخص لا يستطيع إدانة الهجوم الإيراني الشنيع على «إسرائيل» بشكل لا لبس فيه، كما فعلت كل دولة تقريباً في العالم، لا يستحق أن تطأ قدمه الأراضي الإسرائيلية. هذا هو الأمين العام الذي لم يندد بعد بالمذبحة والفضائح الجنسية التي ارتكبتها قتلته حماس في 7 تشرين الأول، ولم يقدر أي جهود لإعلانهم منظمة إرهابية. الأمين العام الذي يدعم الإرهابيين والمغتصبين والقتلة من حماس وحزب الله والحوثيين، والآن إيران - السفينة الأم للإرهاب العالمي - سيذكر باعتباره وصمة عار في تاريخ الأمم المتحدة. ستواصل إسرائيل الدفاع عن مواطنيها والحفاظ على كرامتها الوطنية، مع أو دون أنطونيو غوتيريش».

ريم عيسى

من الجدير بالذكر، أن ما يقصده كاتس عندما يقول: «كل دولة تقريباً في العالم»، هو أمريكا وبعض الدول الغربية. ومع ذلك، ووفق أحد المواقع اليهودية الموالية للكيان، كان عدد الدول التي نددت بالضربة الإيرانية 24، ولكن حتى من بين هذه الدول، شمل التنديد التصعيد في المنطقة، وتنديداً ضمنياً بممارسات الجانب الإسرائيلي».

لاحقاً في اليوم ذاته، عقد مجلس الأمن جلسة طارئة حول الوضع في الشرق الأوسط، ندد فيها غوتيريش بالضربة الإيرانية، فيما يبدو محاولة لمحاباة وإرضاء الكيان. وخلال الجلسة، أعرب أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم للأمين العام للأمم المتحدة، ووصف مندوب روسيا قرار الكيان بأنه «غير مسبوق» و«صغرة ليس فقط للأمم المتحدة، بل لنا جميعاً في مجلس الأمن... ندعو أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى الرد على هذا العمل الشائن». وأكدت مبعوثة مالطا على «الدعم المستمر والثابت» لغوتيريش، وشكرته «على قيادته المستمرة وبوصلته الأخلاقية أثناء توجيه هذه المنظمة خلال هذه الأوقات الصعبة». وقال مندوب سلوفينيا: «إننا نناشد إسرائيل إعادة النظر في إعلان اليوم... الوقت قد حان لتعزيز دور الدبلوماسية وإعطاء السلام الأولوية». وأشار مندوب الجزائر إلى «تضامن الجزائر الكامل وإعجابها ودعمها للأمين العام بعد القرار المذهل الذي اتخذته سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإعلانه شخصاً غير مرغوب فيه... يعكس هذا القرار استهتاراً واضحاً بمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأكمله لدى السلطات الإسرائيلية... لا توجد رواية ولا حقيقة سوى روايتهم».

طبعاً، وكما هو متوقع ومعتاد، كانت الولايات المتحدة الاستثناء، حيث تجنبت مندوبية الولايات المتحدة ذكر غوتيريش في مداخلتها، ولكن لم تنس أن تقول: «الولايات المتحدة تدعم إسرائيل بشكل كامل». مكررة كلمة «كامل» ثلاث مرات. وقال ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم



دخول أراضيها. وتجدد تأكيدها على دعمها الكامل للأمين العام للأمم المتحدة وثقتها الكاملة فيه. وتذكر فرنسا بحرصها على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وضرورة احترام القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وتؤدي الأمم المتحدة دوراً أساسياً في الحفاظ على استقرار المنطقة».

أما مجلس الأمن التركي، والذي يعقد اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية، قال في بيان له بعد اجتماع عقده في 3 تشرين الأول: «إن إعلان الأمين العام للأمم المتحدة شخصاً غير مرغوب فيه ومنعه من دخول البلاد قد تمت إدانته باعتباره أحدث مثال على انعدام القانون في إسرائيل».

رغم الاتفاق العام على أن الأمم المتحدة كمؤسسة، باتت متخلفة عن التوازنات الدولية الجديدة، وباتت مؤسسة مشلولة إلى حد بعيد، إلا أنها لعبت خلال العقود الثلاثة الماضية على الأقل دوراً أقرب ما يكون إلى التماهي مع الأحادية القطبية... رغم ذلك، فإن التحولات التي تجري بشكل متسارع من 7 أكتوبر، وحالة العزلة المتعاطفة للكيان، بما في ذلك ضمن هذه المؤسسة، يكشف عن أحد جوانب التحول العالمي الجاري من جهة، ويكشف من جهة أخرى عن انتقال الكيان بشكل كامل باتجاه منطلق القوة العاربية، وفقدانه لأي سرديات تساعده على الهيمنة... ودائماً ما كان الانتقال من «الهيمنة» إلى «السيطرة» مقدمة للهيمنة الشاملة...

وقال مارسيلو: «اعتقد أن من الحكمة أن تعيد السلطات الإسرائيلية النظر في هذا الموقف لأنه غير متناسب. فحينما تحدث الأمين العام عن الأسف عما حصل، كانوا يفضلون أن يدينه، لأن هذا الأسف لم يكن كافياً... إنه وضع غير مسبوق تقريباً بالنسبة لأمين عام للأمم المتحدة، أو لشخصيات دولية رفيعة المستوى. وحتى مع الدول التي تستخدم حق النقض ضد بعضها البعض في مجلس الأمن، وكما تعلمون، فإنها تعمل على شل مجلس الأمن... في العلاقات بين الدول والمؤسسات الدولية، إذا كانت الفكرة هي بناء السلام، في الأمد القريب، فإن إعادة النظر في هذه القرارات هي مسألة منطقية».

في اليوم ذاته، قال رئيس وزراء النرويج، يوناس غار ستوره، في تغريدة على حسابه الرسمي: «تقف النرويج بقوة خلف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في دفاعه عن ميثاق الأمم المتحدة، وجهوده الرامية إلى الحفاظ على السلام والأمن. وأنا أعارض بشدة محاولات إسرائيل لتقويض الأمين العام للأمم المتحدة والأمم المتحدة. إن الأزمات التي نواجهها، بما في ذلك في الشرق الأوسط، تتطلب أمماً متحدة قوية، بدعمنا الكامل».

وزارة الخارجية الفرنسية في تصريح لها يوم 3 تشرين الأول الجاري قالت: «تعرب فرنسا عن أسفها لقرار إسرائيل غير المبرر والوخيم وغير المجدي المتمثل في حظر الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش من

التحولات التي تجري بشكل متسارع من 7 أكتوبر وحالة العزلة المتعاطفة للكيان يكشف عن انتقال الكيان بشكل كامل باتجاه منطلق القوة العاربية

الأمين العام للأمم المتحدة، يوم 2 تشرين الأول: «رأينا هذا الإعلان صباح اليوم، والذي نعتبره بياناً سياسياً من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي... هذا مجرد هجوم آخر على موظفي الأمم المتحدة رأيناه من قبل حكومة إسرائيل... نرى هذا الإعلان كتصريح سياسي، أكثر منه قانونياً... كانت هناك أوقات كانت فيها مواقف متوترة للغاية بين الأمين العام ومختلف الدول الأعضاء، لكنني لا أتذكر هذا النوع من اللغة».

دول أخرى أعربت عن دعمها للأمين العام للأمم المتحدة، ومنهم من حث الكيان على إعادة النظر في خطوته الأخيرة في سلسلة من مواقفه العدائية تجاه المنظمة الدولية ووكالاتها، حيث تأتي هذه خطوة إضافية لقائمة طويلة من طرد واستهداف والتصريحات والمواقف، وحتى الاستهداف الفعلي - لشخصيات وموظفي الأمم المتحدة. وفيما يلي بعض الأمثلة عن ردود أفعال دولية تجاه قرار الكيان تجاه غوتيريش:

كانت إسبانيا من أول الدول التي نددت بقرار الكيان، حيث قال وزير الخارجية، خوسيه مانويل ألباريس في لقاء صحفي يوم 2 تشرين الأول: «نحن نرفض هذا الافتراء وهذا الحظر بشكل كامل، وندعم بالطبع الأمين العام للأمم المتحدة».

في 3 تشرين الأول الجاري، دعا الرئيس البرتغالي مارسيلو ريبيلو دي سوزا «إسرائيل» إلى إعادة النظر في قرارها بإعلان غوتيريش «شخصية غير مرغوب فيها».

بمناسبة حالات «الاهتزاز» و«الرجفة الدماغية»!



قتل اليوم ضابط «إسرائيلي» على الأقل، وجرح آخرون (وفي تحديث بعد كتابة هذه المادة اعترف جيش الاحتلال - في 2 تشرين الأول 2024 - بمقتل 7 ضباط وجنود في معارك جنوبي لبنان وإصابة 7 آخرين جراح اثنين منهم خطيرة) في كمينين على الحدود الفلسطينية اللبنانية أثناء محاولات الافتحام البري باتجاه لبنان. وأمس، أطلق ما يصل إلى 200 صاروخ على مختلف أرجاء الكيان من إيران، وأصابت أهدافاً عديدة وأحدثت أضراراً كبيرة «ونقول أصابت أهدافاً عديدة وأحدثت أضراراً، من جهة لأننا رأينا ذلك رأي العين في فيديوهات عديدة نشرها مستوطنون «إسرائيليون» وقرأناه في الإعلام العبري، ومن جهة ثانية لأننا لسنا ملزمين بـ«الرقابة العسكرية الإسرائيلية» التي من الواضح أنها تمتد خارج حدود الكيان لتشمل آخرين كثر، يتطوعون ذاتياً للالتزام بتلك الرقابة وخدمتها».

■ سعد صائب

نفسها مع كل حدث جديد أعاد ترتيب الصراع العالمي بأسره بما يناسب نتيجته الأثيرة، بل ولن يصعب عليه أن يقول لك إنه ليس هناك صراع حقيقي على المستوى العالمي، بل مسرحية تامة يتم فيها العالم بأسره على مصالح الشعب السوري وفقاً لنظرية سورية عمود السماء التي يتقاطع فيها من حيث يدري ولا يدري مؤيدون متشددون ومعارضون متشددون.

حالات الاهتزاز والرجفات الدماغية، لا تصيب الصنف الذي تحدثنا عنه أعلاه، فالسيالات العصبية لدى هذا الصنف بالكاد تتحرك، ووظيفة التفكير تم الاستغناء عنها طوعاً وتركها للذين «يفهمون ويعرفون كل شيء» أي مرة أخرى للغرب الذي لا راد لقدره...

من تصيبهم حالات الاهتزاز والرجفات الدماغية، هم أناس محترمون في قسمهم الأعظم، ويفكرون ويحاولون الوصول إلى نتائج صحيحة، ولكنهم مع ذلك، وأمام كل حدث كبير يهتزون وتهتز قناعاتهم، بل وترتجف عقولهم وأفئدتهم في بعض الأحيان.

بالملموس، نتحدث هنا عن يرى نفسه معادياً للكيان ولواشنطن، ومانصراً لفلسطين، وانساق خلال الأسبوعين الماضيين مع الحرب النفسية الضخمة التي جرى شنها على جبهتين: أولاً، القول بأن إيران قد باعت حزب الله، وثانياً، القول إن حزب الله نفسه قد تبخر أو أنه على الأقل تلقى ضربة كسرت ظهره وسيصعب عليه أن يقوم منها في أي وقت قريب... هؤلاء أنفسهم سعداء ومرتاحون اليوم،

يشكل ما جرى اليوم وأمس، مناسبة جيدة للوقوف سريريا على حالات منتشرة إلى هذا الحد أو ذاك من «الاهتزازات» و«الرجفة الدماغية»...

لا نقصد بكلامنا أولئك الذين يتبنون شعار «اضرب الظالمين بالظالمين»، وبالتأكيد لا نقصد أولئك الذين يصطفون بشكل شبه علني مع الكيان؛ فهؤلاء الأخيرون لا رجاء في شفاء منظوماتهم العقلية التحليلية؛ فمنطق عملها بسيط أشد البساطة ومعقد أشد التعقيد في الوقت عينه.

منظومة تحليل هؤلاء تنطلق من النتيجة «المشتهة» نحو اختراع وتدبيج المقدمات المناسبة... البسيط في هذه المنظومة هو النتيجة، لأنها جاهزة ومحسومة مسبقاً: «إسرائيل» ومعها واشنطن ستنتصران ولا ريب، ستنتصران وأيم الحق... هما رب التطور التكنولوجي والمعرفي، هما قمة العسكرة والاقتصاد والمال، وأي «أحمق» يرفع رأسه في وجههما سيتم طحنه وإنهاؤه، عاجلاً أم آجلاً. أما المعقد في هذه المنظومة، فهو اختراع وتدبيج المقدمات، ومحاولة التوفيق بينها مع تغير الظروف؛ فضمن هذه المقدمات يمكنك أن ترى إيران حليفاً لأمريكا والكيان تارة، وثانية مجرد أداة، وثالثة عدواً... ينطلق الأمر على تركيا وعلى روسيا وعلى الصين والهند والخ... يمكن للمقدمات أن تكون كل شيء وأي شيء... كلما أراد جهبذ إيصالك إلى النتيجة

التاريخ الذي تتراجع فيه واشنطن وعالمها أحادي القطبية بكل أبعاده، ويتلقى الضربات من كل حذب وصوب... ويتطلب فهماً ودراسة عميقة للتفاصيل والمعطيات على الأرض، بما فيها فهم بنى وتركيب القوى التي تقاوم ضد الكيان وضد واشنطن، بعيداً عن العواطف والرغبات، الإيجابية منها والسلبية... تلك هي الوصفة، وينصح معها بمراجعة المقالين التاليين اللذين تم نشرهما خلال ذروة نوبة «الرجفة الدماغية» السابقة: «حول «خذلان» إيران لحزب الله»، و«المعركة مستمرة!»...

بعد الضربات الإيرانية وكما أن حزب الله وصواريخه... ولكن ليس هناك ما يضمن أنهم لن يمرروا مرات أخرى بحالة الاهتزاز والرجفة نفسها مع أحداث كبرى قادمة، مع أحداث ستقع بالضرورة ضمن معركة بهذه الضخامة وهذه المصيرية... وإذا ما العلاج؟

العلاج، للأسف، ليس بسيطاً ولا سهلاً، يتطلب الأمر دراسة دؤوبة وفهماً عميقاً للتوازن الدولي كما هو حقيقة، بدءاً ببعده الاقتصادي ومروراً بأبعاده العسكرية والسياسية والثقافية والخ بغية فهم الميل العام الذي تسير ضمنه أحداث التاريخ الذي يتشكل أمامنا من جديد،

السابع من أكتوبر... يوم اختارت فرنسا البت بطلب الإفراج عن جورج عبد الله



لا تحصى، وانتهاء بما يجري من عدوان على فلسطين ولبنان ومجمل الشعوب والقوى والكيانات والدول المناهضة لعدوانية الغرب الاستعماري. جورج عبد الله القاتل الإرهابي، وكل ما ومن يتصل ويتناسل من التحالف الغربي-

الصهيوني ضحايا أبرياء. غداً، في السابع من أكتوبر، قبل نحو أسبوعين من الذكرى الأربعين لاعتقاله، يمثل الأسير جورج إبراهيم عبد الله أمام المحكمة، للتداول بطلب الإفراج عنه. مع العلم أن الحكومة اللبنانية كانت قد تبنت مجتمعة طلب تسليمه إلى لبنان «لأنه أنهى محكوميته» كما ورد حرفياً في حيثيات طلب الحكومة اللبنانية. لكن، بـ«الصدفة»، في دولة «فصل السلطات» جرى اختيار السابع من أكتوبر للنظر في طلب الإفراج الذي تقدم به الأسير في حزيران من العام 2023. وبالصدفة نفسها الغرب الاستعماري عموماً ومعها فرنسا على وجه التحديد، مهتمون اهتماماً استثنائياً بمتابعة أزمات الحكم اللبناني، لا سيما مسألة انتخاب رئيس الجمهورية، و«بسط سلطة

تخلّ غداً، في السابع من أكتوبر، الذكرى السنوية الأولى لطوفان الأقصى. منذ اليوم الأول للطوفان انقسم العالم بين من هو مع غزة ومن هو ضد. إنها قسمة تقليدية واضحة وضوح الشمس: غرب استعماري عدواني جهاراً نهاراً، وشعوب لا تملك سوى المقاومة.

كعادته، منذ اليوم الأول للطوفان، صادق الغرب الجماعي على الرواية الصهيونية من دون أي إعادة نظر. فإذا بالمقتول يصبح إرهابياً، والقاتل حمامة سلام، ولو قتل وجرح مئات الآلاف، وجعل شعباً بأسره يعيش بين الانقراض. هكذا، إلى ترسانة الأسلحة التي حشدتها الأميركي وأعوانه، تحركت ترسانة الإعلام الغربي ومنظومته الحقوقية المخادعة لتبرئة المعتدي وتجريم المقاوم.

على هذا النحو اعتقل المناضل جورج إبراهيم عبد الله بتهمة الإرهاب بعد العدوان «الإسرائيلي» على لبنان واحتلال بيروت وتدميرها والتسبب بعشرات الآلاف من الضحايا. هي المنظومة الحقوقية الغربية نفسها منذ فجر التاريخ الاستعماري، مروراً بمحطات

وبسعي الإدارة الفرنسية إلى ابتكار صلة ما له بطوفان الأقصى، ليكرر مثلما فعل أثناء محاكمته عام 1987، ويقول إن «شعبي لم يمنحني شرف القيام بأعمال ذات صلة بما تدعون». ■ الحملة الوطنية لتحرير الأسير جورج إبراهيم عبد الله

تعني لهم فقط تحريض اللبنانيين على المقاومة بوهم إعادة عقارب الزمن إلى ما قبل تحرير لبنان ودحر المحتل «الإسرائيلي». مرة أخرى، سيتشرف جورج إبراهيم عبد الله بتهمة الانتماء إلى المقاومة في لبنان وفلسطين،

الدولة اللبنانية والجيش اللبناني على مجمل أراضيها». بالطبع، آلاف الشهداء والجرحى جراء دعمهم العدوان الصهيوني غير المحدود ليس مطروحاً على بساط البحث، ولا يمس سلطة الدولة اللبنانية. سلطة الدولة اللبنانية وسيادتها

زيادة الاستهلاك الوسيط وأثره على الناتج المحلي الإجمالي استناداً إلى الأرقام الرسمية!



إن زيادة الإنتاج في أي دولة تعكس افتراضاً تحسّن الوضع الاقتصادي لهذا البلد وقدرته على توفير فرص عمل إضافية، خاصة إذا ما كانت هذه الزيادة في قطاعات الإنتاج الحقيقي، كالصناعة والزراعة، وبالتالي زيادة دخل الأفراد الذي ينعكس على زيادة استهلاكهم ومدخراتهم واستثماراتهم، مما يؤدي إلى زيادة مرة أخرى في الإنتاج، والعكس بالعكس.

وهذا ما تلخصه بالملاحظات الآتية: إن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، بكونه مؤشراً يعكس حالة الاقتصاد السوري ضمن السنوات المدروسة، تم في الوقت الذي كانت فيه أهم عناصر تكوينه وتشكله «الاستهلاك الوسيط» في نمو متزايد! هذا يدل على أن مدخلات العملية الإنتاجية إما أن القائم على إدارتها يعاني من انعدام في الكفاءة والفعالية، وبالتالي يساهم في هدرها وتلفها وبالتالي هو ليس أهلاً لإدارة الاقتصاد الوطني، أو أن هذه الموارد يتم نهب جزء كبير منها ولا يدخل أساساً في عملية الإنتاج، والأرجح أن كلا الأمرين هما السبب الأساسي في تدهور الإنتاج والاقتصاد الوطني بشكل عام. وإذا ما تم اعتبار ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة للحرب والأزمة هو السبب الأساسي في هذا التدهور الذي وضحناه، فهذا لا يبرر تراجع القيمة المضافة التي تتم على مدخلات الإنتاج، لأن ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتحديداً حوامل الطاقة «من كهرباء ومشتقات نفطية» كانت نتيجة لسياسات تخفيض الدعم والتقويض الممنهج لدور الدولة في الاقتصاد الوطني. وربما كان من المقترض: إما تخفيض تكاليف الإنتاج «الاستهلاك الوسيط» بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي! أو على الأقل الحفاظ على مستوى الأداء في إدارة الاقتصاد الوطني كما كان عليه ضمن عام 2010 بالرغم من كل الملاحظات التي يمكن أن تساق على هذه الإدارة بحيثه، وذلك من خلال استثمار مدخلات الإنتاج بشكل أكثر كفاءة وفعالية مما يؤدي إلى زيادة إجمالي الإنتاج بشكل فعلي، أي ليس بزيادة الاستهلاك الوسيط، ولكن بالقيمة المضافة الناجمة عنه، والتي تظهر بالناتج الإجمالي المحلي!

بين العامين 2010 و2022 نحو 53%، أي إن الناتج المحلي الإجمالي انخفض وسطياً خلال هذه السنوات بمعدل 6,1% تقريباً. شكلت نسبة الاستهلاك الوسيط من إجمالي الإنتاج 41,1% و46,7% و55,8% و78,9% ضمن السنوات 2010 و2015 و2020 و2022 على التوالي. شكلت نسبة الناتج المحلي الإجمالي من إجمالي الإنتاج 58,9% و52,5% و44,1% و21,1% ضمن السنوات 2010 و2015 و2020 و2022 على التوالي. مع الإشارة إلى أن البيانات أعلاه محسوبة بالأسعار الثابتة وباليرة السورية، ما يعني عدم تدخل أثر تغيرات سعر الصرف للدولار، فبحال تم تحويل هذه البيانات إلى معادلها بالدولار وفقاً لسعر الصرف الرسمي فإن المؤشرات ستدل على انخفاض بجميع القيم!

بعض الملاحظات! نستنتج من المعطيات السابقة أن الاقتصاد السوري يعاني من خلل بنيوي وهيكلية شديد الخطورة، ويمكن تلخيص خطورة هذا الخلل بالاستنتاج الميسط، الساذج وغير العلمي، الذي يقول بأن زيادة أو تضاعف قيمة الاستهلاك الوسيط يؤدي إلى تراجع وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك لو كانت هذه الزيادة ناشئة عن زيادة في مدخلات الإنتاج كمواد أولية وليس في التكاليف الأخرى، علماً بضرورة الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتحديدًا الاستهلاك الوسيط «المواد الأولية، حوامل الطاقة.. الخ»، خاصة خلال سنوات الأزمة! ولكن ما توضحه البيانات يبين أن الأمر لا يقتصر فقط على ارتفاع تكاليف الإنتاج و فقط، إنما على مشاكل جوهرية لها علاقة ببنية الاقتصاد وإدارته الرسمية!

ازداد الاستهلاك الوسيط بين العامين 2010 و2022 بنحو 151,9% ما يعني أن معدل الزيادة الوسطي خلال هذه السنوات يبلغ نحو 8% تقريباً!

وقطع الغيار، والمحروقات، والكهرباء وغيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كلفة العمالة واهتلاك رأس المال لا تدخل ضمن الاستهلاك الوسيط، أي قيمة الإنتاج الإجمالي ناقصاً قيمة الاستهلاك الوسيط يعطي قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشرات الرقمية الرسمية! نوضح من خلال الجدول الآتي بيانات الإنتاج الإجمالي والاستهلاك الوسيط والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة «سنة الأساس 2000» لعدة سنوات تغطي الفترة بين عام 2010 وعام 2022، وذلك بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء:

العالم	2010	2015	2020	2022
الإنتاج الإجمالي بالأسعار الثابتة «سنة الأساس 2000» / ترليون ل.س	2,53	1,37	1,54	3,32
الاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة «سنة الأساس 2000» / ترليون ل.س	1,04	0,64	0,86	2,62
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة «سنة الأساس 2000» / ترليون ل.س	1,49	0,72	0,68	0,70

كالمواد الأولية وغيرها) بين العامين 2010 و2022 نحو 151,9% ما يعني أن معدل الزيادة الوسطي خلال السنوات يبلغ 8% تقريباً. انخفاض الناتج المحلي الإجمالي «الفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاك الوسيط»

ويعد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، المؤشر الأكثر شيوعاً واستخداماً في تقييم اقتصاديات الدول حول العالم، خاصة فيما يعكسه هذا المؤشر عن حالة الاقتصاد لهذا البلد أو ذلك.

نعرض فيما يلي إحدى طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي التي تعتمد على مكونات وبنود الإنتاج، وباختصار يتم وفقاً لهذه الطريقة حساب الفرق بين قيم الإنتاج النهائي من السلع والخدمات، وبين الاستهلاك الوسيط «الاستهلاك الوسيط يعني كل السلع والخدمات التي تدخل ضمن العمليات الإنتاجية ومنها المواد الأولية،

تبين البيانات الواردة أعلاه ما يلي: نمو الإنتاج الإجمالي بين العامين 2010 و2022 بما يقارب 31,2% أي إن معدل النمو الوسطي يقدر بنحو 2,29% سنوياً. زيادة الاستهلاك الوسيط «السلع والخدمات الداخلة في العمليات الإنتاجية

تبشرنا الحكومة بأن عام 2025 سيكون أكثر سوءاً!

ناقشت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء، خلال اجتماعها الأول بتاريخ 2/10/2024 برئاسة وزير الصناعة، مشروع موازنة العام للدولة بشقيها الاستثماري والجاري لعام 2025.

وقد تم إقرار زيادة سعر الصرف في الموازنة العامة للدولة من 11500 ليرة سورية للدولار في موازنة عام 2024، إلى 13500 ليرة سورية للدولار في مشروع موازنة عام 2025، بزيادة قدرها 17% تقريباً.

فماذا يعني إقرار زيادة سعر الصرف في الموازنة بهذه النسبة، وما هي الانعكاسات السلبية لذلك؟!

مقدمة لا بد منها!

تعديل سعر الصرف الذي تحسب على أساسه الموازنات يعني تغيير القيمة الرسمية للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية المستخدمة في الحسابات الحكومية، والحديث هنا عن الدولار الأمريكي. وهذه العملية تؤثر بشكل مباشر على كيفية حساب الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة للدولة.

ويستخدم هذا التعديل عادة لتحقيق أهداف اقتصادية مختلفة، مثل تحفيز النمو الاقتصادي، مواجهة التضخم، أو تحقيق توازن أفضل في الموازنة العامة للدولة. فإذا تم رفع سعر الصرف، فهذا يعني أن العملة المحلية ستفقد جزءاً من قيمتها مقابل العملات الأجنبية، ما يؤدي إلى زيادة كلفة الواردات وانخفاض القوة الشرائية. من ناحية أخرى، قد تزيد الإيرادات الحكومية من الصادرات، مثل النفط.

كيف سينعكس ذلك على واقعنا المحلي؟

بعض التأثيرات!

رفع سعر الصرف «أي تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية» يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد والإنتاج والاستهلاك والمستوى المعيشي، وتأثيراته في ظروف الأزمة الحالية وطبيعة اقتصادنا المشوه ستكون سلبية دون أدنى شك! فعلى مستوى الاقتصاد بشكل عام فإن التأثيرات ستظهر مباشرة على التجويبات الآتية:

- زيادة التكاليف: رفع سعر الصرف يجعل العملة المحلية أضعف، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات. هذا يعني أن المنتجات المستوردة «مثل المواد الخام، المعدات ومستلزمات الإنتاج، والسلع الاستهلاكية» ستصبح أكثر تكلفة.
- ارتفاع التضخم: نتيجة لزيادة تكاليف الواردات، ستزداد أسعار السلع والخدمات في السوق المحلي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم أكثر مما هي عليه.

ولعل الإيجابية التي تعول عليها الحكومة بهذا الصدد هي زيادة الإيرادات الحكومية «إذا كانت الحكومة تعتمد على إيرادات بالعملات الأجنبية» بحال كانت الدولة مثلاً مصدرة للنفط أو للمواد الخام التي يتم تسعيرها بالدولار، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يعني زيادة الإيرادات الحكومية المحسوبة بالعملة المحلية.

أما على مستوى الإنتاج فستكون التأثيرات أكثر سلبية، وخاصة بما يخص زيادة تكلفة الإنتاج!

فالصناعات المحلية التي تعتمد على المواد الخام أو الآلات والمستلزمات المستوردة

ستواجه ارتفاعاً في تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تقليص الإنتاج أو رفع أسعار المنتجات النهائية.

وربما لا يمكن إغفال موضوع تعزيز التنافسية للصناعات التصديرية، فعندما تصبح العملة المحلية أرخص، تصبح الصادرات أرخص نسبياً في الأسواق العالمية، مما يعزز تنافسية الشركات المصدرة ويزيد من فرصها في زيادة حصتها في الأسواق الخارجية، ولكن هذا رهن بتكاليف الإنتاج وحصص المداخلات المستوردة منها طبعاً!

أما الأكثر سوءاً من كل ما سبق فهو التأثير على الاستهلاك، الذي يمكن اختصاره بانخفاض القوة الشرائية، فزيادة الأسعار تؤدي إلى تراجع القوة الشرائية للمستهلكين، ما يدفعهم إلى تقليل الاستهلاك أو البحث عن بدائل أرخص، ما يعني زيادة انخفاض بالمستوى المعيشي!

فارتفاع الأسعار، خاصة للسلع الأساسية، يؤدي إلى ضغط على الأسر ذات الدخل الثابت أو المحدود، والغالبية الفقيرة عموماً، ما يؤدي إلى تراجع مستواها المعيشي، فالأسر التي تعيش على الحد الأدنى من الدخل ستواجه مزيداً من الصعوبات في تأمين احتياجاتها الأساسية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر، أي زيادة على مستوى عدم الرضا الاجتماعي، وهذا لا يعني الحكومة على ما يبدو!

وباختصار يمكن القول، إن رفع سعر الصرف في الموازنة سيؤدي إلى زيادة تكاليف المعيشة وتآكل القوة الشرائية، ما ينعكس سلباً على المستهلكين من الغالبية الفقيرة، خاصة أن ذلك يتزامن مع استمرار سياسات

تخفيض الإنفاق العام وسياسات إنهاء الدعم! فرفع سعر الصرف استناداً إلى ما سبق لن يحقق تحفيز النمو الاقتصادي، كما سيزيد من معدلات التضخم، مع الشك بتحقيق التوازن في الموازنة بين الواردات والنفقات، اللهم باستثناء استمرار الحكومة بسياسة الجباية وزيادتها، وخاصة من جيوب الفقيرين، لتحقيق ذلك!

كيف ستترجم نسبة الزيادة 17%؟!

زيادة سعر الصرف بنسبة 17% تعني انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية بنسبة تعادل هذا الارتفاع، وتأثيرات ذلك النسبية ستطال القطاعات الاقتصادية والإنتاج والاستهلاك والأجور التي تترجم بقدرتها الشرائية كما أسلفنا! فقطاع الإنتاج سيتأثر مباشرة بتكلفة الإنتاج الإجمالية، وذلك تبعاً لحجم المدخلات المستوردة، على ذلك فالتكلفة ستترفع بنسبة مساوية أو تزيد عن نسبة زيادة سعر الصرف، وبما يعادل نسبة زيادة تقريبية تتراوح بين 10-20%، وهذا سينعكس حكماً على أسعار المنتجات النهائية في السوق المحلي التي سيتحملها المستهلكون بالنتيجة!

وعلى مستوى أسعار السلع المستوردة فإنها ستزداد مباشرة بنسبة مقاربة لنسبة زيادة سعر الصرف، بل وأكثر منها غالباً باعتبار التسعير يتم بالسعر التحوطي وليس الرسمي، وخاصة السلع الأساسية كالمواد الغذائية وبقية الضرورات، حيث ستترفع أسعارها بنسب تقريبية تتراوح

بين 15-25% بالحد الأدنى، بالتالي فإن القدرة الشرائية كنتيجة لكل ما سبق ستراجع بنسبة أعلى من نسبة زيادة سعر الصرف بأشواط، وستكون التأثيرات السلبية لذلك أكثر وضوحاً على الغالبية الفقيرة، العاجزة أصلاً عن تأمين متطلبات حياتها وضرورتها!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن رفع سعر الصرف في الموازنة سيؤدي إلى رفع سعر الصرف في السوق «الأسود» الموازي، وبالتالي زيادة الفجوة بين السعر الرسمي للصراف بموجب نشرات المصرف المركزي وسعر هذه السوق، أي سيكون ذلك فرصة أمام السوق السوداء لزيادة نشاطها أكثر، مع سلبات ذلك التي ستؤدي إلى تخفيض إضافي لقيمة الليرة عملياً! وتلخيصاً لما سبق فإن الزيادة في سعر الصرف بنسبة 17% في موازنة عام 2025 ستترجم كنسب تقريبية إلى:

- زيادة تكاليف الإنتاج بنسبة 10% إلى 20% تقريباً!
- زيادة أسعار السلع المستوردة بنسبة 15% إلى 25% تقريباً!
- تراجع القوة الشرائية للأجور بنسبة تزيد عن 17%!

وفي ظل انكفاء الحكومة عن مساعي تخفيف الآثار السلبية لسياساتها الاقتصادية، بل ومع استمرارها بسياسات تخفيض الإنفاق العام وقضم الدعم، فإن المؤشرات تقول إن عام 2025 سيكون أكثر سوءاً على الإنتاج والاستهلاك والاقتصاد بشكل عام، وعلى الغالبية الفقيرة في البلاد بشكل خاص!

المؤشرات تقول إن عام 2025 سيكون أكثر سوءاً على الإنتاج والاستهلاك عام وعلى الغالبية الفقيرة في البلاد بشكل خاص

سورية تناطح العالم بأعلى المعدلات في الظواهر السلبية!

يكاد لا يمر أسبوع دون أن نسمع عن حالة خطف، في حين تحولت وقائع القتل والسرقة لأخبار شبه يومية يكاد لا يستثنى منها صباح ومساءً، واللافت ليس الأرقام وحدها، بل نوعية الجرائم وحيثيات بعضها التي تعتبر مستجدة على واقعنا وبنية مجتمعنا، والتي تظهر شذوذاً كبيراً لدرجة التوحش!

سارة حبيب

كذلك تصدنا معدلات العنوسة ونسب الطلاق المرتفعة، وغيرها من الظواهر السلبية الكثيرة الأخرى!
فما أسباب زيادة تفشي كل هذه الظواهر غير المألوفة؟
وأين هي الحكومة من ذلك بصفقتها راعية للمجتمع افتراضاً؟

إحصائيات دموية وأرقام مروعة!

حسب أحدث التصريحات الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية هناك 68 جريمة قتل منذ بداية عام 2024 وحتى تاريخ 13 أيلول، وقع نحو ثلثها في محافظة ريف دمشق، كذلك، أعلنت الوزارة عن 14 حالة خطف منذ بداية العام الحالي!
وتجدر الإشارة إلى أن الرقم الفعلي قد يكون أكبر من ذلك فالعديد من عمليات الخطف تتم تسويتها بين ذوي المخطوف والخاطفين، سواء عن طريق دفع الفدية أو تنفيذ طلبات الخاطفين دون اللجوء إلى السلطات المختصة! وبحسب موقع Numbeco Crime Index المتخصص بمؤشرات الجريمة حول العالم، فإن سورية تحتل المركز العاشر عالمياً في معدلات الجريمة، والمرتبة الأولى في قارة آسيا!

وبحسب الموقع تعتبر دمشق أول أكثر المدن تسجلاً للجرائم أسبوعياً خلال العام الحالي، حيث سجل فيها مؤشر الجريمة 70,06 نقطة، في حين انخفض مؤشر الأمان إلى 29,4، كما احتلت سورية للعام الثالث على التوالي، المرتبة الأولى عربياً في ارتفاع معدل الجريمة! من الجدير بالذكر هنا أن الموقع أعلاه يعتمد على مؤشرات هي: مستوى الأمن الاجتماعي للمواطنين القاطنين، ومستوى الجريمة والسرقة، بالإضافة إلى النزاع المسلح والجريمة والتهديدات الإرهابية.
أما وفق إحصاءات مكتب الأمم المتحدة فقد بلغ معدل جرائم القتل في سورية 2 إلى 2,5 لكل 100,000 نسمة!

السرقات والتزوير!

وفق البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء فإن عدد السرقات على اختلاف أنواعها خلال عام 2018 بلغ 7574، ليرتفع في العام التالي إلى 9117 ويستمر بالتزايد ليسجل 13894 جريمة في عام 2021، أي إن معدل السرقات ارتفع خلال ثلاث أعوام بنسبة 83,44% وهي نسبة كبيرة جداً!
بالنظر أيضاً إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء فيما يخص جرائم التزوير نلاحظ أنه في عام 2018 بلغ عدد جرائم تزوير الأوراق المالية 91 جريمة ليرتفع في عام 2021 إلى 190 جريمة أي بمعدل زيادة 108,79%!
وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى تصريح المحامي العام في دمشق محمد خربوطلي لصحيفة «الوطن»: «أن الجرائم الأكثر انتشاراً حالياً في دمشق هي جرائم السرقات والنشل حيث تصل ضبوط هذه الجرائم يومياً من 15 إلى 20 ضبوطاً».
ما يعني أن عدد وقائع السرقة أكبر بكثير من المسجل رسمياً!

تفشي الرذيلة والإتجار بها!

الظواهر السلبية لم تتوقف عند حدود القتل والسرقة والخطف، بل غزت مجتمعنا ظواهر أخرى أشد إبلاماً كالاعتصاب والدعارة وتجارة الجنس، وهتك الأعراض!
هذه الظواهر المتطرفة والشاذة التي لم نعهدها يوماً باتت الآن منتشرة، بل أكثر من ذلك بات لها شبكاتها المحلية والعالمية وتعمل عبر القارات!
فحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء بلغ عدد جرائم الفسق وهتك العرض 59 جريمة في عام 2018، ليرتفع في عام 2021 إلى 101 جريمة أي بمعدل زيادة 71,19%!
وفيما يخص الدعارة فليس هناك أي إحصائيات رسمية، إلا أننا نستطيع الاعتماد على آخر إحصائية أجراها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية في عام 2016، حيث قدر البرنامج وجود 25 ألف عاملة جنس في سورية، في حين كان عدد السكان يقدر بحوالي 17,5 مليون نسمة حسب موقع وورلد ميترز، إذ أن نسبة العمل في الجنس في تلك الفترة كان نحو 0,14%!
وحسب تصريحات وزارة العدل في عام 2021: «هناك ارتفاع ملحوظ في شبكات الدعارة بنسبة 60%، حيث تم ضبط العديد منها ولا سيما في الفترة الأخيرة»، وبهذا تكون النسبة قد ارتفعت من 0,14% إلى 0,22% أي بنحو 38 ألف عاملة!
كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد والنسب تقديرية وتعتمد على الحالات التي تم إلقاء القبض عليها محلياً، أما الرقم الحقيقي فيبدو أكبر بكثير للأسف!

نسب صادمة للعنوسة وزيادة عدد الأطفال مجهولي النسب!

كشف رئيس الهيئة العامة للطب الشرعي الدكتور زاهر حجوج، لصحيفة «الوطن» في شهر آذار من العام الحالي: «بلغ عدد مجهولي النسب في العام الماضي 103، منهم 69 ذكراً و34 أنثى»، مبيناً أن «عدد مجهولي النسب

الذين تم العثور عليهم في دمشق خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي بلغ 6 حالات كلهم ذكور»!
ارتفعت مؤشرات العنوسة في مجتمعنا إلى حدود كبيرة، نتيجة الوضع الاقتصادي والغلاء الفاحش الذي حول البذلة البيضاء إلى حلم بعيد المنال بالنسبة للأثني، في حين يبرز آلاف الشبان في سنوات العزوبية دون أي حراك بسبب سوء أوضاعهم المادية، ونتيجة ذلك حققنا المرتبة الخامسة عربياً بالعنوسة أو «التأخر في سن الزواج» بنسبة 70%، وذلك بحسب بعض الأبحاث والدراسات غير الرسمية، نظراً لغياب أبحاث رسمية عن ذلك!

ثلث الزيجات تنتهي بالطلاق!

حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء احتلت دمشق المرتبة الأولى بنسبة شهادات الطلاق من واقعات الزواج، والتي بلغت 37,1%، أي ما يزيد عن الثلث، لتأتي بعدها محافظة القنيطرة بنسبة 27,2%!
وبحسب البيانات الرسمية فإن مجموع حالات الطلاق في عام 2018 بلغت في عموم سورية 24640 حالة، لتتضاعف في عام 2021 إلى 30386 واقعة، أي بمعدل زيادة 23,32%!
واللافت أنه ما كان يحول دون دمار الأسرة وتفككها سابقاً، ألا وهم الأطفال، لم يعد كذلك! فحسب البيانات بلغ عدد وقائع الطلاق في عام 2022 في الأسر التي لا تمتلك أطفالاً 7105 واقعة، أما في الأسر التي تمتلك طفل واحد و7960، والتي تمتلك طفلين 7601 واقعة طلاق!

مؤشرات إضافية لظواهر سلبية باتت خبز يومنا!

الحديث هنا عن الرشاوى والفساد، والتي للأسف لم نجد لها إحصائيات رسمية حقيقية تعبر عن الواقع ولو تقديراً، لكننا نستطيع الجزم وبالملموس أن مظاهر الرشوة والفساد باتت منتشرة جداً وبطرق عدة فجة ووقحة!
أما وفق تصنيف أصدرته منظمة الشفافية

الدولية لعام 2022 (CPI) مؤشر «مُدركات الفساد» عالمياً لـ180 دولة، فقد حققنا وبجدارة منقطعة النظير المرتبة قبل الأخيرة، لتسبقتنا الصومال فقط!

إحصائيات صادمة، فحقاً لقد ناطحنا العالم والأقاليم بأسوأ المقاييس عالمياً وعربياً! ليس هذا وحسب، بل إننا لم نتطرق للعديد من الظواهر السلبية في سطورنا أعلاه، كعمالة الأطفال ومعدلات الفقر وانتشار الأمراض وسوء التغذية والقرمزية، كذلك الانتحار والمخدرات وهجرة العقول...!

تساؤلات معروفة الإجابة!

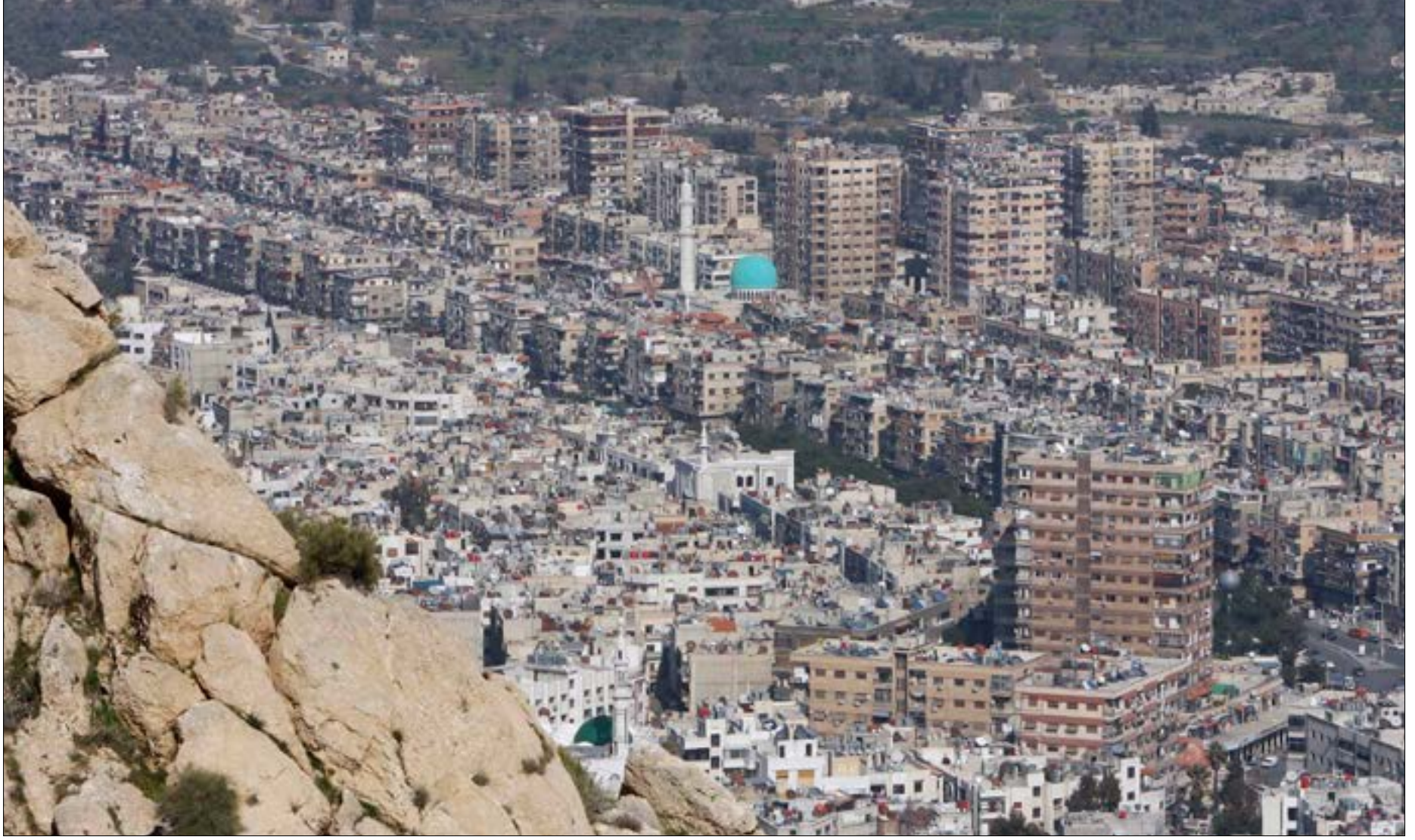
والآن لا يسعنا إلا أن نتساءل لماذا ظهرت كل هذه الموبقات بشكلها الفج في العقد الأخير خاصة، وبدأت تتزايد بطريقة سرطانية، ومن السبب؟

فدون أن ندخل في خضم التجريبات، أو حتى علم النفس ونترصد الدوافع الكثيرة والمركبة والمعقدة وراء كل حالة فردية في كل سلوك سلبي، دعونا نبدأ تحليلنا بتساؤل بسيط ألا وهو:

ماذا حدث في الآونة الأخيرة، وماهي العوامل التي تغيرت وأدت إلى ارتفاع نسب ومعدلات كل هذه الظواهر السلبية أنفة الذكر؟ مع تساؤل إضافي يفرض نفسه:

كيف لمواطن مفقر وجائع أن يستوعب المزيد من الضغوط والأعباء وهو يفكر في لقمة العيش؟!
واختصاراً نقول إن المتغير الأكثر تأثيراً كان الوضع الاقتصادي الناجم عن السياسات الليبرالية الظالمة، التي سلبت من المواطن أبسط حقوقه، ألا وهو حق البقاء والعيش بكرامة، ابتداءً من سياسات خفض الإنفاق مروراً بإنهاء الدعم وتخريب الأسعار وانسحاب الدولة من واجباتها الاجتماعية شيئاً فشيئاً، إضافةً إلى ارتفاع معدلات الفساد وانتشار المحسوبيات الذي ساهم إلى حد كبير في ارتفاع معدلات الجريمة، خاصة وأن الكثير من المجرمين يدركون أن لديهم فرصة للإفلات من العقاب بدفع مبالغ مالية ورشاوى!

لعبة الأسهم والتخصص والتداول ملعب للسماسة والتجار!



مرة جديدة يتوه فيها أصحاب الحقوق في مشروع «باسيليا سيتي» بسبب إجراءات المحافظة ومديرية تنفيذ المرسوم 66، وقد ظهرت المشكلة هذه المرة وكأنها بين مالكي الأسهم، من تخصص منهم ومن لم يتخصص بالمقاسم، فيما غاب دور المحافظة ومديرية تنفيذ المرسوم عن الواجهة، وكذلك دور سماسة العقارات وتجارها الأكثر نشاطاً ومعرفة ودراية في لعبة الأسهم والتخصص!

أصابيرهم وثبوتياتهم وجرت عمليات التخصص الخاصة بهم شعروا بالغين من إلغاء عملية التخصص بحسب الإعلان أعلاه، بالمقابل هناك البعض ممن لم تقبل أصابيرهم ولم يستطيعوا استكمالها خلال المهل المحددة اعترضوا على عملية التخصص التي استثنتهم، ولتظهر المشكلة وكأنها بين مالكي الأسهم من المواطنين، بين معترض ومغبون، علماً أن الغالبية من الطرفين كانوا متفقين على أن الإلغاء بحال كان ضرورة فيجب أن يكون عاماً وللجميع، لتعاد القرعة لكل المالكين بشفافية مجدداً، وليس بهذا الشكل الذي استثنى البعض منهم، بما في ذلك المحافظة نفسها باعتبارها مالكة أسهم كثيرها من المالكين!

مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ما زال هناك الكثير من دعاوى تثبت الملكية التي لم تُفصل بعد، وهناك الكثير من المواطنين لم يحصلوا على أسهمهم وسنداتهم! أما الملاحظة الأهم من كل ذلك فهي أن ما جرى ويجري أدخل المواطن العادي البسيط، الذي بالكاد يحصل على لقمة عيشه، بدوامة لعبة الأسهم والتخصص والتداول، التي تعتبر بالواقع العملي ملعب السماسة والتجار المستفيدين من كل عملية بيع أسهم أو تخصص تديرها مديرية تنفيذ المرسوم!

وبحسب بعض مالكي الأسهم في مشروع باسيليا سيتي، من تخصص منهم ومن لم يتخصص حتى الآن، وحتى بعد إعادة الاكتتاب والتخصص بحسب الإعلان أعلاه، فإن مصيرهم، وفقاً لمسيرة العمل في المشروع تحت إدارة وإشراف مديرية المرسوم 66، لن يكون أفضل من مصير مالكي الأسهم في مشروع ماروتا سيتي، الذين اضطروا للبيع تبعاً تحت ضغط الحاجة وضغط سماسة العقارات وتجارها الكبار!

وربما أن المشكلة بدأت هنا تماماً، فالإعلان أعلاه لم يفسح المجال أمام المواطنين لتدارك الملاحظات إلا ليوم واحد فقط وخلال ساعات الدوام الرسمي، بالإضافة إلى أنه لم يفسح المجال أمام كل المعنيين للعلم به أصلاً، فكيف باستدراك الملاحظات كافة وخلال ساعات الدوام الرسمي في اليوم التالي!

وبحسب بعض أصحاب الحقوق من مالكي الأسهم مقدمي طلبات التخصص فإن المحافظة وضعت يدها على بعض المقاسم «التي عليها العين» بحسب الجدول، لكنها لم تدخل في القرعة عليها أسوة ببقية المالكين، وبذلك تكون قد ابتلعت المشروع قبل أن يبدأ وتركت المواطنين لتتصارع على المتبقي القليل من المقاسم في المنطقة!

وبتاريخ 2024/9/21 أعلنت المديرية عن جداول النتائج النهائية لطلبات التخصص المقدمة بتاريخ 2024/9/1 بالمقاسم في منطقتي باسيليا سيتي والبالغ عددها 261 طلباً.

ثم بتاريخ 2024/9/26 أعلنت مديرية تنفيذ المرسوم 66 عن إعطاء أفضلية للطلبات البالغ عددها 130 طلباً من الطلبات المقدمة بتاريخ 2024/9/1 بتقديم طلبات جديدة للتخصص بالمقاسم التنظيمية في منطقة باسيليا سيتي يوم الإثنين الواقع بتاريخ 2024/9/30 وبحسب جدول مرفق!

بعد كل ما سبق تم الحديث عن الاعتراضات التي بررت الإعلان عن إلغاء الإجراءات كافة والتي تمت بتاريخ 2024/9/30 وما بعدها، وبحسب حيثيات ما ورد في بداية الحديث أعلاه!

رأي أصحاب العلاقة!

الكثيرون من مالكي الأسهم الذين قبلت

أكبر عدداً سبق أن تم التقدم بها في مراحل سابقة ولم يتم مقابلها الطلب بإعادة تقديم الطلبات للتخصص؟!!

وقد أبدى الكثير من مالكي الأسهم في مشروع باسيليا سيتي انعدام ثقتهم بإجراءات التخصص المحافظة ومديرية تنفيذ المرسوم 66، مع الكثير من الشكوك بهذه الإجراءات!

الإجراءات بتسلسلها الزمني!

بتاريخ 2024/9/1 أعلنت محافظة دمشق -مديرية تنفيذ المرسوم 66 عن جدول يتضمن كل الطلبات المقدمة من المالكين للتخصص في المقاسم التنظيمية بمنطقة باسيليا سيتي بتاريخ 2024/9/1، وتم دراسة الطلبات، وعند الانتهاء منها سيتم الإعلان عن المقاسم التي تم تخصيصها للأخوة المالكين وللمقاسم التي لم يتقدم إليها سوى طلب واحد، أما المقاسم التي تقدم لها عدة طلبات سيتم الإعلان عن موعد جلسات القرعة لاحقاً، مع التنويه بأنه عند الانتهاء من دراسة تخصيص الجدول سيتم الإعلان عن فتح موعد لتقديم طلبات للتخصص لبقية المقاسم.

بتاريخ 2024/9/11 أعلنت مديرية المرسوم عن نتائج دراسة طلبات التخصص لجلسة 2024/9/1 والبالغ عددها 261 طلباً وفقاً للجدول مبينة فيه النتائج والملاحظات كافة. راجية من الأخوة مقدمي الطلبات في منطقة باسيليا سيتي استدراك الملاحظات والنواقص وفق ما ورد بالجدول يوم الخميس الواقع بتاريخ 2024/9/12 إلى غاية نهاية الدوام الرسمي.

وفي الحيثيات فقد ورد على صفحة محافظة دمشق - المكتب الإعلامي بتاريخ 2024/10/3 الإعلان الآتي: «نظراً لورود عدة اعتراضات وبهدف إعطاء الأفضلية بتقديم طلبات جديدة للطلبات غير المخصصة لجلسة التخصص السابقة بتاريخ 2024/9/1 والتي تم الإعلان عنها بتاريخ 2024/9/24 والبالغ عددها 130 طلباً وتمت الدراسة وإعلان النتائج بتاريخ 2024/10/1 وإجراء القرعة بتاريخ 2024/10/2. تعلن مديرية تنفيذ المرسوم 66 عن إلغاء الإجراءات كافة، والتي تمت بتاريخ 2024/9/30 وما بعدها وفتح باب الاكتتاب على التخصص بتاريخ 2024/10/7 للمالكين كافة، في المنطقة التنظيمية الثانية جنوب المتعلق الجنوبي باسيليا سيتي والتقدم بطلباتهم إلى ديوان مديرية تنفيذ المرسوم 66 مرفقاً جميع السندات الواردة بالطلب».

مفاجأة وتشكيك!

أتى الإعلان أعلاه مفاجئاً للمواطنين الذين تقدموا بطلبات التخصص بتاريخ 2024/9/30، خاصة وأن مديرية تنفيذ المرسوم 66 أعلنت بتاريخ 2024/10/1 عن جداول النتائج النهائية لهذه الطلبات المقدمة بالتخصص بالمقاسم في منطقتي باسيليا سيتي، والبالغ عددها 130 طلباً وفق جداول واضحة!

وقد تساءل هؤلاء لمصلحة من يتم إعادة التقديم بالطلبات مجدداً، فالقضية بحال الحديث عن الاعتراضات الحالية فهي قليلة نسبياً، وبحسب هؤلاء هي بحدود 30 اعتراضاً فقط، بالمقارنة مع اعتراضات

ما يجري ادخل المواطن العادي البسيط بدوامة لعبة الأسهم والتخصص والتداول التي تعتبر بالواقع العملي ملعب السماسة والتجار المستفيدين من كل عملية بيع أسهم او تخصص

شتاء بارد قادم وأصحاب القرار يتحركون:



في لحظة كان فيها الشعب السوري مشدوداً إلى شاشات التلفاز ووسائل الإعلام، يتابع آخر تطورات التصعيد الإقليمي الجاري، جاءت الأخبار من نوع آخر. فوسط هذه الأجواء المشحونة بالتوتر والترقب، جاء قرار حكومي صادم ليزيد من الضغوط على كاهل المواطنين، إذ أعلنت الحكومة السورية عن رفع «مفاجئ» لسعر لينز المازوت المدعوم للتدفئة، من 2000 ليرة سورية إلى 5000 ليرة دفعة واحدة، وهو ما ترك المواطنين أمام ضربة جديدة على أعتاب فصل الشتاء.

■ احمد الرز

المفترض تأمين نحو 200 مليون لتر من المازوت «بناءً على حصة العائلة البالغة 50 لتر سنوياً». وإذا قمنا بحساب سعر مبيع هذه الكمية اعتماداً على السعر السابق، فإنه بحدود 400 مليار ليرة سورية، أما وفقاً للسعر الجديد، فإنه يصل إلى تريليون ليرة سورية، ما يعني أن «الوفر» المتحقق من هذا الرفع يعادل 600 مليار ليرة سورية. وبنظرة بعيدة إلى تطور أسعار المازوت المدعوم للتدفئة مقارنة بتطور الحد الأدنى الرسمي للأجور في سورية، نجد أنه خلال أربع سنوات، وتحديداً ما بين تشرين أول 2020 والشهر ذاته لعام 2024، ارتفع الحد الأدنى الرسمي للأجور اسماً بنسبة 485% من 47,675 ليرة إلى 278,910 ليرة، أما سعر لتر مازوت التدفئة فارتفع بنسبة 2678%، منتقلاً من 180 ليرة إلى 5,000 ليرة.

لكن هل فكر أصحاب القرار الفعليين في البلاد بالكلفة الفعلية التي ستتكبدتها سورية نتيجة رفع أسعار السلع المدعومة؟ فالكلفة المستقبلية لرفع أسعار المازوت المدعوم تتجاوز بكثير

جاء القرار في وقت يعاني فيه المواطن السوري من ضغط اقتصادي هائل، وتبعات حرب لم تنته، في ظل الارتفاع المتزايد في الأسعار، وندرة فرص العمل، وأصبحت الغالبية الساحقة من الشعب السوري عاجزة عن توفير احتياجاتها الأساسية، وكيف بزيادة كبيرة في أسعار الوقود، الذي يشكل عنصراً حيوياً لعملية التدفئة في فصل الشتاء الطويل والشديد البرودة في العديد من المناطق السورية؟ والسؤال هنا: كم وفرت الحكومة جراء هذا الرفع؟ وما هي المسوغات الممكنة لمثل هذا القرار وفي هذا الطرف تحديداً؟ وهل هناك من بدائل فعلية؟

600 مليار ليرة سورية «وفر»...
فما هي الكلفة الأخرى؟

وفقاً لتصريحات وزارة النفط والثروة المعدنية للإعلام المحلي في 18 تموز الفائت، فإن عدد الأسر التي سوف تستفيد من الدعم للعام 2024-2025 يبلغ 4 ملايين عائلة. ما يعني أنه

هذا المبلغ الذي تم توفيره نتيجة رفع الأسعار. صحيح أن الحكومة قد تحقق «وفراً» مالياً يبلغ نحو 600 مليار ليرة سورية نتيجة تقليص الدعم على المازوت، ولكن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد ستكون باهظة.

أولاً: سيؤدي هذا القرار إلى تراجع القدرة الشرائية للأسر السورية بشكل أكبر، مما يدفعها إلى تقليص استهلاكها ليس فقط للمازوت بل أيضاً للسلع الأساسية الأخرى. وسيؤدي هذا الانخفاض في الطلب على السلع والخدمات إلى تراجع النشاط الاقتصادي في العديد من القطاعات، بدءاً من التجارة وصولاً إلى الصناعة والزراعة.

ثانياً: إن التأثير السلبي على الإنتاج الزراعي والصناعي سيؤدي إلى تراجع الإنتاج المحلي، مما سيزيد من الاعتماد على الواردات لسد الفجوة في السوق. هذا سيشكل عبئاً إضافياً على ميزان المدفوعات في ظل تبيد موارد الدولة من العملة الصعبة، ويزيد من تفاقم العجز التجاري.

والأهم من ذلك، أنه لا يمكن إغفال الأثر الاجتماعي لهذا القرار، حيث سيؤدي إلى زيادة الفقر وتفاقمه، خاصة في المناطق الريفية التي تعتمد بشكل كبير على المازوت. كما أن التداعيات المباشرة لهذا القرار تشمل مقاومة زعزعة ما تبقى من استقرار اجتماعي هش.

إجمالاً، فإن الوفر المالي المفترض أن تحققه الحكومة من رفع أسعار مازوت التدفئة لن يكون كافياً لتغطية الخسائر الاجتماعية والاقتصادية المحتملة، بل سيسهم في تعميق الأزمة الحالية وتأجيجها أكثر.

جواهر القرار: تخفيض جديد فعلي للأجور الهزيلة

بدايةً، لا بد من فهم أن فكرة الدعم الحكومي من أساسها هي اعتراف بعدم كفاية الأجر الرسمي الذي يتقاضاه العامل، ويأتي الدعم الحكومي لتغطية الفارق أو جزء من هذا الفارق بين الأجر الرسمي وتكاليف المعيشة الضرورية. وكما أشرنا في العديد من المواد السابقة، فإن الدعم في سورية كان تعبيراً عن اختلال التوازن بين الأجور والأرباح، بحيث تميل الكفة بشكل حاسم لمصلحة أصحاب الأرباح، وكذلك تعبير عن اختلال العلاقة بين الأجور وتكاليف المعيشة الضرورية. ورغم أن الجميع يتحدث في كل مناسبة مثل هذه عن إنهاء الدعم أو الإبقاء عليه، إلا أن المسألة الجوهرية لا تكمن في الدعم بحد ذاته، بل في العلاقة بين الأجور وتكاليف المعيشة.

من هنا، ينبغي طرح السؤال: ما الذي يعنيه رفع أسعار السلع «المدعومة» في الجوهر؟ الإجابة ببساطة هي أنه ما لم يتم رفع الأجور الحقيقية / الفعلية بحيث تتوازن مع تكاليف المعيشة فإن رفع أسعار السلع المدعومة يعني المزيد من تخفيض الأجور الحقيقية وتراكم المزيد من الثروات المنهوبة لدى أصحاب الأرباح.

الذريعة الزائفة: التخفيض من عجز الموازنة

كلما اتخذ قرار جديد في مسيرة إلغاء الدعم ورفع أسعار السلع المدعومة عن شرائح من المواطنين، يتذرع عدد من الوزراء والمسؤولين بحجة وجود عجزات في المالية العامة للدولة، وأن هذا القرار سيسمح - حسب زعمهم - بتقليص نسبة العجز في المالية.



«الوفر»

المتحقق نتيجة

رفع أسعار

مازوت التدفئة

المدعوم يعادل

600 مليار ليرة

سورية

تخفيض جديد لأجور السوريين!



سوى 2% من وسطي تكلفة المعيشة وإذا افترضنا وجود فردين عاملين في الأسرة، فإن الحد الأدنى الرسمي للأجور سيغطي في النهاية ما يقارب 4% من وسطي تكاليف معيشة الأسرة. هذا في حين أن نسبة الإعالة الفعلية، في ظل الأوضاع الحالية بالبلاد هي بالتأكيد أعلى من ذلك، وتبلغ - وفقاً لتقديرات المنظمات التابعة للأمم المتحدة - فرداً معيلاً واحداً مقابل سبعة أفراد.

هذه الثروة في أحسن الأحوال.

في أي ظرف تأتي زيادة أسعار المازوت؟

حسب إحصائيات مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة، وصل وسطي تكاليف المعيشة لأسرة سورية مؤلفة من خمسة أشخاص إلى 13,659,956 ليرة في بداية شهر تشرين أول الجاري. ما يعني أن الحد الأدنى الرسمي للأجور لا يغطي

وهذا هو السبب الجوهر الذي يجعل أي زيادة جديدة شبيهة بالزيادات المعهودة في سورية عاملاً مساعداً على تفاقم تردي الأوضاع المعيشية للسوريين، فهي ليست في حقيقة الأمر زيادة أجور موجهة للشعب، بل عادة ما تكون بمثابة منحة للسوق، خاصة للمحتكرين في قطاع الغذاء. ولذلك، فإن الحاجة في الوضع السوري الراهن تدعو إلى زيادة الأجور الفعلية لا الاسمية.

ولا يمكن القول بزيادة الأجور الحقيقية للسوريين بشكل جدي دون الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عوامل أساسية:

أولاً: كي تكون الزيادة في الأجور ذات معنى، يجب ألا ينظر إلى الرقم الإجمالي بمعزل عن قدرته الشرائية في السوق. فالأهم هو القوة الشرائية للأجر، ولذا، ينبغي ربط الأجور بتكاليف المعيشة بشكل يضمن تغطية هذه التكاليف.

ثانياً: حتى إذا تم ربط الحد الأدنى للأجور بتكاليف المعيشة، فإن هذا وحده لا يكفي إذا ما تبعته ارتفاعات جديدة للأسعار في السوق، مما سيؤدي إلى انخفاض تدريجي في القيمة الفعلية للأجور. لهذا، من الضروري أن يكون هذا الربط متجدداً دورياً «شهري» ربع سنوي، سنوي، سنوي، وهذا يجب أن يُعتبر حقاً للعمال وليس «مكرمة» من أحد.

ثالثاً: من الضروري ألا يأتي تمويل زيادة الأجور من جيوب المواطنين أنفسهم، عبر «الوفورات» المتأتية من عمليات إلغاء الدعم تحت ذريعة «ترشيده» و«توجيهه لمستحقه»، بل يجب أن يأتي من الإنتاج الحقيقي ومكافحة الفساد واستهداف كبار الناهبين الذين يسيطرون على ثروات البلاد، بينما لا يحصل 90% من السكان إلا على 10% من

والسؤال البديهي هنا: من المسؤول عن وجود هذا العجز أصلاً؟ ومن أوصل الدولة إلى هذا المستوى من الشح في الإيرادات؟ في الإجابة عن هذا السؤال، يشيخ المبررون بنظرهم عن السياسات الحكومية التي قامت على مدار السنوات الماضية بتصفية مختلف قطاعات الإنتاج الوطني من صناعة وزراعة وسياحة، وساهمت بتسريع انهيار العملة الوطنية، وتخلت - فوق ذلك - عن واحد من أهم مصادر إيرادات الدولة حين جددت عقود شركات الاتصالات التي كان يجب عودة ملكيتها للدولة في عام 2015.

يشيخون بنظرهم عن هذا كله ويصنّون للسوريين حجة يتيمية هي العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية «والتي بالمناسبة، استفاد منها الفساد الكبير في سورية وحقق ثروات هائلة يمكن اعتبارها أيضاً واحدة من مصادر إيرادات الدولة، لو كان هناك من له مصلحة بحل مشاكل الناس فعلاً».

السؤال المتكرر: هل سيتم رفع الأجور الآن؟

درجت العادة في سورية أن يجري رفع اسمي للأجور بعد عمليات رفع الدعم أو رفع أسعار السلع المدعومة وبشكل خاص المازوت. وبما أن خطوة الرفع تشمل حتى الآن مازوت التدفئة فقط، تكثر الأسئلة إن كان سيعقبها رفع الأجور أم لا، وهنا لا بد من تجديد التأكيد على أنه لا يوجد خلاف على أن كل ليرة سورية تضاف إلى دخل العاملين المنتجين في سورية هي بمثابة خطوة إيجابية، شريطة أن تحتفظ هذه الليرة بقيمتها بدلاً من أن تساهم في تقليل القيمة الحقيقية للقرن القليل من الليرات «المتاحة» بالفعل في جيوبهم.

**يجب ان ياتي
رفع الاجور من
الإنتاج الحقيقي
ومكافحة
الفساد
واستهداف كبار
الناهبين**



كيف تمكّن الاقتصاد الإيراني من



تشكّل العقوبات الأمريكية-الغربية المفروضة على إيران بعضاً من أفسى القيود وأطولها أمداً في العالم. في هذا المقال يقوم زيب كاليب، وهو عالم الاجتماع السياسي والاقتصادي في جامعتي برينستون وكاليفورنيا، بالحديث عن العقوبات الأمريكية-الغربية المفروضة على إيران من منظور الأهداف والتأثير الواقعي، وذلك بالاستناد إلى مراجعته لمؤلف أكاديمي حديث حول الحرب الاقتصادية على إيران بعنوان «كيف تعمل العقوبات: إيران وتأثير الحرب الاقتصادية» لمجموعة من المؤلفين.

■ بقلم: زيب كاليب
ترجمة: قاسيون

كما زاد استخدام العقوبات كأداة للسياسة الخارجية القسرية.

في المجمل، لم تؤدّ العقوبات إلا إلى المزيد من الابتعاد عن الهدف المتمثل في إضعاف الدولة الإيرانية، وخاصة الحرس الثوري. وفي الوقت الذي أصبحت فيه غالبية قطاعات المجتمع فقيرة تحت وطأة العقوبات، تتعرّض قطاعات مثل الصحة والتعليم لضغوط هائلة، بينما بقيت مؤسسات النظام الإيراني قائمة لم تمسّ - أي المؤسسات والمجموعات ذاتها التي أعلنت العقوبات أنها تستهدفها. الأمر الآخر الهام هو أنّ العقوبات، بعيداً عن إسقاط الدولة أو إضعاف النظام، عملت على جعل المجتمع الأهلي أكثر اعتماداً على الدولة، وبالتالي أكثر ارتباطاً بها.

المرونة الاقتصادية

رغم أنّ الخبراء كثيراً ما يقارنون إيران بكوريا الشمالية، فإنّ اقتصاد إيران بعيد كل البعد عن العزلة، فايران -وهي منتج رئيسي للنفط- تتمتع باقتصاد مفتوح تشكّل التجارة الدولية ركيزة أساسية من ركائزه. تماثل نسبة اعتماد إيران على التجارة، التي تحسب على أنها حصة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي، تلك التي لدى روسيا وتركيا. ورغم أن هذا الانفتاح من شأنه أن يجعل إيران عرضة للخطر بشكل خاص، فإنّ العقوبات فشلت في تقليص الاقتصاد. تشير إحدى الدراسات إلى أن تأثير العقوبات التي قادها أوباما بلغ نحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى ثلاث

منذ ثورة 1979 التي أطاحت بأحد أقرب حلفاء أمريكا في المنطقة، أدت العقوبات إلى تجميد أصول الحكومة الإيرانية، ومنع بيع السلع ذات الاستخدام المزدوج التي قد تستخدم لأغراض عسكرية، وحظر استيراد النفط الإيراني، وردع الشركات الأجنبية عن دخول قطاع الطاقة الإيراني. كما فرضت العقوبات على الكيانات الأجنبية التي، وفقاً لواشنطن، «تساعد إيران في تطوير أسلحة الدمار الشامل». تعمّقت العقوبات بشكل أكبر في القرن الحالي، مع فرض الولايات المتحدة قيوداً على المعاملات المالية والاستثمارات من أطراف ثالثة في إيران. تبنّى الاتحاد الأوروبي نظام عقوبات خاص به مشابه لنظام الولايات المتحدة. تطلب هذا التوسع الهائل بنية تحتية قانونية عابرة للحدود الوطنية، والتي زعم بعض الخبراء أنها ساعدت في تقويض الإطار التنظيمي الذي يدعم الرأسمالية الليبرالية العالمية. تعرّضت فعالية العقوبات كأداة لانقذادات كثيرة داخل المؤسسة الأمريكية. ففي عام 1997، زعم روبرت بيب في مقاله الشهير «لماذا لا تنجح العقوبات» أنّه حتى أشدّ العقوبات صرامة، غالباً ما تفشل في تحقيق أهدافها الخاصة، وتضطم بقدرة الدولة على التكيف وحماية طموحات النخبة. لكن لم يكن لنتائجها تأثير يذكر على السياسة الفعلية،

سنوات (2011-2014). وانخفضت مستويات المعيشة، المقاسة بتبادل القوة الشرائية، بنحو 15% في أعقاب فرض العقوبات في عهد أوباما. ورغم أهمية هذا الانخفاض، فإنه لم يكن معوّفاً. ففي الأرجنتين على سبيل المثال، انخفضت مستويات المعيشة مؤخراً بالقدر نفسه تقريباً لأسباب لا علاقة لها بالعقوبات على الإطلاق.

في الواقع، على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، انتعش الاقتصاد الإيراني. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10,2% بين عامي 2011 و2021. كما نما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة أكبر، هي 26% بالقيمة الحقيقية. بالتالي فإن اقتصاد إيران أكبر الآن مما كان عليه قبل ولاية أوباما مباشرة. علاوة على ذلك، بين عامي 2011 و2021، ارتفعت أرقام التوظيف الإجمالية، بما في ذلك في الصناعة واسعة النطاق، واتجهت معدلات البطالة إلى الانخفاض قليلاً في الفترة ذاتها. في أوائل عشرينيات القرن الحادي والعشرين، فاجأت إيران العالم عندما أصبحت المورد الرئيسي لروسيا للطائرات دون طيار المتقدمة، مما أدّى إلى انتهاك هدف رئيسي لنظام العقوبات: احتواء القدرات العسكرية الإيرانية.

يصف كتاب «كيف تعمل العقوبات»، الذي يستند إلى عشرات المقابلات مع مسؤولين ورجال أعمال ومواطنين عاديين، مرونة الاقتصاد الإيراني بنفاصل منهجية من الحياة اليومية. تقول إحدى ربّات البيوت من أصفهان للمؤلفين إنّ «الوضع صعب» ولكنّه قابل للإدارة، وأنّه لا يقارن بالبحس الذي عانت منه إيران خلال ثماني سنوات من الحرب في ثمانينيات القرن العشرين: «كان هناك تقنين للطعام في ذلك الوقت، وكانت القنابل تحلق فوق رؤوسنا... في الصيف الماضي، لم أشتري الكرز لأنّه باهظ الثمن. ونحن نأكل كميات أقل من اللحوم الحمراء. لكن بالمقارنة، فإننا نكتفي بما نملك. لم تعد هناك طوابير طويلة لشراء

الطعام كما كانت الحال أثناء الحرب. والرفوف في جميع الأسواق ممتلئة. من المحبط أنّنا وصلنا إلى هذه المرحلة بعد كل هذه السنوات، ولكن على الأقل بالنسبة لي ولأولئك المحيطين بي، فإننا نتدبر أمورنا».

تتناقض الحالة الإيرانية مع تجربة بعض البلدان الأخرى التي عانت من ضربات قوية بسبب العقوبات. فعندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على العراق بعد حرب الكويت في عام 1991، خسر الاقتصاد العراقي ما يقرب من 50% من ناتجه المحلي الإجمالي، وهو ما كان أقل بكثير من الخسارة التي تكبته إيران والتي بلغت 15% إلى 20% الأمر الذي تسبب في نقص واسع النطاق في الغذاء وحتى المجاعة. في نهاية المطاف، اضطرت الولايات المتحدة إلى الموافقة على برنامج النفط مقابل الغذاء الذي نظمته الأمم المتحدة، والذي سمح للعراق ببيع كميات محدودة من النفط في مقابل الغذاء. على نحو مماثل، تسببت العقوبات الغربية ضد فنزويلا في إحداث دمار هائل، وتفاقم النقص في المواد الأساسية، وإفقار البلاد أكثر فأكثر.

لكن ما الذي يفسّر مرونة الاقتصاد الإيراني؟ تكمن الإجابة في أنّ العقوبات، وبدلاً من تقويض ديناميكية الاقتصاد الإيراني، فقد أجبرت الإيرانيين على الابتكار. ربّما كانت ثقافة المقاهي النابضة بالحياة في طهران، أو صناعة السينما ذات المستوى العالمي هي الأمثلة التي يتمّ سوقها عادة للإشارة إلى مرونة الاقتصاد الإيراني، لكن هناك أمثلة أخرى أيضاً تعكس الواقع العملي أكثر. قالت إحدى النساء اللاتي تمّ إجراء المقابلات معهن، وهي امرأة في الثلاثينيات من عمرها تدير متجرًا للحلويات على الإنترنت، للمؤلفين: «لقد أصبحت الأمور باهظة الثمن للغاية، ولكن هناك أيضاً هذه الفرصة الغربية لأولئك منا الذين يديرون أعمالاً صغيرة هنا. لا يزال الناس يربدون قضاء وقت ممتع، ويريدون طعاماً جيداً وتجارب، ويمكننا الآن تقديم ذلك

رغم العقوبات
انتعش الاقتصاد
الإيراني ونما
الناتج المحلي
الإجمالي بنسبة
10,2% بين 2011
و2021

تصادي التدمير وتحقيق إنجازات؟



لسيطرة مشددة ممن يعملون في صناعة النفط ومشتقاتها.

على النقيض من ذلك، بعد فرض العقوبات الشديدة في أوائل هذا القرن، ومرة أخرى بين 2018 و2019، أصبحت الدولة أكثر اعتماداً اقتصادياً على مجموعة أوسع وأكثر تنوعاً من الفئات الاجتماعية. بصرف النظر عن عمال النفط، اعتمدت الحكومة التي تعاني من نقص السيولة بشكل متزايد على دافعي الضرائب الذين يتألفون في الغالب من موظفي القطاع العام والشركات الخاصة وحاملي السندات الحكومية، الذين يشكلون في الغالب العشر الأعلى من توزيع الدخل، وعلى مئات الآلاف من العمال ذوي الياقات البيضاء والزرقاء العاملين في التصنيع على نطاق واسع، والذين ينتجون حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

يصف تقرير حديث لصحيفة فاينانشال تايمز كيف أدت العقوبات واقتصاد الحرب إلى تجديد المناطق الصناعية المهملّة «حزام الصدأ» في روسيا. على نحو مماثل، ارتبطت العقوبات المفروضة على إيران بالتحول الصناعي واسع النطاق، مع توسع القوى العاملة في قطاع التصنيع في عدد من المناطق. على سبيل المثال، استفادت صناعة التعدين في محافظة كرمان من ارتفاع الطلب المحلي على الفحم والحديد. كان هذا مدفوعاً إلى حد كبير بتوسع صناعة الصلب في إيران، والتي تعززت أيضاً بسبب انخفاض تكاليف العمالة والطلب المحلي بسبب العقوبات.

يزعم مؤلفو البحث بأن العقوبات جعلت المجتمع الأهلي أكثر اعتماداً على الدولة، ولكن يبدو أنها جعلت الدولة أيضاً أكثر اعتماداً على قطاعات معينة من المجتمع. ساعد هذا في جذب أجزاء معينة من المجتمع إلى نوع من سياسات «جماعات المصالح»، حيث تجمعت فئات معينة من الطبقة العاملة والمتوسطة، وعملت تارة على الضغط على الحكومة، وتارة على المساومة معها.

للطرق التي ساهمت بها العقوبات أيضاً في خفض الإنفاق وسياسات التقشف التي أدت بدورها إلى تقييد توفير الرعاية الاجتماعية وجودة الخدمات الاجتماعية.

إن أحد المجالات التي تتطلب نظرة فاحصة هي مسألة الاضطرابات الاجتماعية الجماعية في إيران على مدى العقد الماضي. يعترف المؤلفون بأن العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة أصبحت مرتبطة باضطرابات اجتماعية غير مسبوقه في إيران، لكنهم يرفضون أي صلة مباشرة. إن حجتهم منهجية جزئياً، فمن الصعب «إثبات» أن العقوبات «تسببت» في اندلاع الاحتجاجات، وكما يؤكدون، كانت هذه الاحتجاجات ترفع شعاراتها إلى حد كبير استجابة لعوامل محلية وليس خارجية. ربما يكون من الصعوبة بمكان إثبات الصلة السببية المباشرة بين العقوبات والاحتجاجات، ولكن أسباب الاحتجاجات الشعبية في العقد الماضي، والتي لم يسبق لها مثيل في الجمهورية الإسلامية من حيث الحجم والشدة، مركبة وتراكمية وليست بسيطة. كما لا يمكن فصل القضايا المحليّة عن الضغوط بهذه البساطة، خاصة في سياق نظام عقوبات دام عقوداً من الزمان، وله تأثيرات منتشرة للغاية على الحياة الاجتماعية.

يزعم البحث أيضاً أن العقوبات قد أضعفت المجتمع المدني وأفقرت الطبقة الوسطى وعززت الحرس الثوري والمجموعات المرتبطة به. لكن كما يوضح الكتاب نفسه، فقد أسست العقوبات أيضاً اقتصاداً سياسياً حول موارد القوة نحو بعض الفئات الاجتماعية غير المرتبطة مباشرة بالحرس الثوري أو الخاضعة لسيطرته. قبل العقوبات التي فرضها أوباما في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، كانت لدى الإيرانيين قوة اقتصادية محدودة. وظل القطاع الخاص في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحالي صغيراً. تم إنتاج جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من قبل مجموعة صغيرة من العمال الخاضعين

التحويلات النقدية المباشرة الشاملة، على دعم دخول الأسر. وربما الأهم في منع انتشار العوز الجماعي هي أشكال الدعم الحكومي الأخرى والإعانات، بما في ذلك الحد الأدنى للأجور والتعليم والنقل والرعاية الصحية. تساعد ترتيبات الرعاية الاجتماعية هذه الإيرانيين في الغالب على البقاء بعيداً عن الفقر من خلال توفير الوصول إلى السلع الأساسية والنقل والرعاية الصحية والتعليم للأسر ذات الدخل المنخفض.

لكن إن كان أولئك الذين في القاع قد تلّفوا أشكالاً معينة من الحماية من نظام الرفاه القوي في إيران، فإن أولئك الذين في الوسط، على النقيض من ذلك، تحملوا وطأة العقوبات. مع خفض الرواتب وارتفاع التضخم، كانوا هم الضحايا الرئيسيين للعقوبات، وليس الفقراء. في الفترة بين عامي 2011 و2019، فقد نحو 9 ملايين شخص وضعهم كدخل متوسط، وانضموا إلى صفوف الطبقة المتوسطة الدنيا، أو حتى الفقراء. في الفترة بين عامي 2019 و2021، ومع تعافي الاقتصاد الإيراني إلى حد ما، استعاد نصف هؤلاء الأفراد فقط وضعهم السابق.

السياسة المثيرة للجدل

إن كتاب «كيف تعمل العقوبات» دراسة شاملة لقدرة إيران الاقتصادية على الصمود في وجه هجمة العقوبات، ولكن قد يكون من المفيد أن نتناول العواقب الاجتماعية والسياسية المترتبة على هذا السلاح الاقتصادي الأميركي. لا يقدم البحث أي تغطية للمواضيع المهمة المرتبطة بالعقوبات مثل اقتصاد التهريب المزدهر والتحول الشامل للحدود الإيرانية، أو تأثير العقوبات على أنماط الهجرة، وخاصة من أفغانستان، أو سياسات المرونة الصناعية، وإدارة علاقات العمل، والإنتاجية في التصنيع على نطاق واسع. وفي حين يصف الكتاب كيف حمت دولة الرفاه في إيران الإيرانيين من تأثير العقوبات، فإنه لا يولي اهتماماً كبيراً

لهم والتواصل معهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي كمنصة أعمالنا. لم نعد نخشى منافسة المنتجات الأجنبية كثيراً بعد الآن. بالطبع، هناك عقبات حكومية وخارجية تجعلنا قلقين من عدم قدرتنا على استخدام المنصات التي نعمل من خلالها، لكننا سنجد طرقنا... كل يوم هو صخب لإيجاد طرق للالتفاف على القيود والعقوبات وجعل الأمور تعمل بطريقة أو بأخرى».

لكن هل يكفي هذا كتبرير؟ كانت ريادة الأعمال الشعبية إحدى الاستجابات الهامة، لكن السياسة الحكومية كانت ضرورية أيضاً لمرونة الاقتصاد الإيراني. كان التدخل النقدي هو المفتاح. مع تشديد العقوبات في 2011-2012، ومرة أخرى في 2018-2019، فقد الريال الإيراني أكثر من نصف قيمته على مدار بضعة أشهر. كان انخفاض قيمة العملة جزئياً من أسباب انخفاض عائدات النفط، لكن الحكومة قبلت أيضاً بالتضخم المرتفع الناجم عن ضعف الريال، ورعته في الكثير من الأحيان، وحققت المزيد من الأموال في النظام لمنع الإفلاس، ولكن هذه السياسات وتحولات الأسعار أدت بدورها إلى خفض الأجور.

مع ذلك، الملفت في الأمر أن هذا النوع من السياسات «المحابية للتضخم» لم يؤد إلى انتشار الفقر أو العوز الجماعي - رغم أنها ربما كانت لتعني ذلك لو لم تتم إدارتها على النحو اللائق. حدث ذلك في فنزويلا تحت حكم مادورو، حيث لجأت الحكومة إلى تثبيت الأسعار لحماية قاعدتها الاجتماعية، وقد أثارت مثل هذه التدابير ردود فعل عنيفة وأدت إلى تخزين السلع على نطاق واسع، الأمر الذي أدى فقط إلى تفاقم النقص وساهم في تفاقم الأزمة الإنسانية. في إيران، تستخدم الحكومة أسعار الصرف الرسمية لدعم التجارة الدولية في السلع الأساسية، وهذا يعني أن خفض قيمة العملة في السوق الحرة لا ينتقل بالكامل إلى ارتفاع تكاليف السلع الأساسية. كما تعمل تدابير إعادة التوزيع المختلفة، ولا سيما



أدت العقوبات إلى ظهور «جماعات مصالح» تضم فئات معينة من الطبقة العاملة والمتوسطة تارة تضغط على الحكومة وتارة تتساومها

قضم دور ومهام صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث!

لا تزال الحكومة ماضية بسياساتها الجائرة وغير المنصفة، وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي، فها هي قرارات تخفيض الإنفاق وإنهاء الدعم تظهر جلية على السطح وبصورة فجأة، وهذه المرة عبر صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية!



الصقيع والبرد والفيضانات، مهما كانت محدودة وبسيطة على مستوى المساحات، ومهما كان نوع الزراعة، بحسب مقاييس واعتبارات الصندوق؟!

وهذا يدفعنا للتساؤل هل الجهات المعنية باتخاذ مثل هذه القرارات تعيش في كوكب زمردى خارج عالم الزراعة والمزارعين والطبيعة، أم إن قرارها هذا يصب في باب رفع العتب لا أكثر، وليذهب المزارع المفقر وليقاتل فقره مع عوامل الطبيعة وحيداً وأعزل؟

أم إنها وكعادتها تحاول التبرجج بمكررات وعطاءات، هي واجب من واجباتها أصلاً، وحق من حقوق المواطنين عليها؟

ربما لم يكن مضمون القرار على مستوى مبلغ التعويض الهزيل لكل مزارع جديداً، فالكثير من التعويضات المصروفة سابقاً عبر صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية كانت هزيلة بحيث لا يمكن وصفها بالتعويض! فقد بات من الواضح أنه يجري تقليص الصندوق بدوره ومهامه الافتراضية تبعاً، بحيث يفقد بالنهاية أهميته وضرورته بالنسبة للمزارعين بشكل خاص وللزراعة بشكل عام، وذلك تماشياً مع سياسات خفض الدعم الجائرة التي انتهجتها الحكومة، وبوتيرة متزايدة خاصة في السنوات الأخيرة، كخطوات متتالية لتقويض الإنتاج الزراعي سيراً نحو الإجهاد على ما تبقى منه!

فقد أعلن صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية التابع لوزارة الزراعة صرف تعويضات للمزارعين المتضررين من الصقيع والبرد والفيضانات بنحو 4 مليارات ليرة، موزعة على 9741 مزارعاً في محافظات ريف دمشق والسويداء وحماة واللاذقية وطرطوس.

قد يبدو المبلغ الإجمالي كبيراً، لكنه يتضح بالمقارنة مع أعداد المستفيدين منه أنه ضئيل جداً!

فرغم أهمية قطاع الزراعة بكل ما يؤمنه من إنتاج زراعي وحيواني على مستوى الأمن الغذائي وكفاية السوق المحلية أولاً، وصولاً إلى ما يتم تصديره إلى الأسواق الخارجية، وإضافة إلى ما يؤمنه من فرص عمل تعيل آلاف الأسر وتدعم الاقتصاد الوطني، إلا أن الجهات المعنية صماء عن كل هذا!

فالطريف بالموضوع هو حجم الدعم المخصص للمزارع الواحد، والذي يقدر بـ 450 ألف ليرة استناداً إلى المبلغ الإجمالي المعلن عن توزيعه أعلاه، والذي يعادل أجر شهر تقريباً، أي إنه وبأبسط تقدير لا يغني ولا ييسم من جوع، فبهذا المبلغ الزهيد ربما يستطيع المزارع المفقر شراء مستلزمات طبخين لا أكثر من السوق، لينعم بها مع أفراد أسرته! ولا ندري كيف يمكن لهذا المبلغ الضئيل أن يكون تعويضاً عن الأضرار الزراعية من

مشتقات الحليب... أول الغيث قطرة!

حلقة جديدة من مسلسل زيادة الأسعار الأبدي الذي لا ينتهي بحلقاته الرسمية وغير الرسمية، وهذه المرة تحت عنوان منتجات الألبان والأجبان!

حيث توقع نائب رئيس الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان أحمد السواس، بتصريح له عبر إحدى وسائل الإعلام الأسبوع الماضي، ارتفاع أسعار الألبان والأجبان مع بداية فصل الشتاء وانخفاض درجات الحرارة نتيجة انخفاض إنتاج الثروة الحيوانية من الحليب، تحت ذريعة تركيز معظم المربين على زيادة الولادات من أجل زيادة أعداد القطعان، وبالتالي زيادة الإنتاج مستقبلاً، حسب قوله، موضحاً أن إنتاج محافظة دمشق من حليب الأبقار يومياً يعادل 60 طناً يومياً، لكن من الممكن أن ينخفض إلى حدود 40 طناً مع برودة الطقس خلال الفترة المقبلة! وقد سبق ذلك تصريح مشابه عن حلقة خاصة بزيادة أسعار المأكولات الشعبية ستظهر نتائجها في الأسواق بعد الموافقة على الدراسة المقدمة بشأنها لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك

بدمشق!

ومن المتوقع أن تصدر نشرات سعرية جديدة تبعاً لمشتقات الحليب «ألبان وأجبان وغيرها»، وللمأكولات الشعبية «فول وحمص ومسبحة وفلافل وغيرها»، ومن ثم يعاد الحديث عن «المعجنات والفظائر والكعك والخبز وأشباهاها»، وكل منها بناء على طلبات الجمعيات الحرفية الخاصة بها، واستناداً إلى ذريعة التكاليف المتزايدة كما اعتدنا في كل مرة!

فدائماً ما يباغتتنا فصل الشتاء بأزماته وأسعاره، لكن الغلاء هذه المرة جاء مبكراً جداً، حيث ارتفع سعر كيلو الحليب في السوق ليصل إلى 9 آلاف ليرة سورية، أي بمقدار 2000 ليرة عن الشهر الماضي، إضافة إلى اختلاف سعره من محل إلى آخر، كذلك سعر كيلو اللبن الذي تجاوز 10 آلاف ليرة سورية بشكل وسطي، في حين وصل سعر كيلو اللبنة البلدية إلى 45 ألف ليرة، وبلغ سعر كيلو الجبنة البلدية نحو 50 ألف ليرة كادنى سعر له، أما الجبنة الشلل فقد وصل سعر الكيلو منها إلى 75 ألف ليرة!

وبعد هذا العرض الموجز لأسعار الحليب ومشتقاته حالياً، والتي هي



طرف آخر، مع الصمت الرسمي المطبق، بل ومع التغطية التي تظهر في النشرات السعرية الخلبية التي يكون السوق قد سبقها بأشواط بالواقع العملي، ولتكون النتيجة منح المزيد من الفرص للحيثان الكبار لتحقيق المزيد من الأرباح الاستغلالية، الكبيرة وغير المشروعة، من جيوب المفقرين وعلى حساب ضرورات معيشتهم، والمسلسل مستمر بحلقاته، وبرعاية رسمية منقطعة النظير!

تقول إن الأسعار في الأسواق مستمرة بالارتفاع، دون ضوابط ولا روادع، بل ودون مبررات في كثير من الأحيان! فلا علاقة لمتغيرات سعر الصرف بذلك، ولا بذريعة ارتفاع تكاليف الإنتاج أو غيرها من الذرائع، بل ولا حتى بالتأثر بمتغيرات الأسعار العالمية، فالموضوع محكوم بدرجة ومعدلات الاستغلال المتزايدة من طرف، وبالسعر التحوطي للدولار الذي يفرضه التجار الكبار من

بعيدة كل البعد عن الأسعار الرسمية المعلنة، ودون أن نسرد تفاصيل أسعار الكثير من الأساسيات الغذائية الأخرى التي ترتفع أسعارها بين الحين والآخر، نتساءل ماذا بقي للمواطن ليقاتل به، ومن أين له أن يطعم أطفاله كل صباح قبل ذهابهم إلى المدرسة؟ فبغض النظر عن كل التصريحات التمهيدية، الرسمية وغير الرسمية، التي تنذر بزيادات سعرية على بعض السلع، إلا أن الواقع والوقائع

قضايا الشرق

لن نرمي سلاحنا في البحر!

تعمل ماكينة الدعاية الصهيونية بشكل متواصل وكثيف، وتقدم «حقائق» و«خلاصات» والمثير للانتباه، أن استخدام منتجات هذه الماكينة ليست حصرية، أي إنَّها جزء من الإعلام العبري الناطق بالعربية، ولكنها أيضاً موضوع محوري في كثير من وسائل الإعلام العربية، وتنتقل في كثير من الأحيان إلى عقول الكثيرين الذين يرددونها بدورهم، حتى دون حد أدنى من التدقيق.

فوفقاً لهذه الدعاية، نحن ضحية «صراع بين وحشين» هما: إيران و«إسرائيل»! وتبدو فكرة كهذه «جذابة» لأولئك الذين يشعرون دائماً أنهم «ضحايا عرضية» لصراع قوى أكبر منهم، ولهذا تتحول فكرة كهذه إلى موشح على مقام الصبا، يرافق لياليهم الكئيبة، ولكن، هل يمكن فعلاً تبسيط الواقع بهذا الشكل؟ لا بل تشويهه تاريخنا إلى تلك الدرجة؟! تلك الدرجة؟! إن استنكار معاركنا الأولى مع الصهيونية يعيدنا إلى ما قبل الثورة الإسلامية في إيران، التي نقلت واحدة من أهم بلدان آسيا من معسكر الغرب إلى موقعها الطبيعي في معسكر الشرق، فأبناء هذه المنطقة، وبعد تاريخ طويل وأسود مع الاستعمار، تعلموا مقاومته بالفطرة، مع المشاريع التي يحملها، وكان أبناء فلسطين ومحيطها المجاور أول من قدم الدماء في مجابهة الصهيونية، التي سرعان ما تبين أنها خطر يهدد منطقتنا كلها، وعلى هذا الأساس وحتى ثمانينيات القرن الماضي خضنا حروباً متواصلة لم تتوقف مع الكيان الناشئ، وتحولت حروبنا هذه إلى جزء لا يمكن نسفه من تاريخنا.

لكن وإن قلنا: إننا طرف أساسي في هذا الصراع، يظل السؤال مطروحاً: ما شأن إيران في كل هذا؟ وهنا العقدة الأهم في الموضوع، فايران بعد ثورة 1978 خُطت بجديّة باتجاه إنجاز استقلال وطني، مع كل ما يعنيه ذلك من تحوّل جذري في سياق تطورها، لكن وكما علمنا التاريخ: لدى الولايات المتحدة حساسية مفرطة تجاه أي مشروع وطني حقيقي، وخصوصاً إذا ما كان في بلد يملك هذا الحجم من القومات، ولذلك كان وأد هذا المشروع هدفاً أمريكياً من اللحظة الأولى، وهذا ما حوّل مواجهة الولايات المتحدة إلى قضية وطنية في إيران، ولأن الكيان كان ذراعاً للولايات المتحدة، تحوّل رده ومواجهته إلى شرط أساسي في المعركة.

هذا تحديداً ما وضعنا جميعاً في خندق واحد، رغم كثير من الاختلافات الموجودة، فالصهيونية ومشروعها في الشرق هي خطر يهدد الجميع، ومع أن جيش الاحتلال يتحرك كل يوم إلى جبهة جديدة، إلا أنها في الواقع جبهة واحدة! وكل ضربة توجه إلى الكيان تكون في صالحنا جميعاً، ووجود قوى إقليمية، مثل: إيران هو بالضرورة عامل أساسي في تحقيق الهدف الأسمى، ومن يحاول تفريق صفوفنا، شأنه شأن من يرمي سلاحه في البحر!

المقاومة في لبنان وفلسطين أول خطوط دفاعنا وأكثرها تماسكاً!



«[إسرائيل] تضع الأراضي التركية نصب عينها بعد فلسطين ولبنان» مشيراً إلى ضرورة منع «سايكس بيكو جديد» يجري العمل عليه، ونبه إلى وجود «خطة خبيثة» قيد التنفيذ، وقال: إنَّها «لن تقتصر على غزّة والضفة الغربية ولبنان، ولا ينبغي أن يكون المرء منجماً لمعرفة هدفها النهائي».

ومع ذلك، سيستمر الضغط الصهيوني على كامل الجبهات في الفترة القادمة، ومع أن الخسائر التي تلحق به كبيرة، إلا أن «إسرائيل» تخوض معركة وجود، ومن هذه النقطة بالذات، ينبغي فهم أن خياراتها محدودة، وهو ما يعني بالضرورة، أنها ستكون بأعلى درجات العدوانية في تاريخها، ولكن هذا التفسير يظل قاصراً إذ أنه جزء من صورة أشمل، فالكيان يعمل منذ اللحظة الأولى وفقاً لخطة أمريكية، تعكس أزمة عميقة تعيشها هذه الأخيرة، ويظهر أن هدف تفجير المنطقة ليس هدفاً ثانوياً، بل هو هدف أمريكي ضروري، وبرغم أن صلاحية تحقيقه محدودة زمنياً، ترى واشنطن أن هناك فرصة لتحقيق هذا الهدف، لكن نجاح المخطط المشؤوم مرهون بكسر المقاومة في لبنان وفلسطين، وهي مهمة شديدة الصعوبة، وخصوصاً، إذا ما رأينا أن سياق تطور الأمور في الإقليم يمكن أن يحوِّله إلى جبهة إمداد مع تعاضد الخطر، فالمقاومة في فلسطين ولبنان هي في الواقع أول خطوط دفاعنا، وربما تكون أكثرها متانة وثبات، وهو ما يجعل دعمها ومنع اختراقها مفصلاً في تاريخ المنطقة.

في جريدة معاريف، قال الجنرال الصهيوني المتقاعد يتسحاق بريك بالحرف: إن المعركة الحالية هي «أمريكية-إسرائيلية» وإنَّ جيش الاحتلال هو «المقاوم التنفيذي» بينما تؤدي واشنطن الدور المركزي. الحقيقة التي أقر بها بريك هي بالتحديد الأداة الأساس في توقع شكل تطور الأمور، فإن كان «المقاوم التنفيذي» هو ما نراه في الواجبة، فهذا لا يلغي أن من يديره يتحمل إلى جانبه المسؤولية في كل ما يجري، بل يتحمل المسؤولية الأكبر، وحين نتلمس أن دول الإقليم تشعر بتهديد، فهي تترك بالضرورة من ذلك الذي يستهدفها، وإن كشف حقيقة بهذا الحجم يستوجب إجراءات مصيرية في إعادة صياغة العلاقة مع الولايات المتحدة، التي تتحول إلى واحدة من مهام الأمن الوطني لكل دول الإقليم، وإن التقاعس في تنفيذها لن يكون إلا تغريباً في مصالح شعوب المنطقة.

■ علاء ابو فراج

جاء الرد الإيراني في أحد جوانبه على شكل عملية عسكرية دقيقة، تحت اسم «الوعود الصادق 2» والتي وجه فيها الجيش الإيراني ضربة صاروخية تاريخية ضد الكيان الصهيوني، واستطاعت نسبة كبيرة من الصواريخ المستخدمة أن تضرب أهدافها بدقة، ما شكّل صدمة وإرباكاً لـ «إسرائيل» والولايات المتحدة وحلفائهما، بعد أن عجزوا مجتمعين إلى حد كبير عن صد الهجوم، وبرغم نجاح الاستهداف الإيراني، إلا أن المعركة ما تزال أمامنا باحتمالاتها الكثيرة.

رد إيراني مزدوج

اللحظة التي اتخذت فيها القيادة الإيرانية قراراً بتوجيه الضربة الصاروخية، كانت لحظة حرجة، اتسمت بانخفاض الروح المعنوية لدى أوساط كثيرة، فبعد اغتيال قيادات حزب الله اللبناني، واستشهاد أمينه العام حسن نصرالله مع شخصيات من الحرس الثوري الإيراني كانت موجودة بالفعل في لبنان، لم يظهر مقاتلو المقاومة اللبنانية وقادته الميدانيين أي تقاعس، واستمروا بتنفيذ مهامهم العسكرية بدقة وثبات، إلا أن أثر الاغتيالات الإعلامي-السياسي ترك ظله الثقيل، وهو ما ساهم الرد الإيراني بشكل كبير في تبيده، عبر رد اعتبار بالنار لقدرات الجبهة التي تخوض المعركة على الأرض، فإلى جانب النتائج العسكرية الكبيرة والمهمة لـ «الوعود الصادق» التي يمكن اختصارها بنجاح إيران في توجيه ضربة لقواعد عسكرية استراتيجية في الكيان الصهيوني، وفشل المنظومة الغربية في صد تلك الضربة، ظهر مجدداً أن رواية الكيان عن أنه صاحب المبادرة الحاسمة لا يمكن أن تصمد أمام الواقع، وأثبتت الضربة أن المعركة مستمرة، وأن حسمها لصالح الولايات المتحدة وذراعها في منطقتنا هدف بعيد لا يمكن تحقيقه بهذه البساطة!

الرد الإيراني لم ينحصر في إطلاق الصواريخ، بل سعت طهران من خلال نشاطها الدبلوماسي إلى عقد لقاءات على

تنبّت الأحداث المتسارعة، أننا نشهد مرحلة مفصلية شديدة الخطورة، وتؤكد مجدداً أن التصعيد الأمريكي-الصهيوني يستهدف في الحقيقة المنطقة بأكملها، وتحديدًا استقرار دولها الأساسية، فالحملة الشرسة التي نتعرض لها تستوجب بالضرورة تسخير كل الإمكانيات الممكنة لمنع مخطط خبيث موضوع بالفعل على طاولة غرفة العمليات الأمريكية-الصهيونية.

«أطول من مترو نيويورك»... أنفاق حماس و«مجمعها الصناعي العسكري»



في متاهة معقدة تحت الأرض، وخلص مسؤولون في جيش الاحتلال إلى أن 80% من أسلحة حماس تم تصنيعها في غزة من قبل المجموعة نفسها، فهناك في الأنفاق «مجمعاً صناعياً عسكرياً لحماس» قادر على إنتاج كميات هائلة من الأسلحة «حمل بعضها علامات تجارية لحماس».

وبحسب ما جاء في المقال الموسع «اعترف جيش الاحتلال بأنه لا توجد وسيلة عملية لتدمير نظام الأنفاق المعقد، الذي يمتد لمسافة أطول من مترو أنفاق مدينة نيويورك، أو ما يقرب المسافة من تل أبيب إلى جنوب تركيا». واكتشف الكيان، أن الأنفاق هذه تحوي على ورش تصنيع وتجميع متفرقة، قادرة على استمرار التصنيع، وتسمح لحماس بتجديد قدراتها بسرعة، وخصوصاً مع رد كوادرها بألاف من الشبان الجدد الذين دفعهم العدوان الصهيوني إلى الكفاح المسلح ضد الاحتلال.

تدمير كئيب حماس في غزة؟ فهل تعكس هذه الكذبة الجديدة الواقع؟ فالكيان الصهيوني أعلن صباح يوم الأحد 6 أكتوبر عن عملية برية جديدة في شمال غزة، في تأكيد جديد أن الحرب في القطاع لم تحقق هدفها المعلن، حتى بعد مرور سنة على بدء عملية «السيوف الحديدية» التي حددت أول أهدافها بـ «إنهاء حماس».

وفي هذا السياق، ومن الجدير بالذكر، أن جريدة الواشنطن بوست الأمريكية نشرت مقالاً موسعاً بعنوان «حماس بنت آلة حربية تحت الأرض لضمان بقائها» ويستند المقال إلى مقابلات مع أكثر من عشرين محللاً عسكرياً واستخباراتياً، وأوضح عبر كثير من التفاصيل، أن حركة حماس «أثقت خلال سنوات آلة حرب يمكنها صنع ذخائرها الخاصة، وتنفيذ العمليات دون موافقة خارجية، أو حتى معرفة بالعملية، ومكنت شبكة الأنفاق المقاتلين من الاختفاء

خرج رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتانياهو في رسالة مسجلة يوم السبت 5 تشرين الأول الجاري، تحدث فيها بشكل مقتضب عن أهداف «إسرائيل» وجدد طرح وعوده الخلبية، وعزم جيشه المضي قدماً في الهجمة العدوانية التي يشنها ضد المنطقة.

وصف نتانياهو في رسالته الضربة الصاروخية الإيرانية بأنها «واحدة من أكبر الهجمات في التاريخ» وأكد نية «إسرائيل» بتوجيه ضربة لإيران بعد أن أكد جيش الاحتلال وبالتنسيق مع الولايات المتحدة، التي أرسلت قائد القيادة المركزية إلى «إسرائيل» للتخطيط للضربة المزمعة.

الأنفاق وقدرات حماس المتجددة

ما يثير الانتباه في رسالة رئيس الوزراء المصورة، قوله: إن قوات الاحتلال «اقتربت من الانتهاء من

إيران و«التعاون الآسيوي»: نحو بر الأمان الشامل!



انعقدت القمة الثالثة لمنتدى حوار التعاون الآسيوي في الدوحة يومي 4 و5 تشرين الأول/أكتوبر 2024، بمشاركة وفود من 35 دولة آسيوية، ومثل الحدث منصة رئيسية لتعزيز الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، بما في ذلك الاقتصاد، والتكنولوجيا، والثقافة، والدبلوماسية الرياضية.

■ احمد علي

لمحة سريعة عن المنتدى

قبل الخوض في التفاصيل والتحليلات، سنبدأ بلمحة بسيطة عن منتدى حوار التعاون الآسيوي (ACD)، فهو منظمة ذات طابع إقليمي، تهدف إلى تعزيز التعاون والحوار بين الدول الآسيوية في مجالات متعددة. تأسس المنتدى في عام 2002 بمبادرة من تايلاند، ويضم في عضويته 35 دولة من جميع أنحاء آسيا، بما في ذلك دول الخليج، وإيران، والهند، وغيرها. تتغير رئاسة المنتدى بين الدول الأعضاء فيه، وتكون الرئاسة لمدة عام واحد. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي 2023، إيران هي الرئيسة، وقامت بدور كبير في تنظيم العديد من الفعاليات، بما في ذلك القمة الثالثة التي انعقدت في الدوحة مؤخراً، والتي هي موضوع حديثنا في هذا المقال.

وقد إيراني بأعلى تمثيل!

أبرز الحضور في القمة الجديدة للمنتدى، هو الوفد الإيراني الكبير برئاسة الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، فهذا الحضور الإيراني، بهذا الحجم، يحمل دلالات سياسية مهمة، خاصة أنه جاء بعد توترات إقليمية، إذ يأتي في وقت تشهد فيه المنطقة تصاعد المواجهة بين إيران و«إسرائيل»، بعد الضربة الأخيرة التي وجهتها إيران إلى الكيان. المنتدى الذي انعقدت قمته الثالثة في الدوحة في قطر، حمل أبعاداً متعددة على الساحة الإقليمية، تتجاوز القضايا الاقتصادية والثقافية، التي عادة ما يتم تداولها في مثل هذه المنتديات، فقد كان بمثابة تأكيد على التحولات السياسية الجارية في المنطقة.

تحول لا رجعة عنها!

واحدة من أحد أبرز الرسائل السياسية التي عكستها هذه القمة، هي أن وجود إيران بوفد

رسمي يمثل إشارة قوية على رغبة وإصرار دول الخليج وإيران في تجاوز التوترات الماضية، والانتقال خطوة إلى الأمام في عملية التنسيق والتفاهم، ويعزز التوجه بأن هناك تحولاً لا رجعة عنه، ما بين دول الخليج وإيران، رغم كل ما مضى، سيما في ظل التوترات التي تشهدها المنطقة برمتها، والغارات العدوانية «الإسرائيلية» على قطاع غزة ولبنان.

وهنا نلفت الانتباه، إلى أن اللقاءات السابقة بين إيران ودول الخليج كانت تتم في إطار منظمة التعاون الإسلامي، أو جامعة الدول العربية فقط، لكن في هذه المرة حدث اجتماع غير رسمي بين إيران ومجلس التعاون الخليجي خلال المنتدى، وهذا يمثل خطوة مهمة في تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين إيران والدول الخليجية، وأساساً للتعاون المباشر في المستقبل، بعيداً عن القوات الوسيطة.

الخليج يمنع أمريكا!

المسألة الثانية التي من المهم الإضاءة عليها في هذا السياق، هي الموقف الصادر عن السعودية، ودول أخرى، هي: قطر والإمارات والبحرين والكويت، بأنها تمنع الولايات المتحدة الأمريكية استخدام قواعدها الجوية في أي هجوم عسكري يستهدف إيران، مشددة على التزامها بالحياد في النزاع القائم بين طهران وكيان الاحتلال، ووفقاً لرويترز، فإن قادة الخليج بذلوا جهوداً «لطمانه إيران» بشأن حيادهم في الصراع، بهدف تجنب أي تصعيد إضافي.

رد انتقامي لـ «داعمي إسرائيل»!

سيطرت الدعوات لخفض التوتر على جميع المناقشات المشار إليها هنا، وأبدى المجتمعون قلقهم من أن استمرار الصراع قد يهدد المنشآت النفطية الحيوية في الخليج العربي. ورغم أن إيران لم توجه تهديداً مباشراً لمنشآت النفط في الخليج، إلا أنها أشارت إلى أن تدخل

مسعود بزشكيان، أن أي هجوم مباشر أو عمل إرهابي أو تجاوز للخطوط الحمراء الإيرانية سيقابل برداً قوياً من القوات المسلحة الإيرانية.

«داعمي إسرائيل» قد يؤدي إلى رد انتقامي يستهدف مصالحهم في المنطقة. وفي كلمته خلال الفعالية في الدوحة، أكد الرئيس الإيراني

نحو بر الأمان الشامل

ختاماً، تظهر التطورات الجديدة أن إيران، وبعد أن تحركت لحرص الصفوف داخل منظمة التعاون الإسلامي، لتعزيز موقفها وحضورها الإقليمي والدولي، وتوحيد الخطوات من باب واسع وأساسي، هو قضايا المنطقة المركزية والجوهرية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية؛ تتقدم الآن خطوة نالية لفتح قنوات اتصال مباشرة من خارج الهيئات التقليدية المعروفة، وذلك بالتوازي مع العلاقات مع هذه الهيئات، ما يوحي بأن هناك نشاطاً عاماً وخاصاً يجري في هذا الإطار، وهذا النشاط بشقيه، له الأبعاد والأهداف ذاتها التي تصب بالصد من مشروع الفوضى الشاملة الهجينة، التي تعمل المؤسسات الغربية - وعلى رأسها أمريكا - لإرسائه وتكريسه في المنطقة، إلى أجل غير مسمى. وبالضد مما يُشاع، فإن ما تقوم به إيران في الجوهر، مبني على المصالح الاقتصادية - السياسية للمنطقة بالدرجة الأولى، وإذا ما كانت منظمة التعاون الإسلامي المنصبة الرئيسية التي جرى اعتمادها لهذا الغرض، فإن منصات أخرى رديفة بدأت لتتكون لتسريع الخطى في المنطقة، التي تعيش أياماً ساخنة، والتي تشتد فيها التناقضات والصراعات إلى ذرى تتطلب استنفاراً إقليمياً حقيقياً من الدول ذات الوزن الأعلى، لإدارة العمليات بحكمة عالية، وذلك بهدف التهئة وإرساء الحلول المطلوبة المتعلقة بالملف المعني، وصولاً إلى بر الأمان الشامل.

ما تقوم به إيران في الجوهر مبني على المصالح الاقتصادية السياسية للمنطقة بالدرجة الأولى

هل ستسحب القوات الأمريكية من العراق؟



أعلن مجدداً عن جولة جديدة من المحادثات بين الحكومة العراقية وواشنطن، حول خروج قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من العراق، وتم التوصل إلى اتفاق وسقف زمني من عام إلى عامين لإتمام الأمر، بينما يشكك الجميع بصحة ومصداقية هذا الانسحاب.

■ ملاذ سعد

حرب الكيان الصهيوني على قطاع غزة، وعشية بدء الكيان إجرامه شرقاً وشمالاً، مستهدفاً الضفة الغربية ولبنان وحزب الله، بالإضافة لضربات في اليمن، مع استفزازات وتهديدات كبرى لإيران، وصولاً للضربة الصاروخية الإيرانية الأخيرة، وأحد أهدى الرد «الإسرائيلي» الجارية الآن، وفي خضم ذلك كله، تتلقى قوات التحالف الدولي والأمريكية خصوصاً - سواء في العراق أو سورية - هجمات متزايدة ومتصاعدة من قبل فصائل المقاومة، مع تهديدات مباشرة، بأن أي تصعيد ضد إيران فستكون هذه القوات الأمريكية هدفاً مباشراً.

جاء إعلان الاتفاق عن الانسحاب وسط المشهد السابق، وتبنى عليه عدة سيناريوهات من زاوية الأمريكي:

الأول: هو المعتاد والمكرر، كسب المزيد من الوقت، ومحاولات تهدئة وتخفيف الضغوط الداخلية على الحكومة العراقية من جهة، والمناورة «فنياً» مع فصائل المقاومة العراقية، ريثما تحسم هذه المسألة بفعل التطورات، بين إما استمرار بقائها بذريعة حرب ما، على الإرهاب أو على إيران، أو حرفياً طردها، بحيث لم يعد هناك مجال لأي دقيقة أخرى.

الثاني: أن يكون الوقت المتبقي والمتفق عليه هو أكثر من كاف فيما يتعلق بالتصعيد الإقليمي الجاري، والتحضير لتفجير المنطقة ككل، وذلك تكاملاً مع ما يجري الآن ويدفع به الكيان الصهيوني، فعند لحظة ما، تخرج هذه القوات مخلفة وراءها فوضى شاملة، قد يكون مفتاحها القديم الجديد نفسه: داعش. خاصة مع ملاحظة عودة نشاطه بشكل أعلى مقارنة مع الفترة

وفقاً للاتفاق، ستغادر جميع قوات التحالف الدولي بما فيها الأمريكية قاعدة عين الأسد الجوية في محافظة الأنبار، وتقل من وجودها في العاصمة بغداد وغيرها بحلول شهر أيلول من عام 2025، بينما سيبقى جزء من هذه القوات في محافظة أربيل في إقليم كردستان، بذريعة ترتيب العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش في العراق وسورية.

يشكك العراقيون بمصداقية الجانب الأمريكي، فضلاً عن عدم وضوح مفرداته تماماً، فهل سيكون انسحاباً شاملاً بما تعنيه الكلمة؟ وهل هناك اشتراطات؟ وما طبيعة نشاط هذه القوات في المتبقي لها؟

ومن أبرز المشككين، فصائل المقاومة العراقية التي أعلنت تنسيقيتها أن الولايات المتحدة «غير صادقة» بهذا القرار، شاكرة جهود الحكومة العراقية، إلا أنها أكدت على 3 بنود أساسية ينبغي تضمينها.

أولاً: أن يكون الخروج شاملاً ووفق جدول زمني واضح.

ثانياً: ألا تكون عملياتهم ضمن الأراضي السورية انطلاقاً من الأراضي العراقية، على اعتبار ذلك مخالفاً للدستور، ولعلاقة حسن الجوار.

ثالثاً: عدم منح الحصانة للقوات العسكرية الأجنبية أياً تكن مسمياتها، وأكدت الهيئة أنه «بخلافه فنحن غير معنيين بأي اتفاق لا يتضمن ما ذكر أعلاه».

في الجانبين التكتيكي والاستراتيجي، جاء هذا الاتفاق وسط توترات وتصعيد إقليمي كبير، جراء

كل ذلك يؤخذ بالحسبان من زاوية ووجهة نظر واشنطن، إلا أنه لا يعني بأي حال من الأحوال نجاح أي منها، أو بالشكل الكافي لها، إلا أن التجارب توضح، لا تخرج القوات الأمريكية إلا بالطرء كالنيجر، أو مخلفة وراءها مشكلة ما كآفغانستان وطالبان.

السابقة. وذلك بصرف النظر عن احتمالات اندلاع حرب إقليمية شاملة. إن الموعد المفترض لهذا الانسحاب يمكن أن يتحول إلى سقف زمني لتنفيذ مشروع الفوضى، مع ما يعنيه ذلك من تزايد في التصعيد الأمريكي والإسرائيلي خلال هذه المدة.

أوروبا تنتفض على قيادة اتحادها وعلى الولايات المتحدة الأمريكية؟

لكن من جهة أخرى، وإذا ما استثنينا «فرنسا الأبية» فإن هذه الأحزاب والقوى اليمينية بمواقفها المتشددة فيما يتعلق بالمهاجرين ومسائل أخرى، وصعودها بهذا الشكل وعلى هذه الجوانب، فإنها تهيئ أرضية للتوتر الاجتماعي والأهلي، وهو التوتر الذي يتخذ حالات الحوادث الفردية بين حين وآخر، إلا أنه قد يصبح فعلاً جماعياً، كما شهدنا ذلك في بريطانيا منذ قرابة الشهر، أو أكثر من ذلك.

التوجه نحو هذه التوترات، يفيد واشنطن كذلك الأمر، ومن ذلك لا يمكن تبرئتها عن دفع قوى اليمين المتطرف إلى الواجهة، فالتمرد الأوروبي عموماً على واشنطن ووكالاتها أوروبياً ليس جديداً، لكن ومن وجهة نظر واشنطن، إن لم تكن قدرة على منع هذا التمرد تماماً، لماذا لا تديره بطريقة محددة؟ فإن كان تراجعها المزمع سيخرجها أو يضعفها من أوروبا أيضاً، لماذا على أوروبا أن تبقى مستقرة، أو قوية، وفي موقع المنافس في مجالات مختلفة؟



بوقف الدعم العسكري والسياسي والمالي لأوكرانيا، والدفع نحو حل الأزمة، وهي المواقف التي تعبر عن المزاج الشعبي الأوروبي عموماً، والمتعارضة تماماً مع واشنطن وبروكسل وتمثل بذلك نوعاً من التمرد، من حيث الشكل.

يتقاطع «حزب الحرية» هذا مع حزب مشابه في ألمانيا، ومع جبهة اليسار في فرنسا في مسألة معارضتهم للعقوبات الأوروبية على روسيا، وإعادة تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية معها، وموقفهم الواضح

يعني أنه لن يكون بمقدوره تشكيل حكومة يطمح إليها، وذلك يعدّ باباً لبدء إشكالية تشابه ما يجري في فرنسا، إذا لم تتمكن الأحزاب من عقد تحالفات فيما بينها، أو تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الحرية، وهو ما تجري معارضته وضوحاً.

بعد إيطاليا وألمانيا وفرنسا، جاء الآن دور النمسا، حيث أفادت وكالات الأنباء الرسمية بتقدم «حزب الحرية» اليميني بالمركز الأول، في الانتخابات البرلمانية في البلاد، وذلك لأول مرة في تاريخه.

■ حمزة طحان

ما الرابط بين تقدم الأحزاب الجديدة الصاعدة - خاصة في أوروبا - وموقفها المتناقض مع سياسات الاتحاد الأوروبي، ومع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية؟

في النمسا، حصد «حزب الحرية» المركز الأول بنسبة 29,1%، وفي المركز الثاني «حزب الشعب» بنسبة 26,2% وهو صاحب الأغلبية البرلمانية حالياً، والثالث الحزب الديمقراطي الاشتراكي النمساوي بنسبة 20,4%، يليهم حزب «النمسا الجديدة» 8,8% والخضر 8,6%. لا تعطي هذه النتائج أغلبية برلمانية لـ «حزب الحرية» اليميني، مما

أفكار استراتيجية حول اشتداد المعركة ضد



من المفيد في خضم تسارع الأخبار اللحظية، أن نقف قليلاً ونأمل المشهد الاستراتيجي الواسع. فهذا، ومن منظور التحليل الجيوسياسي، وبالاستناد إلى الأدوات النظرية والمعرفية الأساسية التي نعتمدها والتي لا تتغير بتغير التقارير الإعلامية اليومية، قادر على إيصالنا إلى استنتاجات أكثر صوابية، وإعطائنا قدرة على التنبؤ بما سيحدث على المدى المتوسط، ناهيك عن البعيد. لهذا يأمل هذا المقال أن يطرح أسئلة بسيطة، عسى أن تمهد إجاباتها الكلية لفهم أوسع لما يجري.

■ اوديت الحسين

● كيف وما تأثير العلم المسبق للولايات المتحدة بميعاد الضربة الإيرانية التي استهدفت الكيان الصهيوني في 1 أكتوبر/ تشرين الأول؟

هناك الكثير من التفسيرات لهذا العلم المسبق، ربما أبرزها أن إيران نفسها مضطرة لإعلام دول الجوار المطبقة مع «إسرائيل»، والتي ستمر صواريخها في أجوائها، كي لا يعتبر عملها عدواناً ضد دول الجوار هذه. هناك بالتأكيد فرضيات أخرى، كأن تهدف إيران من إعلامها المبكر لجهات وسيطة بينها وبين الأمريكيين إلى تحديد هدفها في عملية محدودة النطاق، وليس بدء حرب واسعة.

لكن بغض النظر عن الفرضيات الأخرى، هناك فرضيتان للوقوف عندهما: الفرضية الأولى هي القائلة بوجود مسرحية مرتبة مسبقاً؛ وهذه لا تستحق النقاش، فأصحابها «عميت قلوبهم»، ولا نفع في نقاشهم. أما الفرضية الثانية فهي القائلة بأن القدرة الاستخباراتية الفائقة للولايات المتحدة تمكّنها من اختراق دوائر صنع القرار في إيران، وهذا أمر يستحق النقاش.

في البدء، يجدر بالذكر أن عدد التحذيرات الأمريكية لـ«الإسرائيليين» في الفترة ما قبل الضربة الإيرانية الأخيرة، ربما بلغ أربعين تحذيراً على الأقل بحسب بعض من حاولوا إحصاءها؛ ما يعني أن الاستفزاز والاستعداد المسبق الأقصى للكيان لم يحمه من الأضرار التي لحقت به من جراء هذه الضربة، بالرغم من أن عنصر المفاجئة فيها بهذا المعنى كان شبه مهملاً إن لم نقل معدوماً. لكن السؤال الآخر الذي يجب أن يسترعي النظر: إن كانت الولايات المتحدة قد استطاعت، بحسب ما يفترض البعض، اختراق دوائر صنع القرار في إيران، فلماذا لم تتمكن من معرفة العدد الفعلي للصواريخ وأنواعها وأهدافها؟

وحتى لو قال بعض مؤيدي فرضية «الاختراق» بأنه ربما اقتصر على المعرفة المسبقة «للتوقيت»، وليس التفاصيل الأخرى، فإن السؤال الأهم يبقى: لماذا تمكنت الصواريخ الإيرانية من دكّ المواقع الصهيونية رغم التحذير المبكر؟ وأين هي -أو ما حدود- فعالية منظومات الدفاع الصاروخي «المتطورة» التي تستخدمها «إسرائيل»؟ وكيف تمكنت ضربة قد أعلن عنها قبل ساعات على الأقل، ناهيك عن الوقت الذي تستغرقه هذه الصواريخ لقطع مسافة تتخطى ألف كيلومتر، من إلحاق الضرر الكبير - إن لم يكن التدمير الكامل - بقواعد عسكرية هامة مثل مطار نيفاتيم المحصن، والذي يحوي طائرات F-35؛ فخر الصناعة الغربية-الأمريكية، وأكثرها كلفة وتطوراً؟

● بعيداً عن التأثير العسكري المباشر، ما تأثير الضربة الإيرانية على الكيان الصهيوني؟ إضافة لكونه جزءاً من المنظومة الاقتصادية الرأسمالية المأزومة عموماً، يعاني الاقتصاد «الإسرائيلي» خصوصاً منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. والحرب المستمرة في غزة كانت وما زالت كفيلة بإخافة الشركات التكنولوجية، وبعض القطاعات كثيفة التمويل، ذات العقود مع الخارج، الأمر الذي سيتفاقم مع توسيع الحرب إلى لبنان، والاستفزاز المستمر من كل جهات الإسناد.

قدرت صحيفة Calcalist المالية العبرية، منذ أشهر، الأموال اللازمة لتتمكن «إسرائيل» من مواصلة حربها ضد المقاومة في قطاع غزة، فنقلت عن أرقام أولية لوزارة المالية «الإسرائيلية»، أن تكلفة الحرب مع حماس... ستصل إلى 51 مليار دولار (200 مليار شيكل) بشرط أن تبقى ساحة المعركة مقتصرة على غزة فقط وأن تدوم بين 8 إلى

12 شهراً لا أكثر.

اليوم، توسعت رقعة المعارك، إلى الضفة أولاً، ثم جنوب لبنان، وكذلك الجولان المحتل عبر بعض عمليات المقاومة هناك. عنى هذا بأن «الإسرائيليين» بدؤوا يعانون الانعكاسات المباشرة للعمليات العسكرية، لدرجة أن «الجبهة الداخلية» للكيان بدأت توجه بفتح المدارس إلى جانب الملاجئ، أو حتى الدراسة «أونلاين» من الملاجئ.

ورغم مكانة «إسرائيل» المميزة لدى مؤسسات التقييم والائتمان والتمويل الغربية، فهذا لم يمنع مؤشر Standard & Poor's Global من تخفيض تصنيفها الائتماني مباشرة بعد تلقيها صواريخ إيران. لينضم بذلك إلى مؤشر Moody الذي خفض تصنيف «إسرائيل» للمرة الثانية هذا العام. لا يبدو أن «إسرائيل» -وهي التي، كما أشارت افتتاحية قاسيون رقم 1194، اعتادت على الأمن العالي والرخاء والحروب السريعة المدمرة- يمكنها إدامة الحرب في ظل الاستنزاف المتصاعد اليوم مع المقاومة.

● هل الضربة الإيرانية للكيان الصهيوني هي حالة منعزلة انتهت؟

كثير في الشارع اليوم من يتمنون أن تعلن إيران الحرب على «إسرائيل» أو توجه ما بتصوره «ضربة قاضية» و«نهائية» متخيلة بأنها «ستختصر الطريق والدماء»، ورغم تفهمنا أن مصدر هذه الأمنية الشعور الصادق بالتعاطف مع المدنيين والمقاومين في فلسطين ولبنان، لكن ليس من المنطق توقع حدوثها بالشروط القائمة، ولا سيما أنها لا تتوافق مع الاستراتيجية الواعية والمقصودة التي تنتهجها المقاومة، وأثبتت جدواها في ظل موازين القوى القائمة وشكل الحرب «غير المتناظرة» وكل التعقيدات الملموسة، ألا وهي استراتيجية الانتصار «بالنقاط» بمعركة النفس الطويل و«الصبر الاستراتيجي» التي لا مفر فيها من التصحيحات الضرورية. لكن هل يعني هذا بأن الصواريخ الإيرانية التي أصابت الكيان عمل منعزل انتهى بانتهاء إطلاقها؟ بالتأكيد لا.

بغض النظر عن قدرة أو نية «إسرائيل»، ومحركي خيوطها في الولايات المتحدة، على الرد على إيران في إيران نفسها، فالأمر يتجاوز هذا النوع من التفكير اللحظي. إن عملية إطلاق الصواريخ من إيران جاءت

في أعقاب ضربة معنوية مؤلمة بلا شك -ولو مؤقتاً- لدى جمهور المقاومة في لبنان وخارجه، جراء نجاح جيش الاحتلال باغتيال الأمين العام لحزب الله، وهذا ليس بالأمر الذي يمكن المرور عليه ببساطة. الأمر الآخر، أن هذه الضربات تزامنت مع توسيع حزب الله لرقعة ضرباته على أهداف «إسرائيلية» في شمالي ووسط فلسطين المحتلة، ما عنى بأن المقاومة سليمة ومعافة وقادرة على الاستمرار في عملها على أتم وجه، الأمر الذي برهنته الأيام التي تلت ذلك، والخسائر الكبيرة في صفوف جيش الكيان، والتي لا يعترف سوى بجزء منها طبعاً.

صحيح أن لا مصلحة لإيران بحرب واسعة يحاول الفاشيون جرّها إليها، وربما لا يريدوا كذلك جناح أمريكي محدّد، خوفاً على غرق الولايات المتحدة نفسها فيها، مما يعرقل متابعة حربها شرقاً «في أوكرانيا خصوصاً»، لكن الصواريخ الإيرانية، أثبتت هذه المرة، وخلافاً للوظيفة الرمزية للصواريخ ومسيرات نيسان الماضي، بأنها قادرة على التدمير، وليس بإمكان الكيان وحيشه فعل شيء لنفادى ذلك. يعني هذا أن بإمكان إيران في حال اندلاع حرب أكبر، أن تصيب الكيان بمقتل ليس في المنشآت العسكرية فقط كما حرصت في الضربتين، بل وفي القطاعات الحيوية الأخرى أيضاً كالموانئ والغاز والقطارات والجسور، التي لن يتمكن الكيان من إخمائها أو نقلها خلال الـ 15 دقيقة إلى نصف ساعة التي تستغرقها الصواريخ الإيرانية للوصول، فما بالك بالصواريخ فرط الصوتية التي جرّبتها إيران بنجاح.

الأمر الآخر أن هذه الصواريخ أو أمثالها، التي ليس معقولاً أن تستخدمها إيران يومياً، والتي تأكد وجودها لدى الحوثيين، موجودة على الأرجح لدى حزب الله أيضاً، بحيث لن يستغرق منه إرسالها إلا بضع دقائق. وإن كان استخدام هذا النوع من الصواريخ رهناً بدرجة تصعيد معينة بالمعركة، والموافقة الإيرانية، فهذا يعني بأن تخطي الكيان لخطوط محدّدة في جنوبي لبنان قد يعني معاناته من آثار تدميرية لن يفلح عدوانه ووحشيته تجاه المدنيين، في لبنان وفلسطين، في وقايتهم منها.

● ما هي الاستراتيجية الإيرانية على المدى الطويل والقصير تجاه «إسرائيل»؟ لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال إلا بالعودة

الاستراتيجية التي تثبت جدواها للانتصار ضمن هذه الشروط هي الفوز «بالنقاط» في معركة نفس طويل لا «بضربة قاضية» متخيلة

«إسرائيل».. خصوصيتها وكيفية الانتصار فيها؟



الأسعار الحاد بسبب الحرب، أو أنني سأترك هذه الأرض وأهرب للخارج. هذا في الواقع ليس مبالغاً، وليس أمراً بعيد الحدوث، فالتقارير عن عدد المغادرين تثبتته؛ نشرت صحيفة هآرتز «الإسرائيلية» منذ عدة أشهر أن واحداً من كل أربعة «إسرائيليين» يهود يود مغادرة «إسرائيل» إذا سُنحت له الفرصة. بينما يصبح الرقم واحداً من كل عشرة للعرب من الذين يعيشون داخل «إسرائيل». بالنسبة لـ«دولة» أعلن قادتها - بغض النظر عن صدقهم - بأن أسباب انسحابهم من غزة هو «إبقاء الأغلبية من اليهود»، وواقع حالها اليوم يقول بأن عدد اليهود فيها بالكاد يبلغ نسبة 78,6% مع إغفال الأعداد الهائلة التي تحمل جنسيات مزدوجة وتعيش خارج «إسرائيل»، فهذا السيناريو كارثي ويمكن أن يؤدي للانهايار. يمكننا أن نفهم من هذا المنطلق أن الجيش «الإسرائيلي» ليس لديه الكثير من الخيارات بعد أن استثمر بالفعل كل هذه الموارد، وفتح الجبهة اللبنانية في محاولة الهرب من الخسارة في غزة. وهذا يفسر الوحشية التي ينتهجها، ويذكرنا بتصرفات الأصيل «الولايات المتحدة» في فيتنام قبل أن تتم هزيمة قواتها وإجبارهم على الهرب. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فلا يبدو أن لديها الكثير لتقدمه لكيانها وبيدقها العزيز حال اندلاع حرب أكبر. إن القوات المتحركة للولايات المتحدة باتت محدودة للغاية، في نهاية الحرب الباردة، نشر الجيش الأمريكي 500 ألف جندي وحافظ على 6 حاملات طائرات لحرب الخليج، أما اليوم فلديه 31 فرقة قتالية متاحة فقط، ولا يزال عدد حاملات الطائرات التي يمكن استخدامها في العمليات الطويلة الأجل أقل من 3. والحد النظري للقوات التي يمكن نشرها في الشرق الأوسط أقل من ربع ما كان عليه في حرب الخليج.

يعلّمنا التاريخ أن جميع المستعمرين كانوا عند اقتراب هزيمتهم يواجهون هذه الصعوبات أثناء الصراع مع حركات المقاومة، وربما الأكثر صلوة وحدانية: المستعمرون الفرنسيون في الجزائر، الذين فروا بالآلاف قبل عام من الاستقلال، والعنصريون البيض في جنوب إفريقيا، الذين تركوا فراغاً في الوظائف والمهن لا يمكن لأي دولة أن تستمر بالبقاء بعد حدوثه.

الذي يحارب الهيمنة الأمريكية، سواء في مجال النفط، كالاتفاق الذي يمتد لـ25 عاماً مع الصين، أو الاتفاقيات التكنولوجية والبنى التحتية للتجارة والنقل مع روسيا.

● هل حقاً «الإسرائيليون» يخسرون رغم كل الدمار الذي يخلفونه؟

منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، غير «طوفان الأقصى» وما تلاه الكثير في العالم أجمع، لا في الشرق الأوسط فحسب؛ علماً بأن هذا التأثير لا يفسر بشكل أحادي الجانب كأنه «أثر فراشة» ميتافيزيقي يستطيع فيه المحلي اختراع ميزان قوى عالمي، بل هو نتيجة للتفاعل الديالكتيكي بين العالمي والإقليمي والمحلي، ضمن ميزان القوى العالمي القائم بالفعل، وإغناء له، ضد قطب الإمبريالية ولمصلحة قطب الشعوب وتحزرها، بكل تعقيده وأبعاده بدءاً بالاقتصادي «الحاسم في نهاية المطاف» فالسياسي والعسكري والثقافي والأيديولوجي... وهذا التغيير لا رجعة عنه. وإن، ستحدد نتيجة المعركة بين «إسرائيل» وحزب الله ما سيحدث في كامل الشرق الأوسط لسنوات طويلة جداً قادمة. إن بقاء «إسرائيل» قائمة كـ«دولة» عنصرية متفوقة تكنولوجياً وعسكرياً على محيطها، واستمرارها بالتالي في لعب دور «الحصان» المتقدم للإمبريالية العالمية، محكوم في الحقيقة بنتائج هذه المعركة. تعاني «إسرائيل» اليوم من معضلة استراتيجية: حتى يتمكن الكيان من البقاء متفوقاً، عليه أن يؤمن لسكانه ومستوطنيه الحد الأدنى من الأهداف التي رفعتها: الأمان وعدم قدرة المقاومة على ضرب المستوطنات والتكنات. لكن، وكما هو واضح للجميع، ومع كل التألم على الشهداء والمصابين، تمكنت المقاومة الفلسطينية في غزة من ترميز الأسطورة العسكرية «الإسرائيلية» في الوحل. الآن، إذا قبل «الإسرائيليون» بالهزيمة التي بدأت في غزة، سيعني ذلك أن على السلطات «الإسرائيلية» - الحالية وأي سلطة مستقبلية - أن تجيب على من يسألها من «الإسرائيليين»: طالما أنكم عاجزون عن حمايتي عسكرياً، فإما أن تلتزموا بمعاهدة تسمح بإقامة دولة فلسطينية حقيقية وتتصلحوا مع دول الجوار لتضمنوا لي الأمان «وهذا لا يمكن ضمانه بالطبع مع الاحتلال بل بانهاؤه»، وكذلك عدم ارتفاع

فعلته في سورية.

من منظور استراتيجي، يمكننا أن نرى بوضوح أن «إسرائيل» والولايات المتحدة في عجلة من أمرهما لكسر طوق المقاومة، بينما لدى إيران «تurf نسبي» للعمل بهدوء وتقسيم الخطوات إلى مراحل أطول. في الواقع، السبب المباشر للاختلاف في الاستعجال هو الأزمة الرأسمالية العالمية، وأزمة الإمبريالية العاجزة عن الحفاظ على هيمنتها. لننذكر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حين واجهت إيران تطويقاً أمريكياً كاملاً أو شبه كامل: في الشمال الغربي لإيران توجد تركيا المنضوية في الناتو، وفي جنوبها الغربي قواعد بحرية لواشنطن وحلفائها في الخليج، وفي شرقها أفغانستان وفي غربها العراق، كبلدين سيطرت عليهما الولايات المتحدة بعد غزوها، وفي الجنوب الشرقي حليفها وامتدادها العسكري والاستخباراتي في ذلك الوقت باكستان. حتى في آسيا الوسطى كان الحضور الأمريكي لا يزال قوياً جداً تعزيز وجودها هناك عقب انهيار الاتحاد السوفييتي وضعف روسيا. كان الوضع الاستراتيجي سيئاً للغاية آنذاك، وكان الجيش الأمريكي يتدرب على الهبوط مباشرة في إيران والإطاحة بالنظام على غرار ما فعله في العراق.

لكن الآن، تم طرد القوات العسكرية الأمريكية من كامل محيط إيران تقريباً؛ فلم يتبق في محيطها القريب سوى 2500 جندي متركز في العراق وبعدها مئات في سورية، مع ضغوط متزايدة لانسحابهم «بما فيها الاستهداف المتكرر لقواعدهم»، وانسحبت قوات أمريكا من أفغانستان وضعف نفوذها فيها، وكذلك بالنسبة للقوات غير المعلنة في باكستان وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز. بدأ ساسة الخليج يشعرون بأن الدور قادم عليهم لتدميرهم وبلدانهم بعد توأمتهم لعدة سنوات في إشعال سورية والعراق واليمن. تركزت سلسلة من التغييرات القواعد العسكرية الأمريكية أضعف في المنطقة بعد «التحول إلى الشرق» الذي بدأ بتغيير توزيع القوات الأمريكية في عهد إدارة أوباما. إذا ما قارنا الوضع الحالي لإيران بما كان عليه الحال قبل عشرين عاماً، لأدركنا أن إيران قد حققت نصراً تدريجياً في اللعبة الاستراتيجية الإقليمية. وهو النصر الذي مهد الطريق لاتفاقياتها التالية مع القطب

قليلاً إلى الثورة الإيرانية ضد الشاه في 1979. يدرك أصحاب القرار في إيران منذ ذلك الوقت، بالتجربة والحس السليم، بأن الولايات المتحدة تحاول تدمير الثورة وتفتيت إيران، وقد كان في دعم الأمريكيين لصدام حسين لجزء العراق إلى الحرب مع إيران، خير دليل للإيرانيين على أن الولايات المتحدة ونهجها الإمبريالي لا يمكنه التعايش مع أي دولة مستقلة في الشرق العظيم، وخاصة دولة كبيرة كإيران. من هذا المنطلق فالهدف الاستراتيجي بعيد المدى لإيران هو احتواء «إسرائيل» ومن ثم حصارها حتى الموت؛ وهذا يفسر بالمناسبة أن «الموت لإسرائيل» ككيان استعماري عدواني وتوسعي وبكل وظيفته وخدماته للمركز الإمبريالي، ليس مجرد شعار عاطفي أو أيديولوجي بلا مبرر مادي؛ بل قضية مصلحة كبرى تتعلق بالحياة أو الموت بالفعل لإيران نفسها كما لشعوب ودول المنطقة، مثلما أن الوصف الأيديولوجي للولايات المتحدة الأمريكية بأنها «الشیطان الأكبر» يعبر عن واقع مادي للعلاقة بين الأصيل «الأمريكي» والوكيل «الإسرائيلي». وبغض النظر عن الكيفية والأجال التي سيكتشف عنها مستقبل الهزيمة النهائية لكيان الاحتلال الصهيوني وواشنطن، فمما لا شك فيه أن الصراع، إلى ذلك الحين، سيتواصل ويشند مع الأصيل/واشنطن، إذ سيتم إضعافها عبر طرد ما تبقى من القوات الأمريكية من الشرق الأوسط. ومن المؤكد أن إيران تأمل بذل كل ما في وسعها لتجنب انتشار الحرب إلى أراضيها، ولكن إذا كانت واثقة للغاية من قدرتها مع حلفائها من المقاومات الشعبية في المنطقة على حسم نتيجة الحرب وطرد ودحر القوات الأمريكية و«الإسرائيلية»، فقد تستخدم إيران قواتها المحلية بطريقة لا تقتصر على «الضرب من بعيد» إذا اضطرت إلى ذلك.

هذا بشأن الهدف الاستراتيجي بعيد المدى، أما الهدف الاستراتيجي قصير المدى فهو منع «إسرائيل» من تحقيق اختراق لـ«قوس المقاومة» بأكمله، أو حصار قوى المقاومة والقضاء عليها. فبمجرد أن تخترق «إسرائيل» الحصار، فهذا يعني أن الولايات المتحدة اخترقت الحصار، وبالتالي ستتمكن من تهديد استقرار ووحدة إيران، وكذلك الدول الأخرى مثل تركيا، على غرار ما

يعلّمنا التاريخ
أن جميع
المستعمرين
عند اقتراب
هزيمتهم قد
واجهتهم
صعوبات كهذه
أثناء الصراع
مع حركات
المقاومة

إنجلس وغرامشي عن استراتيجية حرب الاستنزاف بدلاً من «ضربة واحدة»

في مقدمة إنجلس لكتاب «النضال الطبقي في فرنسا»، والتي كتبها إنجلس في العام الأخير من حياته، بتاريخ 6 آذار 1895، نراه يلفت انتباهنا إلى أن ظروفنا وتغيرات تاريخية معينة تضطر المناضلين إلى استراتيجية الكفاح الطويل، سواء السياسي أو العسكري، عبر «حرب استنزاف»، أي بالنضال عبر ما وصفه بـ «كسب موقع تلو الآخر في غمرة من النضال العنيد القاسي... عوضاً عن إحراز النصر بضربة حاسمة واحدة»، وهي فكرة عبر عنها إنجلس في مناسبات أخرى كذلك، ولا حظ باحثون بأنها كانت استباقاً لفكرة «حرب المواقع» لدى غرامشي.

د. اسامة دليقان

جاءت ملاحظة إنجلس في مقدمته لكتاب «النضال الطبقي في فرنسا» في سياق ملاحظة إنجلس لما استجد من تغيرات بالصراع الطبقي بعد أكثر من أربعة عقود على ثورات العام 1848 الأوروبية والدروس المستفادة منها: «كانت هناك جماهير مقسمة ومتفرقة بفعل الخصائص المحلية والقومية، ولا يجمع بينها غير الشعور بالآلام المشتركة، جماهير غير متطورة، تنتقل بدافع العجز من الحماسة إلى اليأس، أما الآن، فهناك جيش أمني كبير واحد موحد من الاشتراكيين، يزحف إلى الأمام بلا مردّ ويقوى يوماً بعد يوم من حيث العدد والتنظيم والانضباط والوعي والثقة في النصر. وإذا كان جيش البروليتاريا الكبير هذا لم يبلغ الهدف من ذلك بعد، وإذا كان مضطرباً، عوضاً عن إحراز النصر بضربة حاسمة واحدة، إلى التحرك إلى الأمام ببطء، كأساً موقعاً تلو الآخر في غمرة من النضال العنيد القاسي، فإن هذا يثبت نهائياً إلى أي حد لم يكن من الممكن في 1848 التوصل إلى التحول الاجتماعي بمجرد الهجوم المفاجيء».

«حاصر حصارك»

في وقت سابق كان إنجلس قد عبر عن الفكرة نفسها في رسالة كتبها بتاريخ مارس/آذار 1887 إلى هيرمان شلوتر، كما لاحظ الباحث دانييل إيغان من قسم علم الاجتماع في جامعة ماساشوسيتس الأمريكية في مقال بحثي كتبه عام 2020 لمجلة «الفكر النقدي الأممي» الصينية، بعنوان «فريدريك إنجلس واستراتيجية حرب الحصار». وكان المرسل إليه «هيرمان شلوتر» عضواً بارزاً في الحركة الاشتراكية الناطقة بالألمانية في الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك. حيث رأى إنجلس أن الاستراتيجية المناسبة للديمقراطية الاجتماعية الألمانية (الاشتراكيين الألمان) في ذلك الوقت كانت «شكلاً من أشكال حرب الحصار». وبذلك، استبق إنجلس بحسب ما لاحظ دانييل إيغان، «استراتيجية الاستنزاف» أو «حرب المواقع» التي تتبناها أنطونيو غرامشي لاحقاً في تطبيق استعارة حرب الحصار على الاستراتيجية الثورية. ونظراً للدور البارز الذي لعبه إنجلس في تطوير تحليل ماركسي للحرب، فإن هذه الاستعارة ليست مجرد «زخرفة أسلوبية» بسيطة. ومن بين كتابات إنجلس الواسعة النطاق عن الحرب والأمور العسكرية ملاحظاته عن الحصار في حروب القرن التاسع عشر، بما في ذلك حصار سيفاستوبول الروسية أثناء حرب القرم وحصار باريس أثناء الحرب الفرنسية-البروسية.

ورأى إيغان في بحثه بأن «كتابات إنجلس العسكرية عن حرب الحصار يمكن أن تساعدنا في فهم مناقشته لاستراتيجية الثورية. ولقد شكل المنظور العسكري المتطور الذي قدمه إنجلس الأساس لفهم ديالكتيكي للاستراتيجية الثورية» فيما يتعلق بالاختيار بين «حروب الاستنزاف» و«حروب الإسقاط/الإطاحة».

أو بمصطلحات غرامشي بين «حرب المواقع» و«حرب المناورة/المجابهة».

وإذا عدنا إلى نص رسالة إنجلس لشلوتر، كما نشرت في المجلد 48 من الأعمال المجمعة لماركس وإنجلس «بترجمتها الإنكليزية»، نجد إنجلس يتحدث فيها عن النضال السياسي مع استعارة عسكرية:

«إن كفاحنا شكلاً من أشكال حرب الحصار، وطالما استمرت خنادق الاقتراب بالتقدم للأمام، سيكون كل شيء على ما يرام... التقدم الهادئ غير المستعجل لمنشآت الحصار لدينا هو أفضل ضمانة ضد الهجوم المتسرع والخسائر غير الضرورية. والألمسة الأكثر فكاهاً على الإطلاق هي أن المحاصرين يقولون إننا نحن المحاصرون، الذين تحت حصار!»

وأقام أنطونيو غرامشي تمييزاً ماثلاً بين «حرب المواقع» و«حرب المناورة». وحدد حرب المناورة باعتبارها نموذجاً ترمدياً للثورة أشبه بنموذج ثورات 1848 الأوروبية، بشكل هجوم ضد الدولة قصير نسبياً ولكنه مكثف، في حين أن «حرب المواقع» أقرب إلى حرب الحصار المطولة. وبحسب غرامشي فإن استراتيجية حرب المناورة «هجوم المجابهة القصير» كانت أكثر أهمية عندما «كانت الدولة هي كل شيء»، وكان المجتمع المدني بدائياً وهامياً». وبحسب غرامشي فإنه «في السياسة، متى تحقق الفوز في «حرب المواقع» فإنه يكون فوزاً حاسماً».

ديالكتيك «الحصار» و«الهجوم»

يكتب إيغان في بحثه الذي أشرنا إليه، إن «إنجلس لا نظير له بين الماركسيين في اتساع وعمق تحليله للحرب والتنظيم العسكري والاستراتيجية والتكتيك، ولهذا فإن فهمه لحرب الحصار هو ما ينبغي لنا أن نلجأ إليه عندما نستخدم «حرب الحصار» كاستعارة للاستراتيجية الثورية المعاصرة. وفي قلب هذا الفهم يكمن المبدأ الأساسي الذي مفاده

أن محاصرة حصن العدو وشن هجوم مباشر عليه ليس مجرد استراتيجيتين متعارضتين أو مختلفتين، ولا هما استراتيجيتان متسلسلتان. بل إنهما جزء من كل استراتيجية ديالكتيكي؛ يتم تنظيم الحصار منذ البداية وفي كل التفاصيل على النحو الذي يزيد من احتمالات الهجوم المضطر إلى أقصى حد».

ويلاحظ إيغان بأنه رغم إقرار غرامشي بالتمييز بين «حرب المناورة» و«حرب المواقع»، لكن من الأفضل فهم هذا التمييز باعتباره طرائقاً. وينتقد إيغان بعض التأويلات لعمل غرامشي التي تحاول تصويره متعارضاً مع اللينينية، ومع تجربة الثورة البلشفية. ويرى أن تلك التأويلات «تعكس فشلاً في تقدير الطرق التي يكمل بها عمل غرامشي وليين وبعضهما بعضاً».

ويرى بأنه لا يكفي أن نقول بشأن حرب المناورة وحرب المواقع، بأن إحداهما تكتيكية أو ظرفية، والأخرى استراتيجية أو عضوية، بل يتعين علينا أن ندرج لحظات القوة المتأصلة في «حرب المواقع» ولحظات التوافق المتأصلة في «حرب المناورة». على سبيل المثال، لا بد أن ينظر إلى استخدام القوة باعتباره مشروعاً من قبل أفراد الطبقات التابعة حتى تنجح الانتفاضة. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يكون استخدام القوة بمثابة مورد مهم في خلق وعي جديد بين الطبقات التابعة.

المقاومة الهجينة كـ«نفي نفي» للجيش والميليشيا

إذا نظرنا إلى الحرب الدائرة اليوم بين قوى المقاومة في منطقتنا وكيان الاحتلال الصهيوني وداعمه الأمريكي والغربي، نجد أن هناك استراتيجية واضحة تتبناها قوى المقاومة على مدى العام الذي بدأ في السابع من أكتوبر الماضي 2023 حتى الآن، وهي حرب استنزاف للعدو، وهذا يعني مجموعة من العمليات المتلاحقة والمتصاعدة.

إن تركيبة قوى المقاومة الشعبية القائمة من الفصائل الفلسطينية إلى حزب الله اللبناني، والمقاومة العراقية وجماعة الحوثيين في اليمن، يجمعها طابع التنظيم العسكري ذي شكل «الميليشيا» وليس الجيش النظامي. ولكن ربما تكون هذه الحرب تحمل ميزة إضافية هامة، هي أن هذه القوى العسكرية التي ليست جيوشاً نظامية، تمتلك كذلك بعض العناصر الهامة والميزات التي تملكها جيوش نظامية أيضاً، وهذا يعود إلى الدعم الذي تتلقاه بشكل مباشر وغير مباشر من مقدرات دول ذات جيوش نظامية وعلى رأسها إيران. ويبرز هذا خصوصاً في سلاح الصواريخ والمسيرات، ولا سيما النوعية منها التي تحقق تفوقاً على جيش العدو النظامي كالصواريخ فرط الصوتية، فضلاً عن الدعم المعلوماتي والاستخباراتي. ولذلك يمكن أن نعتبر بأن شكل المقاومة القائمة حالياً ليست ميليشيا تقليدية ولا جيشاً نظامياً عادياً، وربما الأصح اعتبارها شكلاً جديداً وهجيناً يستقي من عناصر ومميزات كلا هذين الشكلين العسكريين، وقد يفسر هذا جزءاً هاماً من نجاح المقاومة في الصمود والحاق الخسائر بجيش العدو الصهيوني الذي هو جيش تقليدي مهما كان مدججاً بالتكنولوجيا وبدعم الجيوش التقليدية الإمبريالية الأخرى. فالجيش الهجينة التي يواجهها بها العدو تطلبت شكلاً هجيناً من المقاومة. وفيما يبدو أنه حتى شكل «حرب المواقع» أو الاستنزاف الطويل للعدو ولو أنها الاستراتيجية الأساسية للمقاومة اليوم ضد العدوان الصهيوني، ولكن نلاحظ أيضاً أن الإيقاع الذي تسير عليه تتخلله بين وقت وآخر ضربات هجومية كبيرة تحمل عناصر مشتقة من حرب الجيوش النظامية مثل القصف الصاروخي الثقيل المتوسط وبعيد المدى من مجموعات المقاومة، فضلاً عن الدعم بالضربات المباشرة على الكيان «في هجومي نيبسان وتشرين الأول» من جيش نظامي واحد حتى الآن هو جيش الدولة الإيرانية.

أيد إنجلس في شروط تاريخية معينة استراتيجية كسب موقع تلو الآخر في غمرة من النضال العنيد القاسي عوضاً عن إحراز النصر بضربة واحدة حاسمة واحدة

«حلم صهيون...» الوهم الكبير

تداولت حسابات «إسرائيلية» في مواقع التواصل بشكل واسع مؤخراً مقاطع فيديو تظهر خريطة جديدة لـ«إسرائيل الكبرى»، تضمنت مدن ومناطق جديدة لم تكن موجودة في الخرائط السابقة.

■ إيمان الاحمد

أضافت الخريطة الجديدة والتي سميت «حلم صهيون» أراضي جديدة وواسعة من دول الجوار إلى ما كان قد سبقها في الخرائط السابقة، فإضافة إلى شبه جزيرة سيناء من مصر تضمنت الخريطة مساحات واسعة من وادي النيل على طول قناة السويس حتى غربي القاهرة، كما تضمنت الأردن والعراق، وأضافت إليها سورية ولبنان والكويت، وأراضي واسعة من السعودية ضمت مكة والمدينة المنورة، وأضافت أراضي من جنوب تركيا منها أضنة ومرسين.

من أين خرجت هذه الخريطة؟

لم يخف الصهاينة نواياهم ومخططاتهم للتوسع والاستيطان، ولكن منذ بداية حرب الإبادة الجماعية على غزة تعالت الدعوات لإعادة استيطان مناطق جرى تدميرها بشكل واسع في القطاع. ومع بدء العدوان الأخير على لبنان ارتفعت الأصوات داخل الكيان مطالبة مجدداً باستيطان في جنوب لبنان وتطبيق «وعد الله لإبراهيم» بالاستيلاء على كامل أراضي «إسرائيل الكبرى». في كانون الأول 2024، خرج الكاتب والسياسي الصهيوني أفي ليبكين في مقابلة مصورة قال فيها: «إن حدود إسرائيل ستمتد من لبنان إلى السعودية، وذلك بعد ضم مكة المكرمة والمدينة



لي أن أعرض عليكم هذه الوثيقة. إنها عبارة عن «خريطة لإسرائيل الكبرى» منقوشة على هذه العملة الإسرائيلية، قطعة العشرة أغورات». وأوضح عرفات بالتفصيل الحدود المفترضة على العملة: «كل فلسطين، وكل لبنان، وكل الأردن، ونصف سورية، وثلاثي العراق، وثلاث المملكة العربية السعودية حتى المدينة المنورة، ونصف سيناء».

يتحول الوهم إلى نوع من الهلوسة التي يمكن أن تؤدي بحياة من يصر على وهمه، والصهاينة ما زالوا، رغم أزمته وهزائمهم المتكررة أمام المقاومة وفشلهم في تحقيق أهدافهم، يصرون على تأكيد أوهام لن تتحقق.

الأبيض المتوسط إلى الفرات». وأضاف «لبنان يحتاج حقاً إلى مظلة حماية إسرائيلية، وأعتقد أنه بعد ذلك سنأخذ مكة والمدينة وجبل سيناء، وسنعمل على تطهير تلك الأماكن». وأصبحت هذه الخريطة التي سميت «حلم صهيون» ترنداً رائجاً بين «الإسرائيليين» على مواقع التواصل.

هلوسات الصهاينة

ثمة فيديو منتشر للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات عندما أشار في خطابه أمام مجلس الأمن عام 1990 إلى نوايا الكيان الصهيوني في التوسع والاستيطان، حيث يقول: «اسمحوا

المنورة وجبل سيناء». وتحدثت وسائل إعلامية دولية كالموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة القطرية «الجزيرة نت»، وشبكة «يورو نيوز» الأوروبية ومواقع أخرى حينها عنها ونشرت صوراً لهذه الخريطة كما يتصورها الكاتب، ظللت فيها المناطق المذكورة المضافة بالأزرق. وأكد ليبكين في المقابلة قائلاً: «أعتقد أن حدودنا ستمتد في نهاية المطاف من لبنان إلى الصحراء الكبرى، أي المملكة العربية السعودية، ثم من البحر

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



الطيران الشراعي الذي استخدمته المقاومة الفلسطينية في غزة في السابع من أكتوبر - تشرين الأول 2023 للهبوط على الأراضي المحتلة أثناء عملية طوفان الأقصى



«تراث في خطر»

يستضيف «متحف جنيف للفنون والتاريخ» في سويسرا معرضاً تحت عنوان «تراث في خطر»، ويضم 44 قطعة أثرية من غزة، تضيء على التاريخ الغني لفلسطين، التي يسعى الاحتلال إلى طمس هويتها وتهويدها. ومن بين القطع المعروضة جرار وتمائيل صغيرة وشواهد مقابر ومصابيح زيت، وقالت أمينة المعرض إن هذه المعروضات: «جزء من روح غزة، إنها الهوية»، معتبرة أن التراث «هو في الواقع تاريخ هذا القطاع وتاريخ الناس الذين يسكنونه».

والقطع جزء من مجموعة تضم أكثر من 530 قطعة محفوظة داخل صناديق في جنيف منذ عام 2007. يستمر المعرض حتى 9 شباط 2025، بمناسبة الذكرى الـ 70 للتوقيع على معاهدة لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، وتعتبر التدمير المتعمد للتراث جريمة حرب. ورصدت منظمة «اليونيسكو» أضراراً لحقت بـ 69 موقعاً ثقافياً منذ بداية العدوان على غزة، استناداً إلى صور الأقمار الصناعية، من بينها 10 مواقع دينية و7 أثرية، و43 مبنى ذو أهمية تاريخية وفنية، و6 نصب، ومستودعان للأغراض الثقافية ومتحف واحد.



مهرجان سينما «بريكس» الدولي في سوتشي

استضافت مدينة سوتشي الروسية مهرجان «كينوبرافو» السينمائي الدولي في دورته الأولى، ما بين 28 أيلول إلى 4 تشرين الأول. وتضمن برنامجها أفلاماً تمثل ما يزيد عن 10 دول، وضمت لجنة التحكيم ممثلين عن صناعة السينما من الهند وإيران والصين وجنوب إفريقيا وروسيا. وشارك منتجو أفلام من حوالي 20 دولة في برنامج الأعمال الذي ناقشوا فيه حاضر ومستقبل سينما الجمهور الوطني المنتجة في دول «بريكس» والدول المشاركة الأخرى. وأرسل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين برقية تحية إلى المشاركين والمنظمين وضيوف المهرجان، مؤكداً أنه حدث مثير للإعجاب في الحياة الثقافية لروسيا، وجاء في البرقية: «من بين المشاركين وأعضاء لجنة التحكيم مخرجون وممثلون ومنتجو أفلام مشهورون عالميون من بلدان عديدة. وهنا على هامش المهرجان سيتمكنون من مناقشة مشكلات الصناعة السينمائية وتبادل الخبرات المهنية، واستعراض أعمالهم الإبداعية، والتواصل في جو ودي وغير رسمي». وأعرب الرئيس عن ثقته في أن المهرجان سيساهم في تطوير التعاون الإنساني الدولي وتعزيز الاتصالات الشخصية والإنسانية.

الحرب المفتوحة و«اللا يقين»: كسر الاغتراب والإنسان ككائن سياسي



في المادة السابقة أشرنا إلى أن موجة عامة من «التساؤل» حول سؤال «ماذا بعد؟» بدأت تكبر على وقع الحرب التي بدأت تنكشف أنها «مفتوحة»، لا في منطقتنا فقط، بل في مختلف أماكن الصراع التي فتحت فيها جبهات عسكرية في السنين الماضية. هذه المادة تستكمل بعض المعاني السياسية التاريخية لهذه الموجة التي تتمحور حول التناقض في مجتمع الانقسام الطبقي ككل، وفي جوهره تجاوز الاغتراب.

■ د. محمد المعوش

مجتمع «اللا يقين» و«اللا معنى» وغياب صورة المستقبل

في مواد كثيرة سابقة أشرنا إلى أن المجتمع الرأسمالي في مرحلة أزمته العميقة والشاملة ونهاية مفاعيل مناوئته التاريخية المتمثلة بنموذج مجتمع الفردانية الذاتية الاستهلاكية، بات يتميز بغياب نماذج عقلانية أخرى ضمن ترسانته الفلسفية قادرة على تقديم صورة عقلانية عن العالم، وبالحفاظ على انقسام فرد-مجتمع، وذات-موضوع، في مرحلة وصول هذا الانقسام إلى ذروته، واندماج الذات مع الموضوع نتيجة تطبيق الفردانية الاستهلاكية على المجتمعات ككل.

إن هذا المجتمع المنقسم يتحول اليوم إلى نموذج محقق اجتماعياً وسياسياً من الذاتية والمادية الصلغة المتطرفة التي تلغي العقل وموضوعه وأصل تشكله، أي المجتمع. هذا النموذج في تطبيقه على المجتمع «بالأحرى على تحويل المجتمع» يلغي وجود الذات «والعقل العارف» والموضوع «المجتمع»، أي يلغي النقيضين المشكّلين للانقسام الطبقي عبر التاريخ. وهذه المفاعيل كانت بدأت تتضح في فضاء «النظرية» المهيمنة خلال أدبيات ما بعد الحداثة، ولاحقاً انتقلت إلى الممارسة الأيديولوجية الهيمنية إعلامياً وأكاديمياً وفي العقل السياسي وغيرها. نجدها مثلاً في مقولات «اللا يقين»، وتغييب الحقيقة وإمكانية المعرفة، وضرب صورة المستقبل، ومجتمع «اللا معنى»، إلخ.

ضرب المعرفة كضرب للممارسة الكلية
المكافئ للممارسي لهذا «العدم» العقلي-المعرفي هو ضرب الممارسة السياسية، وتعميم السلبية من خلال موقع الاستهلاك الصرف، وفصل الأفراد عن القضايا الكبرى وعن الآخرين، وتحويل السياسة إلى فضاء لا تعبير الذاتي والفرداني «الهوياتي القاتل»، بحيث صارت السياسة عملية «خارج الإنسان» يتلقى مفاعيلها بسلبية كضرورة تحكّمه، لا كحرية له في تقرير مساره وبالتالي في تقرير مصيره

هو. وهذا بالطبع يمكن فهمه كردة رجعية على المرحلة الثورية في القرن الماضي التي بدأت مع دخول القوى الاجتماعية مسرح التاريخ من خلال الممارسة السياسية التغييرية عالمياً، وغني عن القول كيف جرت الردة الرجعية بعد ذلك من خلال ضرب العقل الجماعي والأحزاب وتشويه العقل الثوري وتجربته، إلخ، وهي ردة استعادت الإنسان المغترب عن واقعه وعن ذاته، بعد أن كان الإنسان قد كسر من خلال الحركة الثورية حلقة الاغتراب، بغض النظر عن مدى هذا الكسر حسب جذرية التجارب الثورية والأفق الذي سارت نحوه.

إذاً، تتلاقى معادلة ضرب العقل «الذات العارفة» مع معادلة ضرب الممارسة الاجتماعية «الكليّة» أي السياسية، التي هي مدخل المعرفة في المرحلة وتكوين صورة العالم وموقع الإنسان ودوره وصورته عن ذاته. إذا كان هذا هو المسار الذي ينتمي إلى المجتمع القديم الذي يموت، فمن المنطقي جداً أن يكون المسار المؤسس لولادة العالم الجديد نقيضاً لضرب المعرفة والعقل وضرب الممارسة. نحن أمام المعادلتين الفلسفتين المتناقضتين المعروفتين: هل الإنسان هو «إنسان لذاته» أم أنه «إنسان لذاته وللآخرين»؟ أولى هاتين المعادلتين تعطلت مناوئتها التاريخية وصارت مدمرة، بينما تفرض ضرورة الحفاظ على الإنسان، عقلاً ووجوداً اجتماعياً، تحقق المعادلة الثانية.

الحرب «المفتوحة» والسياسة

الحرب الراهنة في مختلف مناطق العام، تحصل أيضاً في سياق هذا الانغلاق العام لأفق النظام الرأسمالي، والطبقي بشكل عام. وفي تعريفنا لها كحرب هجينة فإنها تعبر عن التناقض في المجتمع الطبقي في نسخته الراهنة التي ذكرناها أعلاه «انقسام فرد-مجتمع»، أي التي تعبر عن ضرب العقل والمجتمع على السواء، وما يعنيه ذلك من تعميم البربرية وضرب الدول والانتظام الاجتماعي ككل. علماً أن هذا الانتظام الاجتماعي كان قد تشكل خصوصاً نتيجة للموجة الثورية في القرن الماضي، ومن هنا تأتي الطبيعة الثانية لهذه الحرب في كونها «حرباً مفتوحة». إن هذه الحرب هي الوجه العسكري للنموذج البربري

المطلوب تعميمه، وبالتالي فإن مواجهتها والرد عليها هو رد «هجين» أيضاً. لا شيء جديد في هذا القول، فقدرة ردع الحرب والصمود فيها اجتماعياً واقتصادياً وبشرياً، إلخ، والنصر على العدو العالمي، لم يتطلب سابقاً «اقتصاد الحرب» فحسب «يمكن مراجعة نموذج الاتحاد السوفياتي»، بل و«مجتمع الحرب» أيضاً، الذي هو تكثيف لحشد وتعظيم طاقات المجتمع، حول مشروع يتجاوز سياق الحرب نفسها. أي أن قدرة الردع تطلبت مشروعاً سياسياً، وبرنامجاً سياسياً تاريخياً آخر.

وإذا عدنا إلى سياق الحرب «المفتوحة» الراهنة، فإن البنى التي تواجه الهجوم الإمبريالي البربري هي نفسها حاصل تاريخي للموجة الثورية الأولى، وتنتمي في بنيتها إلى هذا الحد أو ذاك إلى المجتمع المنقسم الطبقي، ومن هنا تتأقظها الداخلي «إنسان-مجتمع»، ومن تبعات هذا التناقض المدى الذي صار فيه الإنسان في إدارة المجتمع، أي مدى تجاوز معادلة «إنساناً سياسياً فاعلاً». ومن تبعات ذلك أيضاً حدود قدرة البنى الراهنة على مواجهة الحرب الهجينة، ليس فقط على مستوى النموذج الاقتصادي القادر على الصمود، بل وكذلك على مستوى وحدة المجتمع السياسية والاجتماعية. ومن الواضح أن هذه البنى السياسية وقاعدتها تتطلب تطويراً يتجاوز السقف الذي وصلت إليه كنتاج للموجة الثورية الأولى، ويجب تجاوز الانقسام الطبقي فيها إلى مدى أعمق اليوم، على ضوء كون هذا الانقسام هو جوهر الحرب البربرية الهجينة. فهذه البنى هي نفسها تعبير جدلي عن بقاء معادلة الاغتراب فيها، وتحديداً في تجسيد الحركة السياسية، وبالتالي الفعالية الإنسانية ضمن جهاز الدولة في صيغته لما بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا يردنا إلى جدلية الدولة-الثورة عند لينين.

من ملامح حدود البنى الحالية التي تقوم بالمواجهة، وتحديدًا في المناطق الأكثر سخونة والتي تتعامل مع واقع نهاية عصر الاستقرار وعقل الاستقرار، هو «رعب» السؤال «ماذا بعد؟» ومتى ستنتهي تلك الحرب؟ إن نهاية

عصر الاستقرار النسبي في الواقع المعاش «لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية» هو على المستوى العقلي-المعرفي تعبير عن صراع بين فلسفة الثبات التاريخي التي قالت بها الرأسمالية كتعبير عن مثالية العالم وثباته، وبين نقيضها الجدلي الذي يقول بأن المادة، والمجتمع ضمناً، في حالة حركة دائمة تقودها التناقضات الداخلية.

وعليه، فإن رفع حالة «اليقين» من جهة، والإجابة على سؤال «متى تنتهي الحرب؟»، من جهة ثانية، يتجاوزان حدود البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بالمواجهة، إذ لا عودة للوراء، بعكس ما يعبر عنه بعض القائلين «لنوقف الحرب ولنعد إلى حالة ترسيم الصراع مع الغرب!». وكأن ذلك يمكن أن يحصل إرادياً، متجاهلين طبيعة أزمة الغرب وحاجته لضرب مفرزات الحرب العالمية الثانية، والذهاب نحو نموذج بربري لا «ما بعد المجتمع». وهذا التجاوز يتطلب تعميق تجاوز معادلة الاغتراب من خلال تحويل السياسة كعملية «خارج الإنسان» «محصورة نسبياً في جهاز الدولة التي تواجه»، إلى عملية يكون الإنسان في صلبها. هذا لا يقود فقط إلى عودة «اليقين» كيقين «ممكّن» لا «حتمي»، بل يجعل الإنسان مشاركاً في صناعة هذا اليقين عبر القبض على العملية التاريخية التي تقود إلى وقف الحرب، في كونها عملية بناء المجتمع المتجاوز للانقسام «فرد-مجتمع»، فوق الحرب العالمية السابقة كانت تلك طبيعته التاريخية، أي في كونه حركة سيطرة على الواقع من قبل العالم الجديد، بمعزل عن تعبيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إنها بديهية أن ما «نريده» هو ما نصنعه كأفراد فاعلين، لا ما يحصل «خارجنا» كعملية مستقلة «مغتربة».

وهذا المسار تتضح ضرورته بقوة عندنا نتيجة عمق التدمير، ولكنّه سيتعاطم عالمياً، وعلينا رفع مقولته وجر القوى الأخرى إليه، فالتاريخ دوماً يسير من جانبه المتعفن كما أشار ماركس في «بؤس الفلسفة»: «إن الجانب المتعفن هو الذي ينتج الحركة التي تصنع التاريخ، من خلال توليده لنضال»، أي لنضال الجانب الصحيح من التاريخ ضد جانبه المتعفن.

من حدود بنى
المواجهة في
المناطق الساخنة أن
يرز «رعب» السؤال
«ماذا بعد؟» ومتى
ستنتهي تلك الحرب؟